ARCp
السياسات الثقافية في المنطقة العربية
Cultural Policy In The Arab Region

المسح الاستكشافي للسياسات الثقافية في الأردن

قام بتنفيذ المسح عام 2009
سماح حجاوي / نوال علي

قام بتحديث المسح عام 2013
آلاء يونس / سماح حجاوي
قام بتحديث المسح عام 2015
آلاء يونس / رائد ابراهيم

mimeta
اتجاهات Ettijahat

أطلقت مؤسسة المورد الثقافي في عام 2009 مبادرة إقليمية تعمل على رصد الملامح الرئيسية للسياسات الثقافية في الدول العربية، وذلك بهدف بناء قاعدة معرفية تدعم التخطيط والتعاون الثقافي في المنطقة، كذلك اقتراح آليات من شأنها تطوير منظومة العمل الثقافي في الدول العربية.

استهدفت المرحلة الأولى من البرنامج إجراء مسح أولي للسياسات والتشريعات والممارسات التي توجه العمل الثقافي في ثمان دول عربية هي: لبنان وسوريا والأردن وفلسطين ومصر والجزائر وتونس والمغرب. تمت عملية الرصد في الفترة من أيار/مايو 2009 وحتى كانون الثاني/يناير 2010 عن طريق باحثين عرب من البدان الثمانية، ومن ثم قامت مؤسسة "اتجاهات. ثقافة مستقلة" كشريك في تنفيذ المهام البحثية ضمن البرنامج بتطوير هذه المسوح وتحديث معلوماتها وبياناتها عن طريق باحثين مختصين راجعوا المعلومات المتضمنة وأضافوا وعدلوا عليها بما يتناسب مع التطورات التي طرأت على المشهد الثقافي في السنوات الماضية.

تم إنجاز الدراسة وفق نموذج (كومبينديوم) المعتمد لدراسة السياسات الثقافية في العالم، وينقسم البحث إلى المحاور التالية: 1ـ السياق الثقافي وفق منظور اجتماعي وتاريخي، 2-التبعية الإدارية وصنع القرار، 3-الأهداف والمبادئ العامة للسياسات الثقافية، 4-الموضوعات الحالية في تطوير السياسات الثقافية والجدل حولها، 5-النصوص القانونية الرئيسية في الحقل الثقافي، 6-تمويل الثقافة، 7-المؤسسات الثقافية وشراكات جديدة، 8-دعم الإبداع والمشاركة.

قام بإجراء هذا المسح في عام 2009 و2010 كل من الباحثتين سماح حجاوي ونوالي علي، وهو المادة الأساسية للمسح الحالي وستجدونها باللون الأسود.
كما عملت مؤسسة "اتجاهات. ثقافة مستقلة" كشريك في تنفيذ المهام البحثية على تحديث المسوح الاستكشافية بشكل دوري، وذلك بالتعاون مع المجموعات الوطنية أو مع باحثين مستقلين، وقد قام بإجراء تحديث لمعلومات هذا المسح الباحثتان آلاء يونس وسماح حجاوي في عام 2013، ثم قامت الباحثة آلاء يونس والباحث رائد إبراهيم بتحديث معلومات المسح مرة أخرى في عام 2015 وستجدون هذه التحديثات مضافة باللون الأزرق.

الفهرس

1- السياق الثقافي 5
1.1 المنظور الاجتماعي الثقافي 5
2- الدفع اتخاذ القرار والإدارة 11
2.1- الهيكل التنظيمي 11
2.2- الوصف العام للنظام 11
2.3- التعاون بين الوزارات أو بين الحكومات 13
2.4 - التعاون الثقافي الدولي 14
2.4.1- نظرة عامة على الهياكل والاتجاهات الرئيسية 16
2.4.2- الفاعلون العاملون والدبلوماسية الثقافية 17
2.4.3- التعاون المهني المباشر (على سبيل المثال، الاتحادات المهنية الدولية) 17
2.4.4- الحوار والتعاون بين الثقافات عبر الحدود 17
2.5- السياسات الثقافية للوكالات الخارجية (المراكز والمؤسسات والمعاهد الأجنبية، الخ) 17
2.6- السياسة الثقافية في القطاع المستقل (المدني) 19
2.7- السياسة الثقافية في القطاع الخاص (التجاري) 21
3- الأهداف والمبادئ العامة للسياسة الثقافية 23
3.1- العناصر الأساسية للنموذج الحالي للسياسة الثقافية 23
3.2- التعريف الوطني للثقافة 24
3.3- أهداف السياسة الثقافية 24
4- قضايا تطوير سياسة الثقافة والحوار الحالية 26
4.1 - القضايا والأولويات الأساسية في السياسة الثقافية 26
4.2 - القضايا والنقاشات الجديدة الخاصة بالسياسة بالثقافية 26
4.3- التنوع الثقافي والأقليات والمجموعات والمجتمعات الثقافية 28
4.3.1 - قضايا وسياسات اللغة 29
4.3.2 - التلاحم الاجتماعي والسياسات الثقافية 30
4.3.3- المساواة بين النوع الاجتماعي والسياسات الثقافية 31
4.4- تعددية وسائل الإعلام وتنوع المحتوى 32
4.5 - الصناعات الثقافية :السياسات والبرامج 34
4.6- التكنولوجيا الجديدة والسياسات الثقافية 35
4.7- قضايا وسياسات التراث 36
5. النصوص القانونية الرئيسية في مجال الثقافة 37
5.1- التشريعات العامة 37
5.1.1- الدستور 37
5.1.2- توزيع سلطات الاختصاص 38
5.1.3- حرية التعبير عن الرأي وتكوين الاتحادات 39

5.1.4- تخصيص الأموال العامة 39
5.1.5- إطار الضمان الاجتماعي 40
5.1.6- قوانين الضرائب 40
5.1.7- قوانين العمل 41
5.1.8 - النصوص الخاصة بحقوق التأليف وانشر 41
5.1.9- قوانين حماية البيانات 42
5.1.10- قوانين اللغة 43
5.2- التشريعات الخاصة بالثقافة 43
5.3- تشريعات خاصة بالقطاع 43
5.3.1- الفنون البصرية والتطبيقية 43
5.3.2- فنون الأداء والموسيقى 44
5.3.3- التراث الثقافي 44
5.3.4- الأدب والمكتبات 44
5.3.5- العمارة والبيئة 45
5.3.6- السينما والفيديو والتصوير الفوتوغرافي 46
5.3.7- الصناعات الثقافية 47
5.3.8- الإعلام الجماهيري 47
5.3.9- التشريعات الخاصة بالفنانين الذين يعملون لحسابهم 50
5.3.10- مجالات أخرى لتشريعات ذات صلة 50
6- تمويل الثقافة 51
6.1- نظرة عامة مختصرة 51
6.2- الإنفاق العام على الثقافة للفرد 51
6.3- توزيع الإنفاق العام على الثقافة طبقًا للمستويات الحكومية 52
6.4- توزيع الإنفاق العام على الثقافة فيما يتصل بالإدارة والأصول والبرامج 52
6.5- توزيع القطاعات 54
6.6- إنفاق القطاع الخاص 56
6.7- إنفاق القطاع المستقل (المدني) 56
6.8- إنفاق الوكالات الأجنبية 56
7- المؤسسات الثقافية والشراكات الجديدة 57
7.1- إعادة توزيع المسئوليات العامة 57
7.2- وضع ودور وتنمية المؤسسات الثقافية الرئيسية 57
7.3- الشراكات والتعاونات الجديدة 58
8- دعم الإبداع والمشاركة 60
8.1- الدعم المباشر وغير المباشر للفنانين 60
8.1.1- الصندوق الخاص للفنانين 61
8.1.2- المنح والجوائز والمنح الدراسية 61
8.1.3- دعم رابطات ونقابات وشبكات الفنانين المهنيين 62

8.2- الجمهور والمشاركة 62
8.2.1- الاتجاهات والأرقام 62
8.2.2- السياسات والبرامج 63
8.3- تعليم الفنون والثقافة 64
8.3.1- تعليم الفنون 64
8.3.2- الثقافة في التعليم 65
8.3.3- التدريب المهني للفنون والثقافة 65
8.4- المساهمات الاجتماعية والثقافية والفنون المجتمعية 66
8.4.1- النشاطات الثقافية غير المهنية 66
8.4.2- دور الثقافة والنوادي المجتمعية الثقافية 66
8.5- شؤون اللاجئين 66
9- الموارد والوصلات الحية 68
9.1- الوثائق الأساسية الخاصة بالسياسات الثقافية 68
9.2- المنظمات والبوابات الريسية 68
المراجع 69

1- السياق الثقافي

1.1المنظور الاجتماعي الثقافي

كان الأردن جزءا من سوريا الطبيعية حتى عام 1921 عندما أنشئت إمارة شرق الأردن ووضعت تحت الانتداب البريطاني، والذي قسم مع الاستعمار الفرنسي الدول العربية بعيد سقوط الدولة العثمانية. وعلى الرغم من اعتراف بريطانيا باستقلال امارة شرق الأردن في 25 ايار عام 1923 ، ووعدها بعقد اتفاقية لتثبيت العلاقة بين البلدين وتحديد الوضع الدستوري للبلاد، فإن المعاهدة البريطانية الأردنية الأولى التي عقدت في 20 شباط عام 1928 ، لم تحقق مطالب الأردنيين في دولة مستقلة كاملة السيادة ، مما أثار سخط الشعب الأردني على تلك المعاهدة وسعى لعقد أول مؤتمر وطني للنظر في بنود المعاهدة والاتفاق على خطة للعمل السياسي. انعقد ذلك المؤتمر في عمان في 25 تموز عام 1928، وشارك فيه عدد كبير من شيوخ البلاد ورجالاتها واعتبر المؤتمر نفسه ممثلا شرعيا للشعب الأردني، وانبثقت عنه لجنة تنفيذية تولت قيادة الحركة الوطنية الأردنية، وأصدر "الميثاق الوطني الأردني" على شكل أول وثيقة سياسية وطنية ذات برنامج محدد. (الميثاق الوطني الأردني). طبقا للباحث هاني العمد في كتابه "السياسة الثقافية في الأردن"، كان توزيع سكان الإمارة على النحو التالي: 65% فلاحين، 30% بدو، و5% عاملين مقيمين في القرى الريفية أو المجتمعات الصغيرة. كانت مدة التعليم لا تزيد عن ست سنوات، في 21 مدرسة، وباللغة التركية، نتيجة للثقافة العثمانية السائدة. وافقت الأمم المتحدة على انهاء الانتداب البريطاني على الأردن في 25 مايو 1946 وأبرمت المعاهدة البريطانية الأردنية الثانية والتي اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال شرقي الأردن باسم المملكة الأردنية الهاشمية. اجتمع المجلس التشريعي الأردني بعد اجتماعات المجالس البلدية، وقرر بالاجماع اعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة ذات حكومة ملكية وراثية نيابية، وبويع عبدالله بن الحسين ملكا دستوريا.

في مايو 1948، خاضت الأردن والجيوش العربية معارك خاسرة ضد الميليشيات اليهودية التي أعلنت قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين ورسم على إثرها خط هدنة ضم أراضي الضفة الغربية إلى شرق الأردن، وأصدر مجلس الامة الأردني الممثل للضفتين قرارا بتأييد الوحدة في 1950. قام ما يقدر بحوالي 100,000 لاجئ بعبور نهر الأردن، والتمسوا المأوى في مخيمات مؤقتة أو في المساجد والمدارس أو في المدن والقرى، وتم إيواء اللاجئين في خيام حتى أواخر الخمسينات عندما قامت الأونروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) باستبدالها بمساكن من الطوب. تضاعف عدد سكان المملكة إضافة إلى ما توالى من هجرة الشراكسة والأرمن والأكراد والسوريين واللبنانيين والفلسطينيين (قبل النكبة) إليها، ليتغير التوازن الديموغرافي في الأردن ويصبح في عام 1950:
45% فلاحين، 26% بدو، و29 % عمال وسكان المدن.
بلغ عدد سكان المملكة عام 1952 586,200 نسمة، 30,170 منهم ذكور.

كانت الأردن ضمن الأعضاء الستة المؤسسين لجامعة الدول العربية عام 1945، وانضمت إلى الأمم المتحدة عام 1955. أصدر الملك طلال بن عبدالله الدستور عام 1952، بينما أعلن الملك الحسين بن طلال عام 1956 تعريب قيادة الجيش بإعفاء كلوب باشا الانجليزي من منصبه كقائد للجيش الأردني وسلم القيادة إلى ضباط أردنيين، وألغيت المعاهدة الأردنية البريطانية عام 1957. في أواخر عام 1956 أجريت أول انتخابات أردنية على أساس التعددية الحزبية والسياسية وتألفت وزارة برلمانية.

عام 1961 كان عدد سكان المملكة 900,800 نسمة، يسكن ربعهم في عمان العاصمة، مما عزز كل مجالات التنمية فيها بما في ذلك الثقافة والتعليم والاقتصاد. ساعد هذا إلى حد ما على بناء الاستقرار الاقتصادي، وبدء الاهتمام بالهيكل الثقافي.

وفي عام 1967، وفي أعقاب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، حدثت موجة أخرى من اللجوء إلى الأردن. وكان ما يقارب من 140,000 شخص مسجلين أصلا كلاجئين لدى الأونروا من ضمن أولئك الذين شملتهم هذه الهجرة الجديدة إلى جانب ما يقارب من 240,000 شخص من مواطني الضفة الغربية الذين أصبح يشار إليهم على أنهم "نازحون" (بما أن الضفة الغربية كانت تتبع الأردن إداريا بين الأعوام 1948 و 1967). تم تأسيس أربعة مخيمات في الضفة الشرقية لنهر الأردن في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، وستة بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967. وهناك ثلاثة تجمعات أخرى في عمان والزرقاء ومادبا تعتبرها الحكومة الأردنية مخيمات في الوقت الذي تعتبرها الأونروا مخيمات "غير رسمية". (موقع الأونروا).

بعيد النكسة، شجعت الحكومة الإنتاج الفني عن المشاعر القومية والمقاومة والولاء إلى الوطن والرغبة في الدفاع عنه، وما يتعلق بذلك من بحوث تاريخية. تنوعت وقتها وسائل التحفيز (الحشد) ما بين التوجهات الغربية وما بين التراث العربي والإسلامي، والمواقف السياسية والاقتصادية.

شهد الأردن عدة أحداث سياسية بارزة ومؤثرة، مثل معركة الكرامة في عام 1968، وأحداث أيلول عام 1970، عندما واجه النظام الأردني المليشيات الفلسطينية، والصراع المباشر مع الأحزاب السياسية، وإيقاف العمل البرلماني. وقد أثرت تلك الأحداث على استقرار الأردن، مما دفع الحكومة إلى إحكام قبضتها على المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية. تأسست جامعة اليرموك في شمال الأردن بمرسوم ملكي عام 1976، بينما استمر الصراع بين الحكومة والأحزاب السياسية إلى أن بدأت عملية تحول ديمقراطي بعقد انتخابات نيابية عام 1989 ولأول مرة بعد غياب 22 عاما. عادت العلنية للأحزاب إلى الساحة السياسية عام 1992. ظهرت مؤسسات مدنية تناولت الثقافة تزامنت مع نزوح موجة جديدة من الفلسطينيين، هذه المرة من الكويت، والعراقيين على إثر الغزو العراقي للكويت (1990). رغم الضائقة المالية والاجتماعية، بدا وكأن بالأردن نهضة ثقافية، فادت من الكتاب والفنانين العراقيين الذين هاجروا إلى أو عبر الأردن بعد حرب الخليج (1991)، إلا أنها سرعان ما اختفت نتيجة غياب أجندة ثقافية واضحة، إضافة إلى التركيز على التراث أكثر منه على الحداثة. كما أدت زيادة التحفظ والاتجاهات الدينية إلى بعض التغيرات الاجتماعية. وقع الأردن اتفاقية سلام مع إسرائيل في واشنطن عام 1994، بعدما "فك الارتباط" ما بين الضفتين عام 1988. تواصل وفود اللاجئين: العراقيون بكثافة ضخمة بعد حرب الخليج الثانية (2003) والسوريون ابتداء من الأحداث عام 2011 وحتى اليوم.

يمكن النظر إلى الهيكل الاجتماعي والثقافي والديني للمجتمع الأردني على أنه المرجع الذي يمكننا بناء السياسات الثقافية عليه، حيث أن نظام العشائر هو أحد تلك الأسس.

المنظور التاريخي: السياسات والأدوات الثقافية
في زمن الإمارة، جاءت الدوريات الثقافية المتخصصة والمحددة المضمون قليلة مقارنة مع الدوريات المتعددة مختلفة المضمون، ومنها "الحمامة" (1923) و"فتاة الغد" (1950)، بينما صدرت دوريات أكثر تنوعا عن مدرسة السلط الثانوية (1937) وثانوية عمان (1939) والمطران (1940) والرابطة (1944)، وتناولت مجلة الثقافة والتعاون" (1944) و"الأردن الجديد" (1950) و"الفكر" (1950) وغيرها مواضيع ثقافية.

منذ تغير الهيكل الديموغرافي نتيجة للتهجير القسري للفلسطينيين إلى الأردن عام ١٩٤٨، أصبح هناك حاجة إلى التوسع في المدن وتطوير التعليم وزيادة عدد المدارس وتنمية الدخل وإلى قانون للثقافة.

صدرت المجلة الثقافية "الأفق الجديد" في القدس (1961 - 1966)، وتأسست الجامعة الأردنية عام 1962، وفي عام 1964 أنشئت وزارة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، وأنيط بها مهام العناية بمختلف الشؤون الثقافية والإعلامية، و تأسس المسرح الجامعي الذي عانى من مشاكل تفرغ الفنانين.

تم تبني خطة اقتصادية واجتماعية خمسية للتنمية (1963 - 1967)، ومدها لتكون خطة سباعية (1964 – 1970)، بينما كان المعدل السنوي لنمو الدخل 9%، ومعدل نمو السكان 3%، ومعدل نمو عدد الطلاب 8.2%. في يناير 1965 عقد اجتماع في مبنى الإذاعة الأردنية طالب الحاضرين بفن في الأردن، لتنشأ "دائرة الثقافة والفنون" عن وزارة الإعلام عام 1966 واستمرت حتى عام 1976.

تقدمت شركات إنتاج سينمائي بطلب ترخيص تلفزيون خاص لـ 99 عاما، وعندها قررت الحكومة انشاء تلفزيون أردني، افتتح مبناه في عمان عام 1966 في حفل مهيب بحضور الملك حسين، بينما لم يكتمل مبناه الثاني في القدس بسبب حرب النكسة 1967.

زادت الحكومة من الإنفاق العسكري بعد النكسة، مما عطل النمو الاقتصادي وألغى الكثير من المشروعات التي كانت قد تمت الموافقة عليها في الخطة التنموية. ورغم ذلك فقد صدر أول نظام لنشر الإنتاج الثقافي في الأردن وتوزيعه سنة 1969 وبوشر بنشر الكتب الثقافية، وفي 1966 صدرت أول مجلة ثقافية (أفكار) وأنشئ المعهد الموسيقي وفرقة الفنون الشعبية، وتأسست أول فرقة مسرحية حكومية – أسرة المسرح الأردني (1965-1977)، وظهرت جمعية المكتبات الأردنية (1967)، وأول قصر للثقافة في مدينة الحسين للشباب (1968)، ونادي إحياء التراث الشعبي (1970)، والمركز الثقافي الملكي (1973)، ورابطة الكتاب الأردنيين (1974)، والمكتبة الوطنية (1975)، ومجلة "صوت الجيل" ومجلة "الفنون الشعبية" (1974). وفي منتصف السبعينيات، بدأ الاقتصاد بالتعافي، واستأنفت الخطة التنموية. كانت التعبيرات الثقافية والخطط والسياسات الثقافية ذات محتوى قومي. واهتمت وزارة الثقافة والفنون بالتراث العام بطرق كثيرة، مثل إقامة معارض الأعمال اليدوية وبث الأغاني والموسيقى الفولكلورية عبر الإذاعة والتلفزيون. وفي ذلك الوقت، وقعت الكثير من اتفاقيات التعاون الثقافي بين الأردن والبلدان العربية وبعض البلدان الأجنبية. ظلت دائرة الثقافة والفنون مرتبطة بوزارة الإعلام حتى إنشاء وزارة جديدة باسم وزارة الثقافة والشباب عام ١٩٧٦ وحتى 1984.

أكدت أهداف الخطة الخمسية (1976 - 1980) على دور المرأة في الإنتاج والتنمية الاجتماعية، وتشجيع الإنتاج التلفزيوني الذي ساعد على نشر الدراما الأردنية.

عقد في عمان أول مؤتمر لوزراء الثقافة العرب عام 1976، وصدر عنه "بيان عمان" الثقافي الذي أصبح دستورا شاملا للحركة الثقافية العربية.

في عام 1977، عقد أول اجتماع عمل بين وزير الثقافة والشباب والكتاب الأردنيين، وأول اجتماع مع الفنانين التشكيليين ظهرت بسببه "رابطة الفنانين التشكيليين الأردنيين"، وصدر أول نظام لجوائز الدولة التقديرية للآداب والفنون، وتأسست رابطة المسرحيين الأردنيين. تأسست رابطة الموسيقيين الأردنيين عام 1980 وظهر المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية – مؤسسة آل البيت كصرح ثقافي جديد في العام نفسه. وشهدت هذه المرحلة توسعا في إقامة علاقات ثقافية وعقد اتفاقيات مع العديد من الدول العربية والأجنبية، وصدر نظام الإنتاج الثقافي عام 1977 ملغيًا نظام 1969. وعقدت أول ندوة مسرحية عام 1978.

تأسست الجمعيّة الملكيّة للفنون الجميلة على شكل هيئة ثقافيّة غير ربحيّة عام 1979، وأنشأت بدورها المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة عام 1980، وصدرت مجلة الفنون عام 1987.

تحولت وزارة الثقافة إلى وضعها الحالي عام 1988 بتشكيل وزارة الثقافة والتراث القومي. وأعيدت الحياة الديمقراطية إلى البلاد بعد انقطاع دام أكثر من عشرين عاما، وأعيدت الحياة الحزبية والحريات السياسية بتفعيل البرلمان، واستحدثت الوزارة مديريات الثقافة في المحافظات المختلفة، وازداد عدد الهيئات الثقافية إلى أكثر من الضعفَين، وشهد الأردن حركة ثقافية نشطة. وتشكلت اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني 1990 بأمر ملكي وبعضوية ستين فردا من خلفيات وتيارات واتجاهات مختلفة عملوا على صياغة الميثاق، ورفع إلى الملك ونوقش في الإعلام، وصادق عليه 2000 عضو شارك في المؤتمر الوطني للميثاق الوطني الأردني في 1991.

وضع الميثاق لتعزيز قواعد العمل العام وتحديد أساليبه، ووضع الخطوط الإرشادية للتعددية السياسية كدعامة أخرى للقاعدة الديمقراطية، على مبادئ دستورية وتراث سياسي وقومي، والسياق الاجتماعي الحالي، مما يضمن استمرارية التنمية القومية والتحول الديمقراطي في البلاد.

تناول الميثاق القضايا الاجتماعية بالتركيز على العائلة والإنسان والحرية الشخصية والفرص المتساوية والمساواة بما يتفق والدستور.

وفي المجال الثقافي، أقر الميثاق أن الثقافة القومية تنتمي في الأساس إلى الثقافة العربية والإسلامية أيديولوجيا وفنيا وإبداعيا، حتى يمكن تحقيق التقدم والتنمية الاجتماعية. وتم وضع عدد من الخطوط الإرشادية لتشكل أساسا كل الخطط الثقافية والتنموية.

تضمنت الخطوط الإرشادية الالتزام باللغة العربية والمحافظة عليها وتطويرها، وتشجيع الترجمة من العربية وإليها، وحث المؤسسات الأكاديمية والعلمية على مواصلة مجهودات التعليم، وتشجيع النشر بالعربية في مختلف العلوم والآداب والفنون وحماية التراث الثقافي القومي ونشره من خلال الأساليب العلمية، ونشره وتشجيعه من خلال الإمكانيات المتاحة وبالتعاون مع المؤسسات الثقافية العربية والإسلامية والدولية. وقد شدد الميثاق على التفاخر بالتاريخ الإسلامي والعربي، والمحافظة على التاريخ القومي الأردني، وتوثيقه، والمحافظة على الآثار، والتعريف بأحداثها ودراستها وتعليمها. كما دعا الدستور إلى بذل المجهودات لتشجيع تعليم المواطنين في جميع أنحاء المملكة، وزيادة ثقافتهم القومية وتنميتها من خلال الوسائل المتنوعة المتاحة لضمان مشاركتهم في التنمية الثقافية المتكاملة. كما ركز على الأساليب المختلفة لتشجيع الثقافات الأصلية والقومية ونشرها من خلال المكاتب ومراكز المعلومات والمسارح والمعارض والمتاحف. كذلك أبرز الإنجازات الثقافية والحضارية للأردنيين العرب. وفي نفس الوقت، أكد على الحاجة إلى الرعاية الخاصة للأنماط المختلفة للتراث العام الأردني كأفرع إبداعية تثري الثقافة الوطنية، وتطويرها بما يتفق والاتجاهات العصرية، وتعزيز تضامن الهيكل الثقافي الوطني. كما أكد حق الأدب الأردني والمثقفين ورجال الكتابة والفنانين والشعراء على الانفتاح على الثقافات المتعددة، حيث إن ذلك ليثري الثقافة الوطنية ويحفظ روحها بطريقة تتناسب والقيم الإسلامية العربية. كما أكد على احترام الحقوق الفكرية، وتحديث التشريعات التي تضمن للكتاب والمبدعين المختلفين حقوقهم.

كان هناك رخاء في التسعينيات في كل مجالات الثقافة نتيجة للحرية التي توفرت للمثقفين في المجالات المختلفة ووصول أفواج من نخبة الفنانين العراقيين. عام 1991، عقدت في عمان الأيام الثقافية الأردنية الفلسطينية و"ملتقى عمان الثقافي السنوي" حول الثقافة الأردنية، وفي 1992 عقد مؤتمر الاتحاد العام للكتاب والأدباء العرب الثامن عشر للمرة الأولى. ازدهرت النوادي الثقافية وشهد المسرح الأردني نهضة نتيجة لانخفاض الطلب على الدراما الأردنية بعد موقف الحكومة من حرب الخليج، مما أدى بتحول الفنانين إلى المسرح. كانت هناك فرق كثيرة، وقدمت الكثير من المسرحيات بدعم من وزارة الثقافة التي نظمت المهرجانات الثقافية بوجه عام، والمهرجانات المسرحية بوجه الخصوص. نظمت وزارة الثقافة مهرجان المسرح الأردني، ومهرجان مسرح الشباب بالتعاون مع مؤسسة الفنانين، ومهرجان مسرح الأطفال. كما نظمت مهرجان بنفس الاسم بالتعاون مع الجامعات والكليات، بجانب مهرجان جرش للثقافي والفنون، والذي يُحتفل به كل عام منذ عام 1980 حتى اليوم. كذلك انتشر المسرح السياسي الساخر، بعد المصارحة الرسمية ولا سيما بعد عملية السلام، واجتذب الكثير من المشاهدين.

عام 1993، عقد اجتماع للفعاليات الثقافية في الأردن وأول مهرجان لأغنية الطفل، ومهرجان الأغنية الأردنية الأول بمبادرة من رابطة الموسيقيين الأردنيين.

بيد أن هذا الرخاء لم يدم فترة طويلا، حيث تراجع المجال الثقافي بتراجع كل المجالات الاقتصادية والسياسية، وبالتالي الاجتماعية، في بداية الألفية الثانية. كان هناك ارتباك واضح في موقف الحكومات تجاه الثقافة بوجه عام، إلى حد أنها فكرت في إلغاء وزارة الثقافة وإنشاء "مجلس أعلى" لتولي الشؤون الثقافية. أوقف عمل الوزارة في 25 نوفمبر 2003 لمدة عام، وتركت دون وزير أو مجلس أعلى أو أية تشكيل إداري يمكنه تغطية الفجوة الناشئة عن إيقافها عن العمل.

أثارت هذه الفجوة الكثير من الأسئلة بخصوص أجندة الحكومة فيما يتصل والثقافة والمثقفين. بيد أن رئيس الوزراء فيصل الفايز، قام بزيارة بعض المؤسسات والهيئات الثقافية وعقد اجتماعات ومناقشات مع أعضائها، إضافة إلى المناقشات المطولة التي أجراها مركز الرأي للأبحاث والمعلومات في وجود رئيس الوزارة ووزير التنمية السياسية والمتحدث الرسمي باسم مجلس الوزارة وبعض المشاركين المثقفين وممثلين عن الهيئات والمؤسسات الثقافية. وقد طمأنت تلك الزيارات والمناقشات المثقفين على مستقبل النشاط الثقافي في الأردن، خاصة استفساراته عن مطالب المثقفين من الحكومة بشأن التركيبة المناسبة للإشراف على النشاطات الثقافية. وقد أدى ذلك إلى ظهور مجموعة من الآراء والمقترحات وردود الأفعال التي

يمكن أن تكون مفيدة للوصول إلى حقيقة أن الحكومة أعطت للمثقفين فرصة ليقتنصوها. لذلك فقد تابعوا عقد المناقشات في مواقعهم وحيث يجتمعون عادة، وكونوا لجنة لإعداد مسودة "المشروع الثقافي الوطني"، إضافة إلى تشكيل لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر ثقافي وطني لمناقشة مستقبل الثقافة والفنون.

عادت وزارة الثقافة إلى العمل في عام 2007، وعقد الملك عبد الله الثاني لقاء شهيرا مع المثقفين، غير الكثير من الظروف التي أعاقت العمل الثقافي، والتي سيأتي ذكرها فيما بعد.

وضعت خطة تنمية الثقافة (2006 - 2008) على ضوء توصيات المؤتمر الوطني للثقافة الذي عقد في يونيو من عام 2004، والأجندة الوطنية للفترة 2005 - 2010 الخاصة بالتعليم والتعليم العالي والإبداع.

تم التوصل إلى النص النهائي لهذه الخطة بعد اجتماعات مع الهيئات الثقافية و25 شخصية ثقافية. وقد عقدت هذه الاجتماعات تحت توجيه الملك عبد الله الثاني، وذكرت في خطاب التوصية العليا للحكومة في عام 2007، والذي أكد على ضرورة التفاعل مع المجتمع وتوسيع قاعدة النقاشات واتخاذ القرار لتشرك الأفراد في اتخاذ القرارات المتصلة بحياتهم اليومية.

طبقا لتلك الخطة، زادت الحكومة من ميزانية الثقافة وأنشأت صندوق الدعم الثقافي (الذي لم يتم تحديد طريقة تمويله بعد). كذلك بذلت الحكومة المجهودات لتوفير الظروف المطلوبة لإقامة ثقافة إبداعية وطنية، وحاولت تطبيق بعض البرامج والإجراءات بهذا الشأن، مثل إنشاء مدن الثقافة الأردنية وتخصيص مليون دينار سنويا لكل مدينة تحمل الاسم في محاولة لتوزيع الإنجازات الثقافية على كل المحافظات، وليس فقط العاصمة. شملت بعض تلك الإنجازات مكتبة متنقلة للأطفال ومشروع مكتبة الأسرة الذي تتحمل فيه وزارة الثقافة نفقات الطباعة والتوزيع، ودفع حقوق الملكية الفكرية لأصحابها. اشتملت إصدارات المشروع لعام 2013 على 268 ألف نسخة في 48 عنوانا (50 كتابا)، 5000 نسخة من كل كتاب للكبار، و 7000 نسخة من كل كتاب للأطفال. وزادت ميزانية دعم الهيئات الثقافية من 130 ألف إلى 600 ألف دينار (183 ألف إلى 845 ألف دولار أمريكي)، كما زادت ميزانية نشر ودعم الكتب بنسبة 300٪ مقارنة بعام 2006.

قدّرت ميزانية وزارة الثقافة لعام ٢٠١٥[1] بمبلغ ٨,٦ مليون ديناراً أردنياً، بينما أنفقت الوزارة عام ٢٠١٤ مبلغ ٧,٣ مليون دينارا أردنيا. يذهب ٦٩٪ من الانفاق على التنمية الثقافية، ١٨,٤٪ على الإدارة والخدمات المساندة، و ١٢,٦ ٪ على المركز الثقافي الملكي. في بند التنمية الثقافية عام ٢٠١٤، بلغت المخصصات المقدرة للإناث ٥٤٤ ألف ديناراً أردنياً، بينما خصص للطفل مبلغ ١٥٠ ألف ديناراً أردنياً. يبين تقرير الموازنة العامة الانفاق الأكبر كان في مدن عمان العاصمة وجرش والكرك، بينما جاءت عجلون ومادبا في المرتبة الأخيرة.

[1] مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥ http://www.gbd.gov.jo/gbd/uploads/Files/MDBudgetProject/2015/3001.pdf

2- الدفع اتخاذ القرار والإدارة

1.2- الهيكل التنظيمي

هذا هو الشكل العام لوزارة الثقافة في الأردن على ما هي عليه الآن. بيد أنه يجب ملاحظة أنه قد تم إجراء أكثر من محاولة لإعادة هيكلة الوزارة، حيث تم استدعاء خبراء أجانب وعرب. وقد يكون أكثر الهياكل شهرة هو ذلك الذي أتبع قرار الحكومة بإلغاء وزارة الثقافة عام 2003، والذي كاد أن يوقف ويعلق نشاطاتها لمدة عام، حتى 2004، عندما تم إجراء دراسة لإعادة الهيكلة. وقد أوصت تلك الدراسة بإتباع النموذج السويسري ورأت أنه مناسب جدا لوزارة الثقافة في الأردن.

2.2- الوصف العام للنظام

طبقا للمادة الرابعة من قانون الرعاية الثقافية، تتولى وزارة الثقافة مسئولية إعداد سياسة العمل الثقافي وتوجيه مساراته في القطاعات المختلفة في الأردن بما يتفق وسياسة المملكة والمصالح الوطنية.

طبقا لذلك، تتكون وزارة الثقافة من المديريات والإدارات التالية: مديرية الثقافة والفنون، ومديرية المكتبات والوثائق الوطنية، ومؤسسة رعاية الشباب. وتتكون مديرية الثقافة والفنون من الإدارات التالية: الإدارة الثقافية ومعهد الموسيقى وإدارة الدراما وإدارة الفنون الشعبية وإدارة الفولكلور وإدارة الفنون التشكيلية.

تأسست وزارة الثقافة والشباب في عام 1977، وهي تهتم بنشر المجلات الثقافية وسلسلة الدراسات النقدية والكتب في الأردن، وإحياء التراث العربي والكتب المترجمة وغيرها، إضافة إلى عقد الندوات والمشاركة في المهرجانات العربية والدولية وتنظيم فعاليات "عمان عاصمة الثقافة العربية" عام 2002، ومبادرة المدن الثقافية الأردنية ومكتبة الأطفال ومكتبة الأسرة.

عام 2003، واجه الوسط الثقافي الأردني قرار للحكومة بإلغاء وزارة الثقافة بناء على نظرة مستقبلية لإقامة ما يسمى بالمجلس الأعلى للثقافة، على غرار المجلس الأعلى للشباب، والذي تم بعد إنشائه إلغاء وزارة الشباب، والمجلس الأعلى للإعلام، والذي تم بعد إنشائه إلغاء وزارة الإعلام. نتيجة لذلك، أصبحت وزارة الإعلام موقعا ثانويا يشغله وزير الدولة للإعلام العام. ولكن ذلك القرار لم يُستقبل بالرضى، وواجه وسط ثقافي غير رسمي.

وفي عام 2004، أجرى مركز الرأي للدراسات استطلاعا لآراء المثقفين الأردنيين حول "واقع ومستقبل العمل الثقافي في الأردن"، لمعرفة آراء 581 فنان وصحفي وكاتب وأستاذ جامعي وغيرهم حول استبدال وزارة الثقافة بمجلس أعلى، وقدرة المجلس على القيام بأعباء الثقافة بدون وزارة، وحول ابقاء الوزارة مع تشكيل مجلس إلى جانبها، بالإضافة إلى آراء المستجيبين حول تطوير التشريعات الثقافية، ومدى التفاؤل بمستقبل العمل الثقافي في الأردن، ودور القطاع الخاص في دعم الثقافة وغيرها.

فضل 78٪ من المشاركين إعادة وزارة الثقافة، في مقابل 23٪ فضل المجلس الأعلى.

فقط ٢٤,٣٪ من المستجيبين رأوا أن المجلس يستطيع إدارة الشؤون الثقافية بدون وزارة، في مقابل ٥٩,٢٪ رأوا أن الوزارة قادرة على ذلك دون مجلس أعلى. ٩٣,٦٪ رأوا أن أساليب العمل الثقافي في الوزارة بحاجة إلى تطوير، 9٪ رأوا أن الوزارة عملت على نشر الثقافة الأردنية في الخارج، و2٪ فقط بأنها تهتم بالقضايا المعيشية للمثقفين. ٤٩,٤٪ من المثقفين علموا بانعقاد المؤتمر الثقافي الوطني. وبلغت نسبة الصحفيين الذين أجابوا بأن المثقف لا يستطيع التعبير عن رأيه بحرية ٥١,٩٪.

وعندما سؤل المثقفين عن مدى تفاؤلهم بمستقبل الثقافة في الأردن، أجاب ٥٠,٩٪ بنعم، و١٧,٢٪ بلا، وبدا ٣٠,١٪ متفائلون إلى حد ما، والبقية ١,٧٪، لم يكن لهم رأي.

وإلى جانب وزارة الثقافة، هناك فاعلون عامون وخاصون في مجال الثقافة ومجال تحقيق الرؤية الثقافية.

تستخدم هنا كلمة رؤية للإشارة إلى أجندة وزارة الثقافة لوضع سياسة ثقافية واضحة ومحددة، حيث إن الحكومة الأردنية ليس لديها حتى الآن مثل تلك الأجندة، كما هو واضح في الفصل الثالث من البحث. ويفترض أن العمل على وضع سياسة ثقافية يسير الآن في قاعات وزارة الثقافة، وبالتالي ستُستخدم هنا "رؤية ثقافية"، والتي تستخدمها الحكومة نفسها في التعبير عن السياسات الثقافية.

صدر أول قانون لرعاية الثقافة في الأردن عام ٢٠٠٣ على إثر تقدم وزارة التنمية الاجتماعية عام 2001 بطلب تعديل قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم 33 لسنة 1966، وهو القانون نفسه الذي كان ينظم عمل الهيئات الثقافية المسجلة في وزارة الثقافة، مثلما نظم عمل الأندية الرياضية قبل صدور قانون رعاية الشباب. أقر قانون الرعاية كقانون مؤقت عام 2006، وتقوم فلسفة رعاية الثقافة فيه على مبادئ تنمية ثقافة وطنية شاملة في المملكة بما يؤكد هويتها بوصفها ثقافة أردنية عربية اسلامية انسانية، وتوفير المناخ المناسب للابداع في المجالات الثقافية والفنية، والاهتمام بالثقافة والفنون الجميلة والأدائية وتذوقها بما يتلائم مع القيم العربية والاسلامية، وتوثيق الروابط والصلات مع الهيئات والمؤسسات الثقافية العربية والصديقة، وتنمية ابداعات الانسان الأردني واطلاقها في مختلف المجالات. وتكون وزارة الثقافة هي المرجع المختص بتسجيل الهيئات والمؤسسات الثقافية والجمعيات والروابط الأدبية والفنية والأدائية والمتاحف الثقافية والفنية بما في ذلك الجمعيات ذات الطابع الثقافي والفني والعلمي، وتتولى مسؤولية الاشراف عليها ودعمها، ومتابعة انشطتها المختلفة وفقًا لأهدافها وغاياتها.

كذلك نص القانون على أن ينشأ في الوزارة صندوق لدعم الحركة الثقافية والفنية يسمى (صندوق دعم الحركة الثقافية والفنية) يوفر الموارد المالية اللازمة لدعم الحركة الثقافية والفنية وتنميتها والانفاق عليها بما يحقق فلسفة هذا القانون، وتفرض لمصلحة الصندوق 2٪ من قيمة رسوم ترخيص محطات إذاعية أو فضائية أو تجديد ترخيص المحطات العاملة، و 1٪ من قيمة نشر جميع أشكال الاعلانات في الصحافة والاذاعة والتلفزيون والأماكن العامة، بالإضافة إلى ما يرصد له في الموازنة العامة ومن الهبات والتبرعات ومن ريع استثمار اموال الصندوق وأثمان الكتب والمجلات التي تصدرها الوزارة. وتعفى التبرعات والهدايا والوصايا المقدمة للصندوق من ضريبة الدخل كما يعفى الصندوق من الضرائب وضريبة المبيعات ورسوم الطوابع وغيرها. (التشريعات الأردنية، نظام المعلومات الوطني).[2]

ألغي هذا الصندوق عام 2008 واستبدل بـ "صندوق رعاية الثقافة"، وعدلت الرسوم لتصبح:
5٪ من قيمة نشر جميع اشكال الاعلانات في الصحافة والاذاعة والتلفزيون والاماكن العامة و 2٪ من قيمةرسوم ترخيص محطات اذاعية او فضائية او تجديد ترخيص المحطات العاملة.

عندما أقرّ مجلس النواب القانون لم يقر موارده المالية، ولم يمنحه الشخصية الاعتبارية اللازمة لاستقلاله عن وزارة الثقافة. كذلك أُقرّ إصدار نظام لتسجيل الهيئات الثقافية، لكنه حرمها من الشخصية الاعتبارية هي أيضًا، ما يتناقض مع الحقوق المكتسبة التي نالتها أكثر من 250 هيئة سُجلت بموجب قانون الجمعيات والهيئات رقم 33 لسنة 1966. وأغفل القانون مطلب فتح ملحقيات ثقافية في الخارج. ونظّم عملية تسجيل المهرجانات بموجب تعليمات. (قانون رعاية الثقافة.. خطوة في طريق طويل، السجل، العدد 36، تموز 2008).

ألغى رئيس الوزراء سمير الرفاعي قانون الرسوم المفروضة لمصلحة صندوق دعم الحركة الثقافية والفنية أواخر عام 2009. على المستوى الوطني، تقوم وزارة الثقافة بتولي الأعمال الإدارية للقطاع الثقافي. ويعتقد الباحثون أن الوزارات والمؤسسات الأخرى تساهم بشكل أساسي في تطبيق الرؤية الثقافية وتحقيق التنمية الثقافية كما جاءت في خطة التنمية الثقافية.

طبقا لرأي الباحث أحمد يوسف التل، إضافة إلى وزارة الثقافة، هناك وزارة التعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الإعلام ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الشباب ووزارة السياحة والآثار ووزارة الآثار الدينية وأمانة عمان. وهو يرى أنه ينبغي أن تشارك القوات المسلحة في القضية الثقافية.

[2] www.lob.gov.jo

قدم الباحث إبراهيم العمد إلى منظمة اليونسكو بحثا عن السياسات الثقافية في الأردن، حيث سجل الفاعلون المسئولون عن إدارة الثقافة في البلاد، وهم بالإضافة إلى من ذكرهم التل، الجامعات العامة والصحف ووسائل الإعلام المختلفة والمراكز الثقافية للأطفال، مثل مركز هيا، ومركز زها، وغيرها.

على الجانب الآخر، بلغ عدد الجمعيات المسجلة 414 جمعية عام 2011، وهي الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية التي ترخَّص من السجل العام للجمعيات ضمن اختصاص وزارة الثقافة بموجب أحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية (رقم 51 لسنة 2008 وتعديلاته) بمبادرة من المواطنين بهدف تقديم الخدمة الثقافية التطوعية للمجتمع، بما فيها الشعر والقصة والمسرح والموسيقى والفنون الجميلة والحرف اليدوية والنقد والفلسفة والفرق الشعبية، وهي تضم حوالي 111 ألف شخص. عام 2011، بلغ عدد المنتسبين للهيئات الثقافي 20 ألف مواطن أردني. وبالإضافة إلى الجامعات ومراكز البحث، يستفيد المشهد الثقافي الأردني من بعض الدعم المالي الذي تقدمه وزارة الثقافة للمؤسسات الثقافية، والذي وصل إلى 371 ألف دينار أردني لـ 111 مشروعا أو جهة عام 2011، تركز 250 ألفا / 59 مشروعا منها في عمان. (موقع وزارة الثقافة.(

عام 2012، وصل عدد الجمعيات والفرق والمنتديات والمراكز والروابط والنوادي الثقافية المسجلة لدى الوزارة 496 هيئة. ووصل دعم وزارة الثقافة للهيئات التي تشجع الإبداع الثقافي والفني إلى 461,600 دينارا أردنيا، منها 1500 فعالية في المحافظات و 25 مهرجان ثقافي و 110 عناوين من الكتب المنشورة وبواقع 110 آلاف نسخة. وبلغت ميزانية وزارة الثقافة 7,635,082 دينارا عام 2012 في مقابل 11,184,000 دينارا عام 2011.(الحقوق الثقافية في الأردن، رصين)

بينما بلغت ميزانية الثقافة 8 ملايين دينار أردني لسنة 2013، وتسعى الوزارة لمضاعفتها لتصل إلى 15 مليون دينار في 2014. (موقع وزارة الثقافة، حوار د. بركات عوجان مع خالد سامح، جريدة الدستور).

هناك أيضا مؤسسات معنية بالثقافة والفنون، بما فيها المنظمات غير الحكومية، مثل المعهد الوطني للموسيقى ومركز الفنون التطبيقية والمتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة والهيئة الملكية الأردنية للأفلام ومنتدى عبد الحميد شومان ودارة الفنون والاتحادات والنقابات والهيئات الثقافية، ووزارة الثقافة بما لديها من مراكز ثقافية وفعاليات وبرامج، وأمانة عمان الكبرى التي تخصص مليون دينار سنويا لدعم البنية التحتية الثقافية والمهرجانات والمنتديات والفرق والمواسم الثقافية، والمراكز الثقافية في السفارات الأجنبية التي تدعم الثقافة والفن في الأردن وتعمل كجسر بين الثقافة العالمية والثقافة المحلية. كذلك تعلن الوزارة عن مناقصات لإنشاء المراكز الثقافية في المحافظات والمناطق النائية لتنضم إلى المركز الثقافي الملكي ومركز الملك عبد الله الثاني ومركز الأميرة سلمى للأطفال وقصر الثقافة وغيرها من المراكز الثقافية في المدن الرئيسية عمان واربد والكرك والزرقاء.

ومما يستحق الذكر أن مركز المثقفين أجرى مسحا لعينة من المثقفين عن "الإدارة الثقافية في الأردن". وقد أظهرت النتيجة أن المثقفين الأردنيين يهتمون بالحاجة إلى سياسات ثقافية عامة مرنة ويعتقدون أنه ليست هناك سياسات حالية تحكم العمل الثقافي. وحتى إذا وجدت مثل تلك السياسات، فإنهم لا يعرفون عنها. إضافة إلى ذلك، طالب المثقفون بإعادة هيكلة القطاع الثقافي لخدمة الحركة الثقافية الوطنية بالكامل والثقافة المستقبلية في الأردن. وقد جاء هذا في سياق انتقاد الإدارة الحكومية للشئون الثقافية، حيث وجد إن غالبية المشاركين كانوا غير راضين عن تلك الإدارة، بينما كانوا راضين بالإدارة شبه الحكومية أو غير الحكومية. كذلك أكد المشاركون على الحاجة إلى وضع سياسة ثقافية جديدة في الأردن، مع وجود آراء مختلفة بشأن ارتباط تلك السياسات بالتراث العربي أو الثقافة المعاصرة. وفي نفس الوقت، يعتقد المشاركون أن العمل الثقافي في الأردن لن ينجح دون وجود المنظمات غير الحكومية الثقافية ومساهماتها. وهم يرون أن أمانة عمان لاعب رئيسي في إدارة العمل الثقافي إلى حد أن الكثير من الناس يعتقدون أن دورها أكثر أهمية من دور الوزارة. وفيما يلي بعض المؤشرات التي قد تكون علامات مرجعية لآراء المثقفين الأردنيين فيما يخص محتوى ذلك المسح.

- 68% من المشاركين: ليست هناك سياسات ثقافية في الأردن.
- 51% من المشاركين: يجب أن تكون السياسات الثقافية أكثر ميلا للثقافة المعاصرة.
- 54% من المشاركين: وزارة الثقافة لم تنجح في إدارة الثقافة في الأردن.

- 91% من المشاركين: ليست هناك حياة ثقافية في الأردن دون مساهمة المنظمات غير الحكومية الثقافية.
- غالبية المشاركين: هناك حاجة لإعادة هيكلة القطاع الثقافي.

3.2- التعاون بين الوزارات أو بين الحكومات

تقوم الإستراتيجية الثقافية في الأردن على الشراكة مع وزارة التعليم والتعليم العالي ووزارة السياحة ووزارة شئون البلديات والمجلس الأعلى للشباب والمشاركين الثقافيين الآخرين في سياق النظر إلى الثقافة كعملية تطويرية ذات أوجه اقتصادية مفيدة، حتى تصل إلى مرحلة المهنية، حتى يكون الفنان والمبدع الأردني خلاقا.
عند استعراض الجدول المرفق لخطة التنمية في نهاية البحث، سنرى أن الشراكة كامنة بين الوزارات والفاعلين السابقين والبلديات والمنظمات الاجتماعية المدنية لتمويل وتنفيذ المشروعات.

يعمل الفاعلون فيما يلي على تطبيق الإستراتيجية الوطنية للثقافة:

1- وزارة التعليم

أُنشئ أول مجلس للتعليم في عام 1923، بينما أنشئت الوزارة في عام 1940. وترتبط أهدافها بالسياسة الثقافية، وتشمل:

- استخدام اللغة العربية بسهولة في التعبير عن النفس والتواصل مع الآخرين.
- إدراك الحقائق والمفاهيم والعلاقات المتصلة بالبيئة الطبيعية والجغرافية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية، محليا ودوليا.
- استيعاب عناصر التراث.
- الانفتاح القيم الحميدة للثقافات الإنسانية.
- المساهمة في تشجيع النشاطات الثقافية والعلمية وإصدار المطبوعات التعليمية واستخدام أساليب الاتصال المتعددة والمجالات الأخرى التي تساهم في تحقيق الأهداف التعليمية.

2- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تأسست الوزارة بموجب قانون التعليم العالي في عام 1985. وهي تشرف على الكليات المجتمعية وجامعات الدولة والجامعات المدنية في إطار أجندة تسعى ثقافيا، من بين أهداف أخرى، إلى ضمان احتياجات الموارد البشرية من الخطة التنموية والاجتماعية والثقافية، وتسهيل استخدام اللغة العربية على أنها لغة التعليم العلمي في معاهد التعليم العالي، وتوثيق التعاون العلمي والثقافي والتقني في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي.

3- وزارة الإعلام

تأسست وزارة الإعلام في عام 1964 لتحقيق عدة أهداف تتضمن المساهمة في تطوير ثقافة المواطنين وزيادة معرفتهم وتوفير فرص الاستمتاع والتسلية بما يتفق والقيم والتقاليد والتراث والأخلاقيات.
تشرف الوزارة على الإدارات التالية:
1. إدارة الصحافة والنشر
2. الصحافة الأردنية
3. وكالة الأنباء الأردنية (بترا)
4. مؤسسة الإذاعة والتلفزيون

أُلغيت الوزارة في عام 2003 واستبدلت بالمجلس الأعلى للإعلام، والذي ألغي عام 2008 ودمج هيكليا في الوزارة، ليتبع وزير الدولة للإعلام العام.

4- وزارة السياحة والآثار

أنشأت الوزارة عام 1988 بهدف الترويج للسياحة في الأردن من خلال المشاركة في المؤتمرات والمعارض وتنظيم المعارض السياحية للمواطنين لتعريفهم بوطنهم.

5- وزارة الشباب

أنشأت الوزارة في عام 1976، ثم تحولت إلى "المجلس الأعلى للشباب" في عام 2001. وهي تهتم، طبقا لبيانها "وزارة الشباب - الواقع والتمنيات، 1994" بالبنود التالية:

1. ثقافة التراث: تتضمن أهداف الوزارة بالنسبة لهذا البند توفير التعليم التراثي للشباب، والذي يغطي الأوجه المختلفة للتراث العربي والتعليم الديني، حيث إن الدين له تأثير على بناء المعتقدات والقيم والمعايير، والأدب والفن واللغويات وثقافة التراث، والمعرفة بالتاريخ العربي والتجارب العامة العربية والتاريخية، بكل نجاحاتها وإخفاقاتها.
2. الثقافة المعاصرة: وتتضمن الثقافة المحلية والوطنية والإسلامية والعالمية.

6- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية

تأسست الوزارة عام 1966، وتشمل الأهداف إلى جاء ذكرها في قانون الأوقاف الذي أوصى بإقامة الوزارة، ما يلي: دعم النشاط الإسلامي العام والتعليم الديني وإقامة حلقات الدرس ومدارس تعليم القرآن ونشر الثقافة الإسلامية والمحافظة على التراث الإسلامي وإبراز دور المدنية الإسلامية في تقدم البشرية، وزيادة المعرفة، وزيادة اقتراب المسلمين من دينهم.
أصدرت الوزارة مجلة "تبشير الإسلام" لأكثر من 50 عاما، حيث كان يُطبع منها 5000 نسخة شهريا. ومؤخرا، أقيم موقع على الإنترنت للمجلة.

7- وزارة التنمية الاجتماعية

تأسست الوزارة عام 1997 بهدف تنظيم مجهودات المواطنين وزيادة وعيهم بغرض استثمار قدراتهم. وتتضمن مجالات عمل الوزارة في الإعلام والتعليم الاجتماعي: المساهمة في زيادة الوعي والثقافة الاجتماعية والمشاركة في إحياء الفعاليات.

8-القوات المسلحة الأردنية

أضاف الباحث أحمد التل القوات المسلحة كمساهم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الخاصة بالثقافة. تشرف القوات المسلحة على عدة مؤسسات تعليمية بغرض تلبية احتياجات المهن المختلفة، وهي تتضمن مدرسة الأمير حسن للعلوم الإسلامية، وكلية المركز الجغرافي الأردني وجامعة مؤته.

9-أمانة عمان الكبرى

تتولى أمانة عمان الكبرى البنية التحتية الثقافية في العاصمة عمان من خلال "مديرية الثقافة" التي أنشأت عام 1997. تتكون هذه الهيئة التنظيمية اليوم من: دائرة البرامج الثقافية، ودائرة المراكز الثقافية، ودائرة المكتبات.
ولها مهام على محورين: الأول متعلق بعموم مواطني المدينة الذين يتلقون خدمات ثقافية، سواء بشكل مباشر، مثل رواد المكتبات وجمهور الفعاليات الثقافية، أو بشكل غير مباشر، من خلال البرامج الثقافية الكبرى التي تستهدف معالجة ظواهر المجتمع والتأثير على نوعية السلوك الاجتماعي السائد فيه، بينما يتعلق الثاني بالعلاقة مع المثقفين الأردنيين.
وتشمل المهام الرئيسية للإدارة النشاطات الثقافية ودعم ونشر الإنتاج الثقافي الأردني، ونشر مجلات عمان 1994 وتايكي وبراعم عمان، وتنظيم المهرجانات وقراءة الشعر والحفلات الموسيقية ومعارض الكتاب. يندرج تحت إدارتها مراكز ثقافية في مواقع مختلفة من المدينة، يشمل معظمها قاعات متعددة الاستعمالات ومكتبة ومسرح ومركز لتكنولوجيا المعلومات:

1. مبنى الأمانة في رأس العين بما فيه من منشآت ثقافية.
2. مركز سحاب الثقافي (مساحته 1483 متر مربع)
3. مركز زها الثقافي، مخصص للأطفال وبه ملاعب رياضية وحدائق إضافة إلى ما سبق.
4. مجمع الأشرفية الثقافي الاجتماعي (3 مباني مساحتها 4658 متر مربع، ومحلات تجارية ومركز ثقافي وقاعة للمكفوفين وجاليري عدد 2).
5. بيت الفن الأردني.

6. مركز الحسين الثقافي.
7. شارع الثقافة.
8. بيت الشعر العربي.
9. مجموعة من الحدائق الثقافية، وحدائق الحسين، وحدائق الملكة رانيا العبد الله.
10. الهيئة الملكية الأردنية للأفلام :تأسست الهيئة الملكية الأردنية للأفلام عام 2003 كمؤسسة حكومية مستقلة يديرها مجلس مفوضين يرأسه الأمير علي بن الحسين، بغرض تطوير صناعة السينما في الأردن حتى يمكنها المنافسة على المستوى العالمي. وهي تعد السياسات الثقافية من خلال: تشجيع الأردنيين وكل سكان الشرق الأوسط على رواية قصصهم؛ وبالتالي المساهمة في التبادل الثقافي والترويج لحرية التعبير؛ عمل برامج تدريبية للأردنيين العاملين في مجال صناعة السينما أو من يرغبون العمل في ذلك المجال؛ تشجيع وتقوية ثقافة السينما في الأردن، وبالتالي المساهمة في دعم وتنمية الفكر النقدي؛ جعل الأردن مركزا للإنتاج البصري والسمعي العالمي من خلال توفير المواقع الرائعة والموارد الإبداعية؛ تقديم المساعدة التقنية والحوافز المالية؛ تقديم خدمات إدارية وخدمات دعم للإنتاج المحلي والأجنبي؛ توفير فرص العمل ذات المقاييس الدولية في كل مجالات فن السينما.
11. جيرة: مشروع لأمانة عمان الكبرى، يمثل تعاون الأردن مع اليونسكو حول مشروع المدن التعليمية منذ العام 2012. أثمر عن حصول الأردن على جائزة المدن التعليمية للعام 2015.

4.2- التعاون الثقافي الدولي

المؤسسات الرئيسية التي تشارك في التعاون الثقافي الدولي، إضافة إلى وزارة الثقافة، هي وزارة التخطيط، ووزارة الأعمال، من خلال مديريات مختلفة تتضمن مديرية التعاون الدولي، ومديرية السياسات والدراسات.

تشرف وزارة التخطيط، من خلال مديرية التعاون الدولي، على إتمام الاتفاقيات الثقافية العالمية وتقديم التمويل لمشروعات التنمية، والبحث الدائم عن فرص التمويل، والتعرف على شروط الاستفادة من تلك الفرص، وتنسيق توزيع التمويل المتاح على برامج ومشروعات التنمية المتعددة بالتعاون مع البلدان والمانحين.

تتكون مديرية السياسات والدراسات من الإدارات التالية: إدارة تنسيق العون؛ وإدارة العلاقات الأسيوية؛ وإدارة العلاقات العربية والإسلامية؛ وإدارة العلاقات الأوربية؛ وإدارة الاتحاد الأوروبي؛ وإدارة التعاون العلمي والثقافي.

وفي هذا الصدد، تهمنا إدارة التعاون الدول، والتي تتضمن مسئولياتها وضع آليات تنسيق العون وإدارة التمويل الذي تقدمه برامج ومشروعات التنمية المختلفة، ومتابعة التزام مصادر التمويل ببرامج المساعدة المتفق عليها في البروتوكولات.

على الرغم من أن الأردن بلد صغير وضعيف فيما يتصل والإمكانات الثقافية، فقد حاول مرارا لعب دور في المشهد الثقافي في المنطقة العربية، والربط بين المنطقة والعالم. بيد أن تلك المحاولات المتكررة لم تدم لفترة طويلة نتيجة لأسباب غير مفهومة. ونتيجة لغياب التخطيط الاستراتيجي لعمان كعاصمة تشجع الثقافة، وللتركيز على الأحداث المتصلة بأوقات معينة، انتهت كل المحاولات إلى الأبد، حتى المحاولات الفردية منها.

اتفاقيات التعاون الثنائي

فيما يتصل وتحديث الثقافة الأردنية في الخارج، توقع وزارة الثقافة العديد من الاتفاقيات مع دول أخرى كل عام. إلى اليوم، وقعت الأردن اتفاقيات مع 18 دولة عربية و ٥ اسلامية و ٣٥ أجنبية، بالإضافة إلى معاهدات واتفاقيات متعلقة بحماية تنوع أشكال التعبير الثقافي، وحماية حقوق المؤلف، وحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، وحماية المأثورات الشعبية، وتيسير انتقال الانتاج الثقافي العربي، وغيرها. تمثل الأسابيع الثقافية الأردنية فعالياتها في تلك البلدان، وتستقبل عمان في المقابل الأسابيع الثقافية لتلك الدول. وغالبا ما تغيب الثقافة المعاصرة عن تلك الأسابيع، فيغلب على برامجها العروض الفولكلورية والمعارض الحرفية ومعارض الفن التشكيلي، بينما لا يكون هناك أداء مسرحي أو قراءة للشعر، ويغيب المثقفون كمحاضرين أو متحدثين.

بدأ الاتحاد الأوروبي بتبني سياسة الجوار بعد زيادة عدد الدول الأعضاء فيه، وحيث أن الأردن من الموقعين على الجمعية الأوربية، فقد كان في مقدمة البلدان التي تأهلت إلى أن تصبح جزءا من سياسة الجوار الأوروبي التي تهدف إلى بناء ما هو مشترك بين أوروبا والبلدان المجاورة، بالاتفاق على المبادئ والرؤى المشتركة، بناء على تبني منهج الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتشجيع الوسطية وقيم التعايش، والسلام واحترام الآخر، ومواجهة التطرف وأيديولوجيات تصادم الحضارات، وملء الفجوة بين وجهات نظر الدول الأوروبية وتلك الخاصة بالبلدان المجاورة، ومواجهة ظاهرة العنف، والتي تمثل أيضا تهديدا وتحديا مشتركا لا يعرف أي حدود أو يفرق بين أي ثقافة ودين أو نظام اجتماعي، إضافة إلى مساندة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويعد الالتزام بتلك البنود المشتركة، والتي تتضمنها خطط العمل التي وقع عليها الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تم اختيارها للاستفادة من سياسة الجوار الأوروبي، أساسية لحرية الوصول إلى الاتحاد الأوروبي في المجالات المختلفة، بما فيها البرامج التعليمية (تيمبس وإراسموس كوزموس) والاستفادة من المساعدات المالية المقدمة للبلدان المجاورة المؤهلة، لزيادة سرعة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتشريعي والسياسي والاجتماعي والثقافي فيها.

وقعت الأردن على اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في 1997، ودخل الاتفاق حيز السريان في 2002، بعد انتهاء عملية التصديق عليه من قبل كل البرلمانات الأوروبية، والبرلمان الأردني.

تتضمن الاتفاقية محورا اجتماعيا وآخر ثقافيا تشمل المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الأردن والاتحاد الأوروبي في المجالات الاجتماعية والثقافية. ومن خلال حوار مستمر، تسعى الاتفاقية إلى تحسين ظروف عمل الأردنيين الذين يعملون بشكل قانوني في بلدان الاتحاد الأوروبي، وزيادة الوعي الخاص بحضارة وثقافة الطرفين، ومحاربة التميز. ومن خلال برامج ومشروعات مشتركة، يهدف هذان المحوران إلى إزالة عوامل الهجرة عن طريق خلق فرص عمل وتقديم التدريب والتأهيل في البلدان المتوسطية، وزيادة الدور الذي تلعبه المرأة في التنمية الاقتصادية، وتحسين النظام الصحي ونظام الضمان الاجتماعي، تبادل الزيارات بين الشباب بغرض رفع الوعي بالثقافات المختلفة وفهمها.

1.4.2- نظرة عامة على الهياكل والاتجاهات الرئيسية

يمكن استخلاص المفهوم الملكي للسياسة الثقافية في الأردن بقراءة خطاب العرش للملك عبد الله الثاني في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر عام 2006. على الرغم من أن الرؤى والسياسات الثقافية لم يتم تناولها بصورة مباشرة في الخطاب، فقد تضمن القواعد الأساسية للسياسات الثقافية. تقوم تلك الرؤية على العمل على تعميق الوعي بالثقافة الديمقراطية، وإرساء مبادئ العدالة والمساواة وتساوي الفرص، وتعزيز مبدأ الشفافية والمسئولية (مثل مكتب الشكاوى)، والقوانين المتصلة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والأطفال، وحماية الشباب والأحداث، والاهتمام بالشباب وفتح الطرق لإمكانياتهم وقدراتهم، وتحرير الصحافة والإعلام.

وقد أشار الملك في كلمته إلى تحد يواجه تنفيذ المشروعات، وربما أكبر المصاعب التي تعيق مسار تطوير الثقافة الوطنية، عندما قال: "في السنوات السابقة، لاحظت أن الحكومة لم تنفذ كل المشروعات والخطط المطلوبة، على الرغم من تواجد التمويل الضروري لتلك المشروعات. وعلى النقيض، فقد أعاق مجلس النواب عمل الحكومة لأنه تأخر في الانتهاء من القوانين والتشريعات الضرورية لتنفيذ خطط ومشروعات الحكومة."

2.4.2- الفاعلون العاملون والدبلوماسية الثقافية

لا توجد مراكز ثقافية أردنية في الخارج، ولكن هناك ملحقات ثقافية في السفارات، موزعة في بلدان مختلفة. وقد أقر قانون الرعاية الثقافية تعيين ملحقين ثقافيين، بيد أن ذلك لم يتم تطبيقه. فقد تم تعيين إداريين من الوزارة وتجاهل المثقفين.

الواقع، وكما هو حال البلدان الأخرى في المنطقة، ليس للأردن هيئات دبلوماسية ثقافية. وتميل تلك الدول إلى كونها متلقية

للثقافات الأجنبية التي تنشط فيها. والأردن، كما سبق الذكر، يميل إلى إقامة أسابيع ثقافية ثنائية، بدلا من إقامة مراكز ثقافية دائمة في البلدان الأخرى التي وقع معها اتفاقيات، وذلك لتقليل الكلفة المالية، خاصة أن التنمية الثقافية الداخلية كانت لتصبح بحاجة إلى تلك الميزانيات، لو أنها كانت متاحة إلى المراكز الخارجية.

بيد أن تلك النشاطات التي تقوم بها وزارة الثقافة خارج المملكة لم تؤد إلى تقدي المثقفين الأردنيين إلى الثقافات الأخرى. وفي استطلاع مركز الرأي للدراسات (واقع ومستقبل العمل الثقافي في الأردن)، رأى ٩,١٪ من المشاركين بالاستطلاع أن وزارة الثقافة قد قامت بدورها في نشر الثقافة الأردنية في الخارج، فيما رأى ٥٣,٧٪ أنها لم تقم بذلك الدور.

3.4.2- التعاون المهني المباشر (على سبيل المثال، الاتحادات المهنية الدولية)

هناك الكثير من المشروعات الثقافية للحكومية وللمنظمات غير الحكومية التي تطلب المساعدة من المنظمات الدولية المهنية المتخصصة، كشركاء أو كمدربين.
وفي إطار برنامج التبادل الثقافي الدولي، شارك مركز الفنون الأدائية التابع لوزارة الثقافة، في الكثير من النشاطات، منها مسرحية "نسيج" بالاشتراك مع مركز فنلندي عام 2003. استخدمت المسرحية الرقص العصري والإيقاع السريع المليء بالحركة، وأشركت 24 طالبة من قسم الرقص التابع لمركز الفنون الأدائية، وثلاثة راقصين من أكاديمية الباليه الوطنية الفنلندية. عام 2004، وبالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني ومسرح التواصل في المملكة المتحدة، وفي إطار برنامج التواصل مع العالم، قدم مركز الفنون الأدائية مسرحية "الطين"، باللغتين العربية والإنجليزية، في بريطانيا وفي الأردن، بهدف إعطاء الشباب الفرصة لتبادل الخبرة والثقافة والتعرف على هوية المشاركين في المسرح، وشارك في البرنامج ٦ فرق مسرحية من بريطانيا والأردن وسوريا وباكستان وبنجلادش ونيجيريا وماليزيا.
وكذلك كان الحال بالنسبة المعهد الوطني للموسيقى والذي تلقى المساعدة من العازفين المشاركين في الأوركسترا لتدريب الطلاب وإقامة الحفلات الموسيقية.
كمثال آخر، طلبت وزارة الثقافة المساعدة من الفرقة الفرنسية، بابليسيز، للتعاقد مع فنانين أجانب وتنظيم مهرجان الأردن عام 2008.

لجأت بعض المراكز الثقافية الخاصة إلى الفنانين المعاصرين لإلقاء المحاضرات وعقد ورش عمل متنوعة، وأتاحت الفرص لإقامة الفنانين الأجانب، إضافة إلى فرص التبادل الثقافي والتفاعل بين أولئك الفنانون والفنانون المحليون. على سبيل المثال، عقدت ورشة عمل ودورة تدريبية بعنوان "فيلم الدقيقة الواحدة" في مساحة مكان الخاص لتعليم تصوير الأفلام القصيرة، والذي استضاف برنامجا أوروبيا ومدربين أوربيين.
هذه الأمثلة كثيرا ما تشير إلى مجهودات القطاع العام والخاص للحصول على أفضل الفرص الممكنة في مجال التبادل المهني.

4.4.2- الحوار والتعاون بين الثقافات عبر الحدود

كما ذكر في الفقرتين الخاصتين بالتعاون الدولي والتبادل المهني الثقافي، وكما ذكر في نص قانون رعاية الثقافة، هناك حاجة إلى تعاون وثيق، وعلاقة وثيقة مع الفاعلين الثقافيين في الدول العربية والدول الصديقة. ونحن نشير إلى أن هناك اتفاقيات متعددة للتبادل الثقافي بين الأردن وبلدان متعددة، بغض النظر عن كيفية تنفيذها، ونوع الثقافة المقدم.
إضافة إلى الاتفاقيات المعقودة مع غالبية دول أوروبا، وقع الأردن اتفاقيات مع كازخستان والبرتغال وفي ٢٠١٤ وقع برامج تنفيذية للتعاون العلمي والثقافي مع كوريا الجنوبية والصين واليونان.

5.2- السياسات الثقافية للوكالات الخارجية (المراكز والمؤسسات والمعاهد الأجنبية، الخ)

هناك عدد من المراكز والمؤسسات الثقافية الأجنبية، أكثرها أهمها هو المركز الثقافي الفرنسي، والمركز الثقافي الأمريكي، والمركز الثقافي الإيطالي، والمركز الثقافي التركي، ومعهد جوته، والمركز الثقافي البريطاني، والمركز الثقافي الأسباني، والمركز الثقافي الروسي. وتشمل نشاطات أكثر المراكز أهمية ما يلي:

معهد جوته الألماني

تأسس المعهد في عمان عام 1961 وتطور منذ ذلك الحين حتى أصبح المحور الرئيسي لتعلم و تعليم اللغة الألمانية في الأردن. بالإضافة إلى ذلك يشجع المعهد الألماني خلال فعاليات عديدة ومتنوعة التبادل الثقافي بين بين البلدين ومع البلاد أخرى من خلال شبكته المكونة من معاهد ومراكز وجمعيات ثقافية وقاعات مطالعة. وبرعاية ودعم من معهد جوته، تترجم الكتب الألمانية إلى العربية، وتنظم دراسات وبرامج أفلام من بيئة الأفلام القصيرة المستقلة، وتوزع. وتقام ورشات العمل مثل "الموسيقى تجمعنا" مع المعهد الوطني للموسيقى (2013). إضافة إلى ذلك، بالتعاون مع دار أزمنة، ورابطة الكتاب الأردنيين، نظم المعهد فعاليات ثقافية حضرها عدد من الكتاب الأردنيين الذين قاموا بقراءة نصوص لهم على أعضاء المجتمع الألماني. كذلك دعم المركز ترميم فيلم الرسوم المتحركة الألماني "مغامرات الأمير أحمد"، مصحوبا بموسيقى من تأليف أردنيين.

المجلس الثقافي البريطاني

هو منظمة بريطانية دولية للعلاقات الثقافية والفرص التعليمية، تأسس عام 1934، ويعمل بالأردن منذ عام 1948. بالتعاون مع جامعة اليرموك، وقسم الدراما في جامعة الأردن، أنتج المركز الثقافي البريطاني مشروعا مسرحيا تفاعليا عن قضية النوع الاجتماعي. كما أطلق شبكة "فرص للجميع"، والتي تتناول حقوق المعاقين. ونتيجة لذلك وقع المركز اتفاقيتين مع المركز الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للمعوقين لتقديم نشاطات الشبكة والتي تضمنت 72 منظمة غير حكومية. وفي مجال الإدارة الثقافية، أطلق المركز البريطاني "برنامج الإدارة الثقافية الدولية" والذي من خلاله تم تدريب "جيل جديد من المديرين الثقافيين".

يشرف المركز أيضا على برنامج "القيادة لتقدم المجتمع"، والذي من خلاله يتم تدريب المستفيدين على الأدوات العصرية للقيادة، حتى يمكنهم تدريب آخرين بأنفسهم. هذا بالإضافة إلى مشروع "المرأة في العمل"، والذي يشجع النساء الشابات على التطلع إلى الخيارات المختلفة في سوق العمل، بغض النظر الأشكال النمطية التي يخلقها المجتمع.

وفيما يتصل بالتعاون مع الهيئات الرسمية، يعمل المركز الثقافي البريطاني مع وزارة التنمية السياسية في مشروع "برلمان الشباب الأردني" لتوفير الفرص للمشاركة في عملية التطوير الديمقراطي. كما يمول أيضا مشروع بناء قدرات وزارة الأوقاف، بغرض "الترويج للقيم الإسلامية".

المعهد الثقافي الفرنسي

هو الجهة الثقافية الفاعلة التابعة لسفارة فرنسا في الأردن منذ إنشائه عام 1963. يقدم المعهد دروس في اللغة الفرنسية والعربية وامتحانات وشهادات في اللغة الفرنسية، ومكتبة، ومكتب الدراسة في فرنسا لإعطاء المعلومات اللازمة للأردنيين الراغبين بالدراسة في فرنسا.

ينظم المعهد نشاطات ثقافية بشكل منتظم على مدار السنة، داخل وخارج المعهد: حفلات موسيقية، عروض رقص، مسرحيات، مهرجانات سينمائية مثل مهرجان الفيلم العربي الفرنسي والذي عقد دورته التاسعة عشرة عام 2013، يعرض إلى جانب عشرين فيلما مسابقة للأفلام الأردنية القصيرة وحفلا لتوزيع الجوائز، واحتفالا خاصا بعيد الموسيقى، ويستضيف عددا من المخرجين والنقاد والخبراء في تقنيات السينما لتفعيل العروض بالمزيد من حلقات الحوار والنقاش والتفاعل مع الحضور. كذلك ينظم المعهد مهرجان الصورة منذ عام 2011، حيث تنتشر فعاليات ومعارض متعلقة بالصورة في أنحاء عمان. ويشارك المعهد الثقافي الفرنسي في الأردن وبشكل منتظم في تنفيذ مشاريع خاصة بممثلين ثقافيين أردنيين.

المركز الثقافي الأمريكي (تأسس عام 1954)

المركز الثقافي الإسباني - ثرفانتس (تأسس عام 1979)

المركز الثقافي التركي)تأسس عام 1969)

معاهد الاتحاد الأوروبي الوطنية للثقافة (**EUNIC**)

EUNIC هو الاسم المختصر لمعاهد الاتحاد الأوروبي الوطنية للثقافة، وهي عبارة عن شبكة من معاهد العلاقات الثقافية الدولية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يعمل أعضاء EUNIC في أكثر من 150 بلدا وتتكون كتلة EUNIC في الأردن من خمسة أعضاء هم: المجلس البريطاني ومعهد جوته والمعهد الفرنسي ومعهد ثربانتس وسوسيتا دانتي أليغييري (المعهد الايطالي). يدعم الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع معاهد الاتحاد الأوروبي الوطنية للثقافة تطوير الصناعات الإبداعية في الأردن، مع التركيز بشكل خاص على الترويج لها في الاتحاد الأوروبي والتبادلات الثقافية بين الاتحاد الأوروبي والأردن. الهدف العام هو المساهمة في التفاهم المتبادل والحوار بين الثقافات وجعل مجتمعات الاتحاد الأوروبي والأردن أقرب لبعضهما. أطلق الأونيك مبادرة أردن مبدع عام 2012، ودعى لاجتماع العاملين في الصناعات الإبداعية في 2012 و 2013، كما عقد سيمبوزيوم عام 2013 نوقش فيه تطوير الصناعات الابداعية في الأردن، وروجعت أبرز التحديات التي تواجه القطاع الإبداعي اليوم ومجموعة من التوصيات العملية للتغيير.

6.2- السياسة الثقافية في القطاع المستقل (المدني)

طبقا لإحصائيات وزارات الثقافة العربية، وما هو متاح في مواقع تلك الوزارات والمؤسسات على الإنترنت، فإن عدد المنظمات الثقافية قد وصل إلى أكثر من 16 ألف (هيئة، ومؤسسة ورابطة، ومنتدى، ونادي وجمعية وملتقى ونقابة، الخ)

وفيما يتصل ودور القطاع الخاص في دعم الثقافة الأردنية، فقد ذكر 52.2 % من المثقفين المشاركين في استطلاع مركز دراسات الرأي أن القطاع الخاص لم يدعم الثقافة الأردنية، بينما رأى 10% منهم عكس ذلك.

تتضمن أهم المنظمات المستقلة، وأكثرها شهرة وفاعلية في مجال الثقافة الأردنية ما يلي:

رابطة الكتاب الأردنيين

تأسست رابطة الكتاب الأردنيين عام 1974 كهيئة مستقلة، تضم بين أعضائها الكتاب الأردنيين. ومما يستحق الذكر أن الهيئة أُغلقت أثناء فترة النزاع السياسي مع النظام، وهي ما تعرف بفترة قانون الطوارىء. ثم أعيد فتح الرابطة مع عودة الحياة السياسية والبرلمانية في عام 1989. تشمل أهداف الرابطة ما يلي: حث حركة الفكر والحركة الأدبية والتوسع في أعمالها؛ توسيع وتعميق ثقافة القارئ الأردني؛ توفير الظروف المناسبة لتنمية القدرة الإبداعية للكتاب الأردنيين في مجالات الإبداع الفكري والتعبير في جو من الحرية؛ تقديم ودعم وتشجيع الكتاب في المناطق المحتلة، إضافة إلى الدفاع عن حقهم بكل الطرق المتوفرة؛ الاستفادة من الأوجه الإنسانية أو الوطنية للتراث الوطني الأردني والأدب الشعبي بوضعه في المسار الرئيسي للأدب العالمي؛ تشجيع وتنظيم الدراسات الأدبية والفكرية، ومنح كل المساعدة الممكنة للكتاب الذين يجرون بحوثا أو دراسات ثقافية أو أدبية، بما يتفق وأهداف الرابطة؛ تنظيم مسابقة أدبية للكتاب الأردنيين الذين يزيد عمرهم عن 18 عاما، والذين ليسوا أعضاء في الرابطة، بما فيها القصة القصيرة والرواية وأدب الأطفال والمسرح والمقال والخواطر؛ تنظيم ورش عمل ثقافية ولقاءات ومؤتمرات وأمسيات للشعرية والقصة القصيرة لأعضاء الرابطة؛ تقديم الجوائز، "الإيرانية"، و"عرار" و"سابول"، في مجال القصة والشعر والمقالات الصحفية.

اتحاد الكتاب الأردنيين

أثناء فترة غلق الرابطة، لعامين، أنشأ بعض أعضائها وآخرون، في عام 1987، اتحاد الكتاب الأردنيين كبديل للرابطة، على أمل "الاستفادة من نظام التأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، ومشروعات الإسكان التي تقدمها الدولة للعاملين فيها"، طبقا لبيان قدمه وزير الثقافة في ذلك الوقت،السيد محمد الخطيب. الواقع أن السياسات الثقافية للاتحاد لا تختلف اختلافا كبيرا عن سياسات الرابطة. فالاتحاد يعمل على إعادة إحياء وتشجيع الحركة الثقافية في المملكة بناء على التفاخر بالفكر العربي والإسلامي، والمبادئ العصرية التي يقوم عليها الأردن؛ وتوحيد مجهودات أعضائه والتنسيق بينها بغرض خلق مناخ ثقافي مناسب لإبراز وتطوير قدرات المبدعين والعناية بمصالحهم وتوسيع ثقافتهم؛ ودعم الكتاب الشباب الواعدين؛ وتنظيم وإقامة الدورات والندوات والمؤتمرات والمعارض واللقاءات الثقافية؛ وإدارة ودعم المكتبات والمشروعات الثقافية؛ وإجراء الدراسات والبحوث الثقافية لخدمة الحركة الثقافية في الأردن. كذلك يسعى الاتحاد، من خلال أهدافه وسياساته الثقافية، إلى الترويج

للانفتاح على الثقافة العربية والأجنبية والمشاركة في الفعاليات الثقافية والأدبية والفكرية التي تتولها هيئات مماثلة في داخل وخارج الأردن؛ وتعزيز التعاون المثمر بين الاتحاد ووزارة الثقافة، بما يتفق والسياسة الثقافية للوزارة؛ وإقامة الدعائم النابعة من التراث العربي والإسلامي؛ والتعاون مع المؤسسات الثقافية في المملكة بغرض وضع سياسة ثقافية وإقامة الدعائم النابعة من التراث العربي والإسلامي؛ وضمان مستوى مناسب لحياة الكتاب الأردنيين من أعضاء الاتحاد، وتوفير تأمين صحي ومشروعات الإسكان المناسب وشكل من أشكال الضمان الاجتماعي لهم؛ وإصدار المطبوعات التي تخدم الأهداف العامة للاتحاد؛ وتقوية جسور الثقافية الممتدة مع الكتاب في المناطق الفلسطينية؛ وتقوية الروابط بين الاتحاد والمؤسسات الثقافية والاتحادات المماثلة في البلدان العربية والعالم؛ ودعم البحوث والكتب التي يصدرها أعضاء الاتحاد وتأمينها ونشرها.

منتدى عبدالحميد شومان الثقافي

يعمل هذا المعهد على خلق جو مناسب لتفاعل الأفكار الخاصة بالمشروعات الثقافية والعلمية، ويستضيف المثقفين والعلماء والمبدعين العرب، وتجتذب نشاطاته القدرات الفكرية من الأردن والبلدان العربية. أنشئ المنتدى عام 1986 بغرض خلق منصة للمثقفين والباحثين والعلماء والمتخصصين للقاء الجمهور لمناقشة القضايا الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهم المواطنين والوطن، ومتابعة القضايا العالمية. وتهدف مؤسسة عبد الحميد شومان، بقيامها بتلك النشاطات،إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: تشجيع وتيسير تبادل المعلومات ونشر المعرفة، ومن جهة أخرى، تشجيع الحوار الديمقراطي كوسيلة لمواجهة التحديات التي تواجه العالم العربي. يتبنى المنتدى نشاطات تضم "محاضرات الاثنين" الاسبوعية و"حلقة بحث" شهرية، وعروض سينمائية، إضافة إلى عقد الندوات المتخصصة وبرنامج "ضيف العام". ووقائع هذه النشاطات كلها مفتوحة للجمهور وباللغة العربية. تدعم مؤسسة عبدالحميد شومان البحث العلمي وتشجع الباحثين وبخاصة الشبان منهم، من خلال صندوق عبدالحميد شومان لدعم البحث العلمي، وتخصيص جوائز سنوية متعددة للباحثين العرب الشبان، وللأدباء الذين يكتبون للأطفال وللمترجمين. كذلك تمنح جوائز لمعلمي العلوم في المدارس الأساسية والثانوية الأردنية. كذلك تعتبر مكتبة شومان من أهم المكتبات في المملكة.

دارة الفنون

تتناول الدارة الفنون البصرية بوجه خاص والثقافة بوجه عام عبر برامج دورية مجانية من المعارض، وأسبوعية من الفعاليات الثقافية المرتبطة بثيمة المعارض. تأسست الدارة عام 1993 بغرض إقامة مركز للفن في العالم العربي، ورممت مبان قديمة في جبل اللويبدة، يحوي أحدها آثارا رومانية. كذلك تقيم دورات متخصصة يشرف عليها فنانون دوليون وتصدر عددا من المطبوعات المتصلة بالفنون التشكيلية والفنون البصرية. وتضم مكتبتها مطبوعات عربية وإنجليزية عن الفنون البصرية من البلدان العربية والعالم. تضم الدارة عدة مبان حولت إلى صالات للعرض ومكتبة بحثية ومكتبة للفيديو ومكانا لإقامة ورش العمل واستوديوهات، وأماكن لإقامة الفنانين ومواقع لإقامة الحفلات الموسيقية والعروض المسرحية وقراءة النصوص. ابتدأت بعروض فن عربي حديث ومعاصر وتحولت في العقد الماضي في برامجها والسياسات الثقافية لفنون الشباب، واستضافت عدة فعاليات للفنانين الشباب في مجالات مختلفة شملت الفنون البصرية والموسيقى وغيرها. لها برنامج انتاجي غير منتظم ومنحة سنوية للباحثين في الفن العربي الحديث والمعاصر.

نقابة الفنانين الأردنيين[3]

تأسست رابطة المسرحيين الأردنيين عام 1977 بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية. عام 1983 بلغ عدد أعضاء رابطة المسرحيين 181 فنانا، وفي ظل ازدياد نسبة المتخصصين من الأكاديميين وأصحاب الخبرات الفنية المختلفة، في المجالات التقنية والمسرح والسينما والدراما التلفزيونية تم تحويل رابطة المسرحيين الى رابطة الفنانين الأردنيين بقرار من وزير الثقافة بتاريخ 1984 لتشمل أصحاب هذه التخصصات. بلغ عدد اعضاء رابطة الفنانين الاردنيين باختلاف انواع العضوية الواردة بالنظام 1000 عضوا من مختلف المهن الفنية واعتبرت الهيئة العامة لرابطة المسرحيين الاردنيين هي الهيئة التأسيسية لرابطة الفنانين الاردنيين والتي تحولت إلى نقابة عام 1997، عندماأضيف إلى قوانين الدولة قانون نقابة الفنانين رقم 9 لسنة 1997. تغطي مهن التمثيل والاخراج والعزف والغناء والتلحين والتأليف الموسيقي والمهن الفنية التقنية للفنون الدرامية، وينتخب كل سنتين مجلسها الذي يتكون من 11 عضوا (النقيب وعضوين عن كل مهنة). يتكون قانون نقابة الفنانين الاردنيين من (52) مادة شاملة ومعنية بمصالح الاعضاء وتطوير المهن والارتقاء بالحالة الثقافية والفنية والاجتماعية والواجبات

[3] الموقع الالكتروني لنقابة الفنانين الأردنيين، www.artists-jordan.org

والحقوق والترشيح والانتخاب والعقوبات وشروط العضوية والممارسة للمهن المختلفة وكذلك في الامور المختلفة. تعمل النقابة على نشر رسالة الفن والتعريف بها والعمل على تنمية القيم المستمدة من الحضارة العربية والاسلامية، وتنشيط الحركة الفنية في المملكة وتطويرها، ورفع مستوى ممارسة المهنة، والمساهمة في الندوات والمؤتمرات والمعارض والمهرجانات والدراسات والبحوث في المجالات الفنية والثقافية داخل المملكة وخارجها، والمشاركة في الفعاليات الفنية والثقافية التي تقوم بها الهيئات الاخرى، ورعاية مصالح النقابة واعضائها وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والرعاية الصحية لهم ولعائلاتهم، وتأسيس صندوق تقاعد يضمن للعضو راتبا تقاعديا.

رابطة الفنانين التشكيليين الأردنيين
مؤسسة غير ربحية تأسست في 1977 كأول مؤسسة متخصصة في الفنون التشكيلية والممثل الرئيسي للحركة التشكيلية في الأردن. والانضمام إلى عضويتها متاح إلى الفنانين الأردنيين والعرب والأجانب المقيمين في الأردن حسب النظام الأساسي للرابطة. تتضمن السياسات الثقافية للرابطة: إقامة وإرساء قواعد حركة الفن التشكيلي؛ جذب الفنانين التشكيليين الأردنيين؛ دعم القدرات الفنية الشابة؛ تنظيم ورش العمل التعليمية للرسم للكبار والأطفال؛ وإقامة مسابقات سنوية في الرسم؛ وتنظيم رحلات فنية لتوثيق الأماكن الأثرية الهامة في الأردن من خلال اللوحات التي تمثل البيئة السياحية الأردنية، كجزء من التسويق السياحي للأردن. أقامت الرابطة 39 نشاطاً خلال العام 2012، ما بين معارض تشكيلية وورشات وملتقيات ومهرجانات ومشاركات خارجية، فضلاً عن الدورات الموجهة للأطفال ولمعلمي وزارة التربية والتعليم، وشارك أعضاء منها في ندوات وتحكيم المعارض والبينالیات.

مركز الفنون الأدائية (المركز الوطني للثقافة والفنون - مؤسسة الحسين)
تأسس المركز عام 1987 وحاز على الكثير من الجوائز المحلية والدولية أبرزها جائزة التميز في خدمة الطفولة العربية من المجلس الاعلى للطفولة في الشارقة 1997 والجائزة الفضية عن مسرحية مدينة السوسنة لمهرجان القاهرة الدولي الثالث للاذاعة والتلفزيون 1997، وميدالية الحسين للتفوق من الدرجة الاولى في مجال المسرح في الأردن 2001. يشتمل المركز على عدة دوائر وبرامج متخصصة منها البرنامج التدريبي للفنون المسرحية (يقدم للاطفال والشباب من سن 6 دروسا نظرية ومهارات مسرحية مختلفة ويمنح شهادات معتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم، ودائرة فنون الرقص (تقدم تدريبا محترفا للاطفال والشباب من سن 4 فما فوق، وهي معتمدة من قبل الاكاديمية الملكية البريطانية للرقص- لندن، حيث تعقد الحصص التدريبية في مجالات متعددة كالبالية، الرقص الحديث، الجاز، رقص البلاط و الفنون الشعبية في قاعات البالية الخاصة في المركز، وتحتوي الدائرة على فرقة المسرح الراقص)، ودائرة الإنتاج المسرحي والفني والفريق الوطني للمسرح التفاعلي ودائرة البرامج الثقافية و الطفولة (ينظم مؤتمر الاطفال العرب السنوي الذي انطلق منذ عام 1980 وتحول عام 2004 إلى مؤتمر دولي، وكذلك عقد مؤتمر دولي بالتعاون مع المركز الدولي للمسرح في التعليم- بريطانيا حول دور المسرح في التنمية الاجتماعي عام 2000 بمشاركة 25 دولة بالاضافة الى عقد المؤتمر الإقليمي "تعزيز مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى الشباب"بمشاركة بمشاركة 40 مختصين في مجال المسرح)، وأخيرا دائرة الإنتاج التلفزيوني.

7.2- السياسة الثقافية في القطاع الخاص (التجاري)

تلعب بعض منظمات القطاع الخاص، مثل البنوك وشركات الاتصالات وبعض منظمات الإعلام والفنادق، دورا في دعم الأحداث والنشاطات الثقافية بغرض تشجيع الدور الثقافي لتلك المنظمات التي تهدف إلى الربح، وكجزء من الدعاية والعلاقات العامة، إضافة إلى العمل على تحسين الصورة غير الشعبية للمؤسسات الاجتماعية والمنظمات التي تهدف إلى الربح. بعض كبريات الشركات التي تبادر بهذا النوع من التمويل هي: بنك القاهرة عمان، مؤسسة زارة للاستثمار، شركات أورانج وزين وأمنية للاتصالات، مجموعة الأعمال الفريدة، وجريدة الغد اليومية.

مؤسسات المجتمع المدني

ذكر ما يقارب ١٣٢ مؤسسة مجتمع مدني معنية بالثقافة والعلوم على موقع موسوعة منظمات المجتمع المدني في الأردن ما بين التراث والثقافة والفنون والفلسفة والتعليم والملكية الفكرية والتصوير والشباب وغيرها. من بين هذه المؤسسات:
مؤسسة ولي العهد: في ٢٠١٥، تم تشكيل مجلس "أمناء مؤسسة ولي العهد"، وهي مؤسسة أهلية ذات نفع عام، بشخصية

اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، تهدف إلى لدعم المبادرات الشبابية في الأردن وتفعيل دور الشباب، وبناء قدراتهم.

مؤسسة نهر الأردن: هي مؤسسة أردنية غير حكومية وغير ربحية تأسست عام ١٩٩٥ بإطلاق مشاريع إجتماعية وإقتصادية متعددة للمرأة، تهدف لتوفير فرص العمل وتحسين سبل المعيشة وتعزيز معارف المرأة ومهاراتها في إنتاج الصناعات اليدوية التقليدية ومهارات تنظيم المشاريع. أضافت المؤسسة الإستثمارات المستدامة في المجتمعات المحلية ودمجت الإحتياجات التنموية بخدمة المجتمعات المحلية.

رواد التنمية: مؤسسة غير ربحية تسعى لتمكين المجتمعات المعنية "بالتغلب على التهميش" عن طريق تفعيل مشاركة الشباب وتعزيز المشاركة المدنية في خدمة المجتمع والتعليم. تعمل عن طريق إنشاء شبكة من الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة والمجتمعات المحلية. وقد باشرت رواد التنمية عملها في عام 2005 بإطلاق حوار لا يزال مستمراً مع أهالي منطقة جبل النظيف، وهو مجتمع مدني يسكنه حوالي 45 ألف نسمة ويقع في قلب العاصمة عمان، في منطقة تفتقر بشدة إلى الخدمات الأساسية. تتبنى رواد نهج تنظيم المجتمع القائم على تمكين القيادات المحلية من أجل تحويل الموارد المجتمعية المتاحة الى برامج ومبادرات لإحداث تغيير.

3- الأهداف والمبادئ العامة للسياسة الثقافية

3.1- العناصر الأساسية للنموذج الحالي للسياسة الثقافية

طبقا لبحث من إعداد ملينا دراجيسيفيتش-سيسك، فإن النموذج المستخدم في تطبيق السياسات الثقافية في الأردن هو نموذج الرعاية، وبرأيها هو أكثر النماذج تطبيقا في الممالك والإمارات العربية في المشرق. في هذا النموذج، تعمل العائلة المالكة كراع، وفي كثير من الأحيان تكون من يقيم الفعاليات العامة وأدوات السياسة العامة. من داعمي الثقافة الرئيسيون في البلاد أيضا وزارة الثقافة وأمانة عمان الكبرى والهيئات التابعة لهما، والمعاهد الثقافية والسفارات الأجنبية وبعض المؤسسات الخاصة. قد يعود انتشار هذا النموذج إلى غياب السياسات الواضحة التي تلعب من خلالها المؤسسات الثقافية دورا يظهر روح المؤسسات أكثر، بالإضافة إلى إن فاعلية نموذج الرعاية في الأردن تتأثر إلى حد كبير بمعوقات النظام البيروقراطي والتبدل السريع للحكومات، مما يبطئ إقرار المشروعات وتقدمها.

هذا الغياب ليس مفاجأة إذا أخذنا في الاعتبار أن المؤسساتية تلعب دورها في بيئة تزيد فيها استقلالية المؤسسات، حيث هناك تعددية في الأحزاب، وحيث التجربة السياسية للمواطنين متطورة. بينما تقوم المملكة الأردنية على النظام القبلي التقليدي، الذي يسيطر على مكونات وقيم على ثقافة البلاد التقليدية ويصعّب تطويرها.

بيد أن نموذج الرعاية استطاع إلى حد كبير أن يحقق تدخلا لدعم النشاطات الثقافية. ففي كثير من الأحيان، لعبت الرعاية الملكية للثقافية دورا مباشرا في تشجيع وإقامة عدة مؤسسات وفعاليات ثقافية، مثل: الجمعية الملكية للفنون التي أسست المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة (1979)، ومهرجان جرش للثقافة والفنون (عمل بشكل سنوي منذ عام 1981 وأوقف عام 2008 ليتحول إلى مهرجان الأردن في مدن متعددة بالإضافة إلى مدينة جرش، ثم أعيد مرة أخرى عام 2011 بعد انقطاع 3 سنوات)، والهيئة الملكية الأردنية للأفلام، بينما لا زالت مشاريع قيد الانتظار مثل دارة الملك عبد الله للثقافة وصندوق دعم الثقافة وغيرها. بينما قامت مشاريع فنية لا تحصى بمبادرة أو دعم من البرامج الفنية في المعاهد الثقافية وفي المؤسسات الفنية.

بلغ الاهتمام الملكي بالثقافة المستوى المؤسسي في عامي 2004 و 2005 عندما انعكس خطاب العرش على تحسن أداء وزارة الثقافة، وزيادة الميزانية الخاصة بها، مما أدى أيضا إلى إقرار مشاريع القوانين التي ظلت مهملة لسنوات، مثل قانون الإبداع.

وعلى الرغم من أن الملك عبد الله نادى في خطابه "بحرية تحدها السماء"، فقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة انخفاضا لسقف كل أنواع حرية التعبير. فشلت أول قناة فضائية أردنية مستقلة، إيه تي في، في بدء البث لأسباب كثيرة، وحظر طبع الكثير من المطبوعات أو خضعت للمحاكمة، وجاء قانون المطبوعات والنشر الجديد ليضع حدودا أكثر لحرية التعبير والتدوين والنشر.

من جهة أخرى تعتمد عمليات النشر في وزارة الثقافة على سياسة دعم الكتاب أكثر من نشر الثقافة نفسها. "الوزارة كجزء من الحكومة، تظل محكومة بالسياسة العامة للدولة، التي ما تزال وللأسف، لا تنظر إلى الجانب الثقافي من المنظور الاستراتيجي، وإنما تنظر إليه من منظور تجاري ضيق، فالثقافة من منظور السياسة العامة للحكومات هي إنفاق وحسب، وهي جانب ثانوي بالنسبة للمواطن، إذ إنها تلبي، بحسب رأيها، حاجة «كمالية/ ترفيهية» للمواطن المحتاج إلى دعمه في لقمة عيشه، لا في رفاهيته." (د. باسم الزعبي، السياسات الثقافية في الأردن.. النشر والتوزيع، جريدة الرأي، 2013/3/1)

يمكن تلخيص عناصر النموذج المستخدم لتطبيق السياسات الثقافية في الأردن، إذا أقرينا أن ذلك النموذج يتواجد في غياب سياسة ثقافية في المقام الأول طبقا للنص الصريح لخطة تطوير الثقافة.

يضم مفهوم الثقافة مكونين رئيسيين:

مكون ملموس: ويتضمن الدين والمعتقدات والعادات والتقاليد والأعراف واللغة والأدب والفنون.
مكون غير ملموس: ويتضمن الإبداعات البشرية (الأدوات والمعدات)، أو في رواية أخرى، التقدم التكنولوجي.
هذه العناصر موجودة في كل الثقافات، ولكن من الضروري جدا إلقاء نظرة مقربة على المواد المكونة، حيث إننا نحيا في منطقة لا تتميز كثيرا بالأدوات التكنولوجية الحديثة، مما يعني أننا نعيش في ثقافة تكاد تكون خالية من أي مكونات أو أن لديها مكونات قادمة من ثقافات أخرى.
تتضح آثار هذه الأمر في وجود فجوات معرفية وفكرية وثقافية واجتماعية وأدبية في التعامل مع أدوات ثقافية معينة، مثل الإنترنت على سبيل المثال، أو الافتقار إلى متابعة الفن المعاصر أو افتقاد صناعة السينما، إضافة إلى العلاقة بين منتجات المواد الثقافية ككل، والمجتمع نفسه ومكوناته الروحية.

وفي هذا السياق، من الضروري التحدث عن القيم السائدة في الثقافة الأردنية، أخذا في الاعتبار أن عناصر الثقافة لا تتغير، حيث إن آثار تلك القيم تحرك تلك المكونات في هذا الاتجاه أو ذاك.

القيم العائلية
إن الميل إلى تأكيد الارتباط بدلا من الاستقلال؛ والطاعة، على حساب الاعتماد على النفس؛ والالتزام بالقيم، لا يأتي دائما من الإيمان الشخصي، ولكن يأتي كاستجابة للضغوط الخارجية.

القيم الدينية
هذه قيم مطلقة، وطبقا للباحث أحمد التل، تظهر تلك القيم في السلوك، وتتميز بعدم المرونة وعدم القدرة على التعايش.

تنعكس هذه القيم أيضا على الأفكار الأخرى، مما يؤدي إلى مواقف تكون فيها كل القضايا حقيقة مقررة، وتكون الأفكار السياسية والاجتماعية أيضا قيما مطلقة. أما بالنسبة للقيم السلفية، فهي متصلة بالماضي وتغطي على المستقبل. ذكر التل اللغة التي يوظفها الإخوان المسلمون كمثال، ورؤيتهم لشكل الحكم وتحالفاته مع أعداء الله، وذكر أن للجماعة تأثير كحزب سياسي وكبرنامج على الأردنيين، خاصة من مواقعهم في إطار المؤسسات الرسمية، مثل البرلمان الأردني الذي يشغلون فيه عددا كبيرا من المقاعد، وذكر امكانية استشعار آثار قيم ومعتقدات وأفكار الجماعة وآثار أحكامها على المشروعات الثقافية وحرية التعبير والإعلام والتطور الثقافي والاجتماعي.

3.2- التعريف الوطني للثقافة

بينما ليس هناك تعريف قومي للثقافة في الأردن، ينطبق تعريف وزارة الثقافة على أي ثقافة، في أي جزء من العالم. تذكر وثيقة تطوير الثقافة أن الثقافة طريقة للعيش والتفكير. لذا، فإن غياب تعريف هو شيء طبيعي، كما هو غياب السياسات الثقافية.

تعريف الثقافة ليس موضوعا مكملا أو اسميا، فمفهوم الثقافة هام جدا في التعرف على التغيرات الاجتماعية.

يقول السيد التل إن فلسفة وزارة الثقافة تنبثق من إيمانها بأن الثقافة نظام سلوكي معرفي انتقائي يتضمن المعتقدات وكل ما يأتي به العقل والإنسان في بيئته الاجتماعية. الثقافة هي إدراك الإنسان للحياة وإنجازاته الخاصة ووجوده ورؤيته والطريقة التي يعبر بها عن ذلك من خلال كل أوجه النشاط الإنساني.

يعرّف إبراهيم ناصر في كتابه "أسس التربية" (١٩٨٧، عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية) الثقافة بأنها "مجموعة الأفكار والقيم والمعتقدات والتقاليد والعادات والأخلاق والنظم والمهارات وطرق التفكير وأسلوب الحياة والعرف والفن والنحت والتصوير والرقص الشعبي والأدب والرواية والأساطير ووسائل الاتصال والانتقال وكل ما توارثه الإنسان وأضافه إلى تراثه نتيجة عيشه في مجتمع معين."

3.3- أهداف السياسة الثقافية

لو أننا أخذنا خطة تطوير الثقافة كأساس للسياسات الثقافية، فإن الأهداف ستكون كما يلي:

الأهداف الرئيسية

- تقوية الهوية الوطنية للأردن بإطلاق المشروعات التي تعد الثقافة والإبداع الفني حجر الزاوية لنشر ثقافة واعدة ومسئولية ومنتمية.
- تطوير البنية التحتية للثقافة والقطاع الفني في كل المجالات عن طريق تحقيق التوازن بين القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- تطوير وتحديث الهيكل المؤسسي لوزارة الثقافة ليتماشى مع الرؤية الملكية وبرنامج الإصلاح الحكومي، وتطوير العلاقات العامة للوزارة.

الأهداف ثانوية

- إعادة هيكلة وزارة الثقافة بغرض ضمان قدر كاف من الاستقلالية، يقلل من المستوى الحالي من المركزية.
- إعادة تفعيل المديريات الثقافية في كل المحافظات، بدءا من المديريات على المستوى الإقليمي، وتوفير البنية التحتية الضرورية.
- التحول إلى اللامركزية بإعطاء المديريات الثقافية على المستويات الإقليمية والبلدية المزيد من السلطة فيما يتصل والتخطيط وإدارة النشاطات الثقافية وتوفير التدريب اللازم في مجال العلاقات العامة.
- إنشاء صندوق لدعم الثقافة من خلال مساهمات من القطاع العام والقطاع الخاص.
- تنظيم الدعم المقدم إلى المنظمات والنشاطات الثقافية المختلفة.
- دعم دور الأردن في الحركة الثقافية العربية والدولية وتحقيق الوجود الأردني في النشاطات الثقافية والفنية على المستوى العربية والدولية
- دعم السياحة الثقافية في الأردن من خلال إقامة مهرجانات سنوية.
- تسويق المنتجات الثقافية الأردنية عبر البحار.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الثقافي.

4- قضايا تطوير سياسة الثقافة والحوار الحالية

4.1 - القضايا والأولويات الأساسية في السياسة الثقافية

بعد كثير من النقاشات حول دور المثقفين وعلاقتهم بوزارة الثقافة وأجندة الحكومات المتتابعة، ودعوة الكثير من المثقفين لعقد مؤتمر ثقافي وطني ليشكل مفهوم الواقع الثقافي ومستقبله في الأردن، التقى عدد من المثقفين ووضعوا رؤية لتطوير الثقافة في الأردن، ما بين الواقع والتحدي والتوصيات. وبناء على ذلك الاجتماع المبدئي، قرر الملك عبد الله الثاني الالتقاء بالمثقفين لمعرفة احتياجاتهم وتحديد أولويات الأجندة الثقافية.

حدد ذلك الاجتماع عددا من البنود التي أُعدت ذات أولوية في الملف الثقافي. تتضمن تلك الأولويات إقامة صندوق مستقل لدعم الحركة الثقافية وتخصيص عشرة ملايين دولار للمساهمة في تقديم الدعم المادي لتطوير الحركة الثقافية والنشر والإبداع، ورفع مستوى الخدمات الثقافية، وحفظ الآثار التاريخية والمحافظة عليها وإقامة المتاحف وحماية وتجديد المخطوطات القديمة. كذلك يسعى الصندوق إلى إعطاء جوائز إبداعية وتوفير فرص عمل للمثقفين والمبدعين.

كذلك أمر الملك عبد الله بالبدء في بناء المركز الثقافي "دارة الملك عبد الله للفنون"، استجابة لمطالبة المثقفين بإقامة مركز ثقافي على غرار المراكز الثقافية الرئيسية في العالم، يضم دار أوبرا رئيسية تسع أكثر من 1500 شخص ومراكز للفن ومكتبة ومتحف وصالات عرض فنية وقاعات للتدريب وقاعات متعددة الأغراض.

أمر جلالة الملك الحكومة بالإسراع في الانتهاء من صياغة قانون اللغة العربية، والذي محل نقاش طوال عشر سنوات، وأقر إدخال المثقفين ضمن نظام التأمين الصحي.

تقوم الوزارة بوضع سياسات ثقافية تقوم على الأولويات الخاصة بها طبقا لبنود الرئيسية في خطة التطوير، وهي:
- نشر التطوير الثقافي ومكاسبه ليغطي كل محافظات المملكة كجزء من المدن الثقافية التي بدأت عام 2007.
- دعم الإنتاج الثقافي وتقديم التسهيلات وإزالة العقبات التي تعيق إقامة حركة ثقافية، وتسهيل حصول المواطنين على المنتجات الثقافية والمحافظة على التراث الثقافي والتفاعل معه. وحيث إن الإنتاج الثقافي هو ما يقوم به المبدع بنفسه، والوزارة هي من تهيئ لهذا المبدع المناخ الذي يمكنه من الإبداع بحرية، أقيم مشروع الإخلاص للمبدعين ودعم الصندوق الثقافي.
- إقامة مفهوم الديمقراطية بكل ما تمثله من التزام لحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، كما يضمنها الدستور.
- تعزيز التعاون، وتقديم الدعم والرعاية للمؤسسات الثقافية الخاصة والعامة.
- جمع المخطوطات والوثائق الوطنية وحفظها وترتيبها.
- إقامة مراكز ثقافية وفنية وشعبية ومسارح ومتاحف في الأقاليم المختلفة للمملكة.
- تزويد المكتبات العامة ومكتبات المدارس والمكتبات الأكاديمية بمطبوعات الوزارة.

4.2 - القضايا والنقاشات الجديدة الخاصة بالسياسة بالثقافية

في بحث قدم في اجتماعهم مع الملك عام 2007، ذكر المثقفون الأردنيين ما يلي من التحديات التي تواجه تطور الثقافة في الأردن: عدم القدرة على ترويج للثقافة في الوطن وفي الخارج؛ التفعيل الضعيف للسياسات الوطنية والاستراتيجيات الخاصة بالحركة الثقافية؛ ضعف التنسيق بين الأطراف ذات الصلة في القضايا الثقافية؛ انعدام الموارد المالية لدعم الإبداع والامتياز الثقافي؛ تدهور ظروف حياة المثقفين والمبدعين والفنانين؛ انتشار الميول الثقافية الجديدة التي تتصف بالراديكالية والحساسية المفرطة والتعصب، في مقابل الواقع الأردني القائم على التعددية الفكرية والسياسية والثقافية؛ عدم ملائمة التشريعات والقواعد التي تحكم المجال الثقافي والفني، غياب قاعدة بيانات ثقافية للمنتجات الفنية طبقا للنوع ومكان الإنتاج، ضعف البنية التحتية للقطاع الثقافي في غالبية المحافظات وتركز العمل الثقافي في العاصمة.

عقدت وزارة الثقافة ندوة خاصة بـ "الإستراتيجية الوطنية للثقافة" في المركز الثقافي الملكي كتمهيد لنظر التوصيات التي ستأتي بها تلك الندوة خلال المؤتمر الثقافي الوطني الثاني في 2009/1/25. قد قُسم العمل التحضيري للاجتماع الخاص

بخطة التطوير الثقافي (2009 – 2011) على الأفرع الرئيسية لتطوير الثقافة في الأجندة الوطنية، ودور الأدب والفنون في تطوير الثقافة، والاعتدال في الأفكار والثقافة، ودور الإعلام في الإستراتيجية الوطنية للثقافة، والعولمة في الوسط الثقافي، مع مشاركة كتاب ومفكرين مختارين.

نادى المفكرون في تلك الندوة باتخاذ أولويات جديدة يجب على الأجندة الثقافية للحكومة أخذها في الاعتبار، بما فيها الاهتمام بحصول الأردنيين على فرص متساوية للمشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن تقوم الثقافة العربية الوطنية على التعاليم المتسامحة للإسلام، بهدف نشر المعتقدات السليمة في الحوار ونبذ التعصب وضيق الفكر، في وقت يزيد فيه اتهام المبدعين بالكفر عند إساءة تفسير النصوص الأدبية بطريقة دينية. وتم اقتراح وضع إستراتيجية قومية للثقافة من خلال طرق التواصل التي تخاطب من يتحدثون بالعربية وبغير العربية. كذلك دعا المفكرون إلى وضع سياسات لمواجهة عولمة الثقافة، تتفق ووسائل الإعلام والأدب والفن والتعليم والأعمال في غياب مشروع ثقافي عربي، ووجود نزاعات دينية أو الإثنية، والتنازع من أجل الهوية، حيث إن المنطقة العربية لا تهتم بالحديث عن العدالة. ولكن يمكن التعويض عن ذلك بالحرية. وإلى جانب ذلك، كانت الدعوة إلى حماية حرية التعبير عن الرأي، وإلى أن تحمل السلطة الرسمية، ممثلة في وزارة الثقافة، مهمة الدفاع عن الحريات العامة من الأولويات القصوى.

بعد تلك الندوة التقديمية، عقد المؤتمر الوطني للثقافة في 2009/1/27، وتبنى 200 توصية تناولت مواضيع مختلفة لإعداد خطة لتطوير الثقافة في الفترة من 2009 حتى 2011. وقد حاضر في الندوة 24 من المفكرين والفنانين.

أكدت الدكتورة نانسي باكير وزيرة الثقافة الأردنية في ذلك الوقت، أن إستراتيجية الثقافة سوف تتضمن تلك التوصيات، وأن بعضها سيكون جزءا من الملحق الخاص، مشيرة إلى أن الوزارة لن تهمل أية أفكار أو مقترحات لتحقيق تلك الغاية. وقد طلب المشاركون عقد لقاءات سنوية لاستعراض تنفيذ التوصيات والبرامج، وإقامة مركز توثيق في كل وزارة أو إدارة حكومية. وكانت التوصيات الرئيسية لذلك المؤتمر هي: إقامة دار نشر وفرقة مسرحية قومية لتقديم الأعمال الثقافية في جميع أشكالها وفروعها وإقامة محطة تلفزيونية فضائية ثقافية، بمشاركة القطاع الخاص، لتكون مساهمة في النشاطات والمشروعات الثقافية، وتقديم الرعاية الخاصة للتوثيق، ومراكز تدريب العاملين والمتطوعين في مجالات إدارة العمل الثقافي حتى يمكن متابعة التطورات وتفعيل الحوار بين المؤسسات الثقافية، واستخدام التكنولوجيا لتوصيل الأعمال الإبداعية الأردنية داخليا وخارجيا من خلال تطوير شبكة إنترنت خاصة للهيئات الثقافية في المملكة.

تضمنت التوصيات أيضا نقل الحركة الثقافية من العاصمة عمان إلى المحافظات والقرى، وتناول الثقافة كمنتج يندرج تحت التطوير الاقتصادي والدخول في شراكة مع القطاع الخاص من أجل إقامة مشروعات ثقافية.

دعا المشاركون إلى بناء علاقة شراكة بين الوزارة ومنظمات المجتمع المدني والمهتمين بالصناعات الثقافية وحماية اللغة العربية، بالتعاون مع وزارة التعليم وجهات أخرى.

عقدت دورة أخرى للمؤتمر الوطني للثقافة حملت عنوان "الثقافة والمتغيرات" في صيف 2012 وخرجت بتوصيات شبيهة وبمطالب لإعادة تفعيل صندوق دعم الثقافة والفنون وتطوير التشريعات الثقافية لتكون قادرة على حماية الثقافة وتفعيل دورها وإنشاء مجلس أعلى للثقافة والفنون إلى جانب وزارة الثقافة. تم إقرار عقد المؤتمر الوطني للثقافة بشكل دوري، على أن تختص كل دورة بسؤال ثقافي محدد.

نظم البرنامج الإقليمي ثقافة ميد في حزيران ٢٠١٥ اجتماعا بخصوص السياسات الثقافية في المنطقة العربية بدعوة من الحكومة الاردنية وبتمويل من الاتحاد الاوروبي.
انقسم الى قسمين الاول شمل ممثلين عن المغرب و تونس و فلسطين و لبنان و الأردن، كان التمثيل عن الجهات الرسمية و الخاصة و حضر من الاردن ممثل عن وزارة الثقافة و كانت المجموعة الاردنية هي الممثل عن المبادرات الخاصة.
تم الحديث في هذا الاجتماع عن الوضع العام و المبادرات الرسمية و التطلعات كل عن بلده و كان الباب مفتوحا للأسئلة.
العنوان الرئيس كان (methodology, approach and processes) و في التفصيل هو (definition of action plans for

culture for Jordan and Lebanon). الاجتماع الثاني كان حول الأردن خصوصا، حضر ممثلين عن وزارات التعليم والسياحة والتعليم العالي كما شارك ممثلين عن جمعيات أهلية و أفراد ناشطون ثقافيون. دار الحوار حول تطوير خطة عمل للثقافة في الأردن.

في ٢٠١٥، نظمت ندوة في جاليري راس العين بدعوة من سمر دودين ضمن مهرجان حكايا، ناقشت موضوع "المنهج الخفي الذي يحرّم الفنون"، انطلاقا من بحوث نقدية لأساتذة أردنيين حول محتوى المناهج الدراسية ومستواها وتأثيرها على فكر الطلاب.

تتضمن بعض أولويات وزارة الثقافة، كما أشار إليها وزير الثقافة صبري ربيحات، في لقاء مطول أجري في بداية أكتوبر 2009، في نطاق حركة الإصلاح الثقافي في الوزارة، ما يلي:

1. خلق منتج ثقافي فني عالي الجودة، متاح للأجيال المستقبلية، ويساهم في إعادة هيكلتها وإعادة بنائها.
2. بناء ثقافة المتاحف المفقودة، وتقوية علاقتها بالجمهور.
3. تطوير وتعميق الحوار الثقافي.
4. غلق الفجوة بين مجتمع الصفوة المبدع، والمجتمعات المحلية، وتيسير الأجواء لتنعكس على الوضع الثقافي والمجتمعات المحلية. هناك الكثير من المراكز الثقافية التي ما تزال، على الرغم من قدرتها الكبيرة على استيعاب المشهد الثقافي بكل تفاصيله، يرتادها عدد من الزوار يقل بكثير عما هو مطلوب ومأمول. ولذلك تأمل وزارة الثقافة مضاعفة عدد الزوار هذا العام ومضاعفة العدد مرة أخرى العام التالي، بغرض تضيق الفجوة بين المؤسسات وزوارها وخلق حالة من التناغم بين المؤسسات والجمهور.
5. العمل على زيادة القدرة المؤسسية للعاملين في إدارة الثقافة ووضع خطة عمل واضحة، وبرامج للجميع. هناك عجز واضح في إدارة الحركة الثقافية. وهناك اختلاف بين منهج العمل طبقا لما هو متاح، والعمل طبقا لسياسة واضحة.
6. تعزيز حرية الإبداع الثقافي والعمل على تحريره من التبعية.
7. تقديم الحركة الثقافية في الأردن من خلال النشر والترجمة والندوات والمؤتمرات والمهرجانات والمعارض وخلافه.

على الجانب الآخر، فإن قضية حرية المبدع في الإبداع والاعتقاد والتفكير أمر معقد، وموضوع محل نقاش واسع تلك الأيام، خاصة بعد أن قامت عدة حالات لمقاضاة كتاب أو حضر كتبهم أو اتهامهم بالكفر.

أجرى مركز المثقفين في عام 2009 دراسة عن "حرية الإبداع وحقوق المبدعين" بغرض تحديد وجهة نظر المبدعين الأردنيين عن المعوقات التي تقف في طريق حرية الإبداع، وأنواع المضايقات التي يخشونها، وكيف يمكن الحصول على حقوقهم عن إبداعاتهم، والحاجة إلى وضع تشريع خاص بحق حرية المبدع والمحافظة على القدرة المالية لأعمالهم الإبداعية على البقاء. وقد ضمت الدراسة عينة من 520 من أعضاء الأدبيين والفنانين والفنانين التشكيليين والمبدعين الآخرين.

وقد جاءت النتائج كما يلي: قال 84% من العينة إنهم يشعرون بوجود رقيب خارجي عليهم أثناء قيامهم بأعمالهم الابداعية، بينما نفى 44% منهم ذلك. أجاب 75% من المشاركين بأنهم يشعرون بوجود رقابة ذاتية على أنفسهم أثناء قيامهم بأعمالهم الإبداعية، بينما نفى 41% منهم ذلك. ويشعر 74% منهم بأنهم يتعرضون لمضايقات بسبب إبداعاتهم في مقابل 35% لا يشعرون بالخوف، الذي تعددت أسبابه بين أعضاء العينة، حيث وجد إن 43% من المشاركين يخشون المضايقة بسبب أعمالهم الإبداعية لأسباب سياسية في مقابل 46% لا يظنون أن هناك أسباب سياسية وراء مضايقتهم. وعن الأسباب الاجتماعية، أجاب 38% أن الأسباب التي قد تكون وراء مضايقتهم هي أسباب اجتماعية، بينما أجاب 56% أنها لم تكن أسبابا اجتماعية. وفيما يتصل والدين، ذكر 53% منهم أن خوفهم أثناء أداء أعمالهم الإبداعية يعود إلى أسبابا دينية، بينما أجب 42% منهم أنها لم تكن أسبابا دينية. قال 78% من المشاركين إن هناك حاجة إلى وضع قوانين خاصة بحرية الإبداع، ورأى 15% منهم عدم الحاجة إلى وضع مثل تلك القوانين.

4.3 - التنوع الثقافي والأقليات والمجموعات والمجتمعات الثقافية

يمكن التحدث عن تنوع ثقافي في المجتمع الأردني، بالرغم من وجود أقليات تتناغم مع بعضها ومع المجتمع، وتندمج في

النسيج المجتمعي. على كل الأحوال، حافظت تلك الأقليات على لغاتها وثقافاتها فيما بينها، وأقامت أنديتها الخاصة، وفعاليتها وفرقها الشعبية، ومناسباتها الخاصة التي لم تتأثر خصوصياتها على الإطلاق. ومن بين تلك الأقليات الجراكسة، والأرمن والأكراد والشيشان والدروز.

4.3.1 - قضايا وسياسات اللغة

العربية هي اللغة المستخدمة في المملكة الهاشمية الأردنية، على الرغم من وجود أقليات متعددة. لكن نتيجة لقلة عددها، فهي تستعمل اللغة العربية في التعاملات الثقافية والاجتماعية، وكذلك تحافظ على لغتها الأم دون مشاكل فيما يتصل وهذا الشأن، حيث تضمن الأردن لها حرية التعبير عن ثقافاتها. ولم تحدث مشاكل فيما يتصل واستخدام العربية كلغة رسمية، حيث إن غالبية الأقليات مسلمة وتستخدم اللغة العربية لقراءة القرآن.

أحد الأهداف العامة لوزارة الثقافة الأردنية هي تشجيع الاهتمام باللغة العربية الفصحى واستخدامها في كل مناحي الحياة.

إحدي المؤسسات الرسمية التي تعنى بالعربية هي مجمع اللغة العربية الأردني، والذي تأسس عام ١٩٧٦. يهدف المجمع إلى ما يلي:

1. المحافظة على سلامة اللغة العربية وجعلها مناسبة لمتطلبات الأدب والعلوم والفنون الحديثة.
2. توحيد المصطلحات العلمية والأدبية والفنية، ووضع القواميس، والمشاركة في ذلك المجال، بالتعاون مع وزارة التعليم والمؤسسات العلمية واللغوية والثقافية داخل المملكة وخارجها.
3. إحياء لغة التراث العربي والإسلامي في مجالات اللغة والعلوم والأدب والفنون.
4.
5. لتحقيق هذه الأهداف، يقوم مجمع اللغة العربية الأردني بما يلي:
6. إعداد دراسات وبحوث في اللغة العربية.
7. تشجيع الكتابة والترجمة والنشر وإقامة مسابقات وإنشاء مكتبة خاصة بالأكاديمية.
8. ترجمة الأعمال العالمية المشهورة، ونشر الكتب المترجمة من وإلى العربية.
9. عقد المؤتمرات اللغوية في المملكة وخارجها، وتنظيم المواسم والندوات الثقافية.
10. نشر المصطلحات الجديدة التي تم توحيدها باللغة العربية من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتوزيعها على هيئات الدولة.
11. إصدار دورية علمية متخصصة باسم "مجلة مجمع اللغة العربية الأردني"، صدر منها 83 عددا حتى نهاية عام 2012.

يجب ذكر مسودة قانون اللغة العربية هنا حيث إن مجمع اللغة العربية الأردني أرسل إلى الحكومة مسودة القانون في عام 1990، والذي يدعو إلى إصدار كتاب دوري يعين محررين لغويين لرفع مستوى اللغة في الرسائل والمراسلات الرسمية، ويتطلب استخدام اللغة العربية الصحيحة في المجالس الرسمية والدولية، والمنتديات والمؤتمرات والندوات والمقابلات وفي البرامج الخاصة بالأمور السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والخدمية. و طبقا لحيدر فريحات، "أصبح هذا الأمر أمرا أساسيا، خاصة في هذا العصر الذي تقوده ثورة الاتصالات والمعلومات، والتي أعطيت دورا فعالا في كافة مناحي الحياة، وأصبح تبادل المعلومات بين الباحثين والطلاب والمهتمين يتم عبر أكثر الطرق مناسبة هذه الأيام."

في محاولة لجذب الانتباه إلى المشروع، أطلق مجمع اللغة العربية الأردني مشروعا يُعد عام 2007 "عام اللغة العربية" في الأردن، وتقوم من خلاله الهيئات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني بتشجيع وضع اللغة العربية في المجتمع. وقد أعدت لجنة خاصة شكلتها الأكاديمية لهذا الغرض الوسائل والآليات لضمان نجاح المشروع، وإظهار وضع اللغة العربية في المجتمع، واستخدامها في جميع مجالات الحياة، لاستعادة دورها الرائد في مشروع الأمة من أجل تحقيق النهضة والمدنية.

ولكن حتى الآن لم يتم تفعيل القانون. وبالنسبة لرئيس المجمع، عبد الكريم خليفة، "ظل حبيسا في أدراج الحكومة، بعيدا عن الانتباه."

يقيم المجمع كل عام موسماً ثقافيًا يدعو للمشاركة فيه عدداً من العلماء والمفكرين العرب، ويناقش فيه موضوعات ذات صلة وثيقة باللغة العربية والحضارة العربية الإسلامية . ويختار لكل موسم محوراً عاماً، وذلك منذ عام 1983، ويصدر أعمال كل موسم في كتاب خاص بعنوان "الموسم الثقافي السنوي لمجمع اللغة العربية الأردني" وقد صدر منه 29 كتابا حتى نهاية 2012.[4]

[4] (موقع مجمع اللغة العربية الأردني http://www.majma.org.jo)

4.3.2- التلاحم الاجتماعي والسياسات الثقافية

تعمل وزارة الثقافة، في نطاق خطة التطوير، على تنفيذ مشروعات تتصل بتحقيق التلاحم الاجتماعي وتطوير الحوار الثقافي، والتسامح والتنوع الثقافي. وتبنى تلك المشروعات جسور بين المجتمع والمؤسسات الثقافية، خاصة البرنامج الوطني لتطوير الحوار الثقافي، والتواصل وثقافة المجتمع. ويبين الجدول التالي أهداف تلك المشروعات والوسائل المستخدمة لتطبيقها.

الأهداف	سبل التنفيذ	البرنامج
عقد الندوات الثقافية والفكرية. إصدار سلسلة من الكتيبات (حوالي 10) من أجل العائلة الأردنية عن قيم ومبادئ ثقافة الحوار. إصدار سلسلة من الكتب الثقافية والفكرية تتناول تطوير ثقافة الحوار. دعوة الجامعات الأردنية والجامعات الخاصة لإنشاء أندية طلابية تحت اسم (أندية ثقافة الجوار). التعاون مع الصحف اليومية المحلية لإصدار ملاحق شهرية متخصصة في الوعي الثقافي.	زيادة الوعي بأهمية ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع الواحد، وبين المجتمعات المختلفة، وبين الثقافات المختلفة. نشر الوعي المجتمعي بأهمية ثقافة الحوار وإمكانية تحقيقها بين الثقافات، والتفاهم المتبادل القائم على حقائق العصر واحترام الخصائص الذاتية وخصائص الآخرين. نشر الوعي بخطر ثقافة العنف والإبادة، وما تقود إليه المجتمع من عدم استقرار. نشر ثقافة وعقيدة التسامح. مخاطبة الشباب والأجيال الجديدة وتدريبهم على اكتساب مهارات التواصل والحوار. محاربة الميول الانهزامية ومحبطة التي تسهم في نشر الدمار، والرفض الآخرين، والتطرف، والمبالغة.	البرنامج القومي لتطوير ثقافة الحوار (التنوير)
تشكيل لجنة لإعداد مفهوم متكامل للمشروع. إعداد ورش عمل في المقاطعات والمدن تستهدف من هم أقل من العشرين في العمر (مراكز الشباب)، يشارك فيها الكتاب الأردنيين وأصحاب الرسالات والفنانين. أقامة محطة إذاعة إف.أم. (للثقافة والترفيه) تديرها وزارة الثقافة، وتتبنى نشر ثقافة المجتمع، وتضمن الوصول إلى أعماق المجتمع وتحمل رسالة الثقافة الوطنية، أو التعاون مع هيئة الإذاعة والتليفزيون، كما ذكر في البند (5). إصدار سلسلة من الكتب تحت عنوان (مكتبة العائلة)، بأسعار مناسبة. إصدار سلسلة من الكتب تحت شعار "كتاب لكل طفل".	خلق تفاعل ثقافي لإيجابي من خلال إتاحة المنافذ الثقافية لعامة الجمهور في المدن والمناطق الريفية والمناطق النائية. استخدام أدوات الإعلام المباشر والإعلام العام للوصول للجمهور المستهدف. تشجيع الإجماع العام بخصوص القيم الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الرئيسية، وفي نفس الوقت، زيادة الوعي بثقافة الرأي الآخر والحوار.	برنامج التواصل وثقافة المجتمع

4.3.3- المساواة بين النوع الاجتماعي والسياسات الثقافية

بدأت الوزارة في عام 2005 مشروعا يتصل بثقافة مجتمع، وكانت إحدى أهم أولوياتها بحث قضايا النوع الاجتماعي ونشر ثقافة المساواة من خلال برامج عملية تنتقل بين مقاطعات المملكة. بيد أن المشروع توقف عن العمل من هذه الوجهة بعد تغيير المجلس الوزراء في ذلك الوقت. ولم تتبنى الوزارة مشروعا مماثلا خاصا بقضايا النساء وحقوق المساواة بين النوع الاجتماعي، والتي يضمنها الدستور الأردني. ولكن هناك مسافة بين القوانين والممارسات الاجتماعية، مما يتطلب تطوير المنظمة الثقافية من قبل الإدارة الرسمية، مع مراعاة البعد الاستراتيجي طويل الأمد. أنشئت "اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة" من أجل مثل تلك البرامج الخاصة بالنوع الاجتماعي وحقوق المرأة، وهي تصدر مجلة متخصصة في الثقافة النسائية الجديدة.

ما زال هناك الدور الثقافي الملقى على كاهل الوزارة كراعية للقيم الاجتماعية والثقافية المنتشرة لتنشيط البرامج والسياسات التي تتبنى تشجيع قيم المساواة وتساوي الفرص بين الجنسين. وعلى الجانب الآخر، نلاحظ تساوي الفرص في التوظيف والمراكز بين الجنسين داخل الوزارة.

تبنت منظمات متعددة للمجتمع المدني برامج التوعية الثقافية التي تشجع قيم المساواة وتساوي الفرص بين الجنسين. وقد تكون أكثر هذه المنظمات نشاطا هي "المؤسسة الدولية لتضامن النساء"، والتي تتبنى سياسات اجتماعية وثقافية، وتبني علاقة وطيدة مع المجتمع المدني، إضافة إلى مؤسسات مثل "اتحاد النساء".

يبين الجدول التالي أحدث الإحصائيات الخاصة باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والتي تبين معدلات الحضور والمشاركة للنساء في قطاعات التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة.

التعليم

المؤشر	العام	النسبة (%)	العام	النسبة (%)
الأمية بين النساء (15 عاما أو أكثر)	2011	9.9%	2014[5]	9.8
نسبة عدد الطالبات في مرحلة التعليم الأساسي	2011-12	48.9	2013-14	49.2
نسبة عدد الطالبات في مرحلة التعليم الثانوي الأكاديمي	2011-12	54.7	2013-14	52.3
عدد الملتحقات بمستوى البكالوريوس في الجامعات الأردنية	2011-12	51.3	2013-14	52.0
نسبة عدد الطالبات الملتحقات بكليات المجتمع الأردنية	2011-12	56.6	2013-14	54.4

[5] التقرير الاحصائي للعام الدراسي ٢٠١٣ / ٢٠١٤

قوة العمل

المؤشر	العام	النسبة (%)
نسبة الإناث العاملات بأجر في منشآت القطاعين العام والخاص	2011	35.3
معدل البطالة بين النساء (١٥ سنة فأكثر)	2012	19.9
معدل المشاركة الاقتصادية الخام للنساء بالنسبة للسكان (قوة العمل منسوبة إلى مجموع السكان)	2012	9.2
معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة للنساء (قوة العمل منسوبة إلى مجموع السكان ١٥ سنة فأكثر)	2012	14.1
نسبة أرباب العمل من الإناث إلى إجمالي قوة العمل	2012	1.6
نسبة الإناث العاملات لحسابهن إلى إجمالي عدد النساء	2012	2.0
نسبة النساء التي تعملن باجر إلى إجمالي العمالة	2012	95.9
نسبة العاملات في المؤسسات الحكومية	2011	41.6

المشاركة في الحياة العامة

المؤشر	العام	النسبة (%)
نسبة مشاركة المرأة في البرلمان (مجلس الشورى ومجلس النواب)	2011	16.2
نسبة مشاركة المرأة في دائرة قاضي القضاة	2011	0
نسبة مشاركة المرأة في وظائف المشرعين والإدارة العليا والإدارة المتخصصة - قطاع عام	2011	17.8
نسبة مشاركة المرأة في وظائف المشرعين والإدارة العليا والإدارة المتخصصة - قطاعين عام وخاص	2011	22.8
مشاركة المرأة في:		
- النقابات المهنية	2008	22.7
- السلك الوزاري	2008	14.3
- الأحزاب السياسية	2008	27.8
- المجالس البلدية	2008	27.4

(الاحصاءات من الكتاب الاحصائي السنوي الأردني ٢٠١٢، دائرة الاحصاءات العامة، الأردن، ومن جداول مؤشرات المرأة الأردنية باستخدام المنظور الجندري ٢٠٠٨ في التعليم وفي التعليم العالي من إصدار اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة،www.women.jo)

التعداد العام للسكان ٢٠١٥

يعتبر هذا التعداد هو التعداد العشري السادس منذ تأسيس المملكة ودائرة الإحصاءات العامة، حيث يتم تنفيذ وإجراءه كل (10) سنوات وذلك حسب قانون الإحصاءات العامة رقم 12 لسنة 2012 والقوانين الدولية المعنية في هذا الجانب وكذلك التوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية صاحبة الاختصاص، وقد نفذ آخر تعداد للسكان والمساكن في عام 2004.

4.4- تعددية وسائل الإعلام وتنوع المحتوى

من الصعب التحدث عن تعددية وسائل الإعلام في الأردن، حيث هناك تلفزيون رسمي ومحطة إذاعة رسمية وإذاعة للقوات المسلحة وإذاعة للأمن العام. هناك عدة محطات أف.أم للشباب، وهناك أيضا قنوات فضائية للمنوعات الموسيقية وبرامج التسلية وست صحف يومية هي الرأي، الصحيفة الرسمية، ذات التمويل الحكومي؛ والدستور، صحيفة شبه رسمية، حيث تمتلك الحكومة جزءا كبيرا من رأس مالها؛ وكان هناك صحيفة باسم العرب اليوم خاصة ولكنها توقفت عام ٢٠١٣؛ وصحيفة الجهاد الخاصة؛ وصحيفة السبيل الخاصة بالإخوان المسلمين. في وجود تلك الصحيفة الأخيرة، كانت الأردن أول دولة تعطي الجماعة حق إصدار صحيفة يومية. هناك صحف أسبوعية وبعض الصحف والنشرات الحزبية، إضافة إلى العديد من الصحف الرسمية وغير الرسمية التي تتناول الشؤون الثقافية والاجتماعية. وتصدر وزارة الثقافة ثلاث مجلات: أفكار، وتختص بالشؤون الثقافية؛ وفنون، وتختص بالفنون البصرية؛ ووسام، من أجل الأطفال. كذلك تصدر أمانة عمان ثلاث مجلات: عمان (ثقافية) وتايكي (فكرية نسوية) وبراعم عمان (للأطفال).

من الصعب التحدث عن صحافة المعارضة أو وسائل الإعلام الجريئة، حتى فيما يتصل بالصحف الخاصة.

شهد عام 2008 تقديم كثير من الصحفيين إلى المحاكم بسبب مقالات انتقدوا فيها مجلس النواب. كذلك تم حظر بث قناة تلفزيون "إيه تي في" قبل أن تبدأ برامجها. وقد كان من المفترض أن تكون قناة للأخبار الجريئة وذات طابع اجتماعي يختلف عن وسائل الإعلام الرسمية في الأردن.

هناك تشجيع واسع لحرية الإعلام وثقافة الحوار والديمقراطية في الأردن، ولكن الواقع يشير إلى أن هناك فجوة كبيرة في الدور الذي يلعبه الإعلام في ثقافة الديمقراطية والحوار في الأردن. ويرجع هذا إلى عدة عوامل تتضمن الشعارات والأفكار التي تقدم دون خلق آليات عملية لتنفيذها وتحويلها إلى واقع، وممارسات الإعلام للرقابة الذاتية على نفسه وتدخل الحكومة في طريقة عمله، وعزل ثقافة الديمقراطية وثقافة الحوار كنقاط ساخنة للاهتمام، وانعدام الشفافية الرسمية.

في استطلاع للرأي أجراه مركز المثقفين للبحوث والمسوحات، استطلعت آراء المشاركين في اللقاء الإعلامي الموسع الذي عقدته وزارة التطوير السياسي عام 2008 تحت عنوان "معا في مواجهة التحديات - شركاء في التطوير)، مع ممثلين عن النشر ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. في الاستطلاع: قال 43% من المشاركين أن تعامل مسؤولي الحكومة مع وسائل الإعلام لا يشير إلى تطبيقهم مبادئ الديمقراطية، بينما قال 9% إنهم يجدونها ديمقراطية.

وعد 37% من العينة السقف المسموح به لنشر ثقافة الديمقراطية في الأردن غير كاف، بينما رأى 9% أن ذلك السقف كاف.

وفيما يتصل ومستوى الشفافية في بيانات المسئولين الحكوميين، قال 84% إن الشفافية غير موجودة، بينما وافق 5% فقط على وجود مثل تلك الشفافية.

وفي إجابة عن سؤال ما إذا كانت وسائل الإعلام الرسمية تهدف إلى الظهور بمظهر وسائل إعلام حكومية، أكثر منها وسائل إعلام وطنية، أجاب 73% أنها تبدو وسائل إعلام حكومية، مقارنة بـ 6% أجابوا أنها لا تبدو كذلك.

وفيما يتصل والبيروقراطية ووسائل الإعلام، قال 57% من المشاركين إنهم يجدون أن هناك معوقات إدارية تواجه نشر ثقافة الديمقراطية، مقارنة بـ 7% لم يوافقوا على ذلك. وقد لوحظ أن 91% من المشاركين قالوا إن وسائل الإعلام التي تستخدم لتوصيل المعلومات إلى المواطنين بحاجة إلى تطوير، بينما لم يقر 2% ذلك. وقال 64% من العينة إن ثقافة الديمقراطية ليست ذات أولوية بالنسبة للإعلام الأردني، في مقابل 13% ظنوا أنها كذلك.

4.5 - الصناعات الثقافية :السياسات والبرامج

على الرغم من أنه ليس هناك تعريف رسمي للصناعات الثقافية في الأردن، فنحن نفهم أن هذا يعني الإنتاج الثقافي والخدمات الثقافية في كلا من القطاعين العام والمستقل. ذلك الإنتاج، وتلك الخدمات تظهر في نشر الكتب، ووسائل الإعلام المطبوعة المختلفة كالصحف والمجلات اليومية والأسبوعية، وإنتاج الأفلام والمسلسلات العربية المحلية، والتسجيلات الموسيقية والفنون البصرية المختلفة والمهرجانات ذات الطبيعة الثقافية والتجارية.

تصدر وزارة الثقافة ثلاث مجموعات من الكتب، تتضمن مجموعة من كتب الأطفال، وكتاب الشهر، ومجموعة من الإبداعات كما. أنها تمول إنتاج الدراما، وتقدم من خلال مديرية المسارح أماكن لإجراء التدريبات على الأعمال، والأدوات المساعدة والديكور. وتنظم الوزارة مهرجانا دوليا في الأردن يستضيف الفعاليات الثقافة والفنية والعالمية. والحال نفسه بالنسبة لبلدية عمان، والتي تصدر مئات من الكتب المحلية كل عام، وتمول الكثير من المسرحيات والمهرجانات الثقافية والفنية.
وبالنسبة للصحف، صحيفة الرأي هي أكثر الصحف شهرة، وهي تمتلك نسبة عالية من الإعلانات، حيث إنها تتولى إعلانات كل الجهات الرسمية.
وفيما يتصل وإنتاج الدراما المحلية والعربية، ظهرت شركة "المركز العربي للإنتاج" على المستوى العربي والدولي، حيث فاز مسلسل "الاجتياح"، الذي أنتجه المركز بجائزة إيمي كأفضل مسلسل أجنبي. وقد أصبحت تلك الشركة إحدى أفضل شركات الإنتاج العربي.
بعد فوزه بعدة جوائز عالمية منها جائزة مهرجان فينيسيا للأفلام، وصل الفيلم الأردني "ذيب" للقائمة القصيرة المتنافسة على أفضل فيلم أجنبي ضمن جوائز الأوسكار لعام ٢٠١٦، وهي المرة الأولى التي يصل فيها فيلم أردني إلى هذه المرحلة من الجائزة.

فيما يتصل وقطاع السينما، فهو جديد في الأردن. وقد أشرف الديوان الملكي مباشرة على إقامة "الهيئة الملكية الأردنية للأفلام"، والتي ترتبط به مباشرة وتساهم في إنتاج الأفلام القصيرة للشباب، وتقدم التدريب على الأعمال، وورش العمل للمواهب الجديدة، وتبحث عن تلك المواهب، إضافة إلى إنتاج بعض الأفلام الروائية. كما تستضيف اللجنة مخرجي الأفلام العالميين، وتروج للأردن كمكان لتصوير الأفلام.

تمثلت تطوير الصناعات الثقافة وأدواتها في دعم الكتاب الأردني، وهو أحد الصناعات الرئيسية في المملكة، حيث تصدر دور النشر الأردنية الكتب العلمية والأدبية لبعض البلدان العربية، إضافة إلى التوسع في المشاركة في المعارض الدولية، مثل معرض لندن وفرانكفورت للكتاب، والكثير من معارض الكتاب الدولية والعربية. كذلك نشير إلى تطور الصناعة اليدوية ومنتجات التراث من خلال التعاون بين مؤسسة الأميرة رحمة، في مدينة معان، ودار الأنباط، الذي نفذ برنامج مدته ثلاث سنوات يقوم على إعادة إنتاج الأزياء الأنباطية طبقا للدراسات والبحوث التي أجريت لذلك الغرض.
(جوائز وزارة الثقافة للإبداع) هو مشروع ثقافي وطني يواكب التطورات التي من شأنها النهوض بالحركة الثقافية الأردنية. ان قيمة جوائز الحقول المعرفية والأعمال الفنية تصل إلى 100 ألف دينار تمنح للمؤلفين الأردنيين الفائزين عن المؤلفات والإبداعات غير المنشورة، منها 20 ألف دينار كلفة طباعة الأعمال الفائزة في عشرة حقول متنوّعة هي: الثقافة الاجتماعية والنفسية، الدينية والفلسفة، العلمية والتكنولوجية، الفنية والجمالية والترجمة، القانون والسياسة، الصحة والبيئة، أدب الطفل، الرواية والسيرة والقصة القصيرة، وحقل الشعر والتراجم وأدب الرحلات.[6]

تقوم وزارة الثقافة الآن بتنفيذ مشروعات لدعم الصناعات الثقافية، وهي: تطوير الصناعات الثقافية والتواصل وتشجيع الثقافة. ويبين الجدول التالي أهداف وأساليب هذين المشروعين.

سبل التنفيذ	الأهداف	المشروع
إنشاء سوق للصناعات اليدوية في عمان بعد توفير قطعة من الأرض. مخاطبة المؤسسات الأردنية (الرسمية	الاهتمام بالصناعات الثقافية للمساهمة في التنمية الاقتصادية.	تطوير الصناعات الثقافية (الصناعات اليدوية، الثياب، المنتجات الفنية والفكرية، الأعمال الدرامية،

[6] وكالة بترا للأنباء

وغيرها) لإعطاء الأولوية للمنتجات الثقافية الأردنية. الاتصال ببعض الدول الأجنبية وزيارتها لتسويق الصناعات الثقافية الأردنية.		المهرجانات...الخ)
إنشاء مديرية بنفس الاسم. إعداد طاقم مؤهل من العاملين للقيام بالمهمة.	تقديم المنتج الثقافي الأردني إلى الجمهور: محليا، وإقليميا، وعالميا. وجود أكبر للمنتجين المحليين والدوليين للثقافة والفنون في الأردن.	تشجيع التواصل والثقافة

على الجانب الآخر، تم استطلاع رأي عينة من المبدعين لرؤية دخلهم من الإنتاج الفني، ظهر فيه أن 17% من المشاركين أجابوا أن دخلهم من أعمالهم الإبداعية أقل من الصفر، مما يعني أن المبدع يتحمل نفقات طباعة أو تقديم أعماله الإبداعية. وأشار 52% منهم إلى أن نسبة عائدات إبداعاتهم إلى الإيراد السنوي العام خلال العامين الأخيرين هو صفر. وذكر 18% أن تلك النسبة هي 1-5 % من إجمالي دخلهم. وقال 12% إن النسبة هي 6 - 15% من الدخل السنوي خلال العامين الماضيين. بيد أن 1% ممن تم سؤالهم ذكروا أن إيراداتهم عن أعمالهم الإبداعية تمثل 16-30%.

4.6 - التكنولوجيا الجديدة والسياسات الثقافية

في نطاق خطة التطوير الجديدة، تعمل وزارة الثقافة على تطوير مشروعاتها من خلال استخدام تكنولوجيا الإنترنت. ويوضح الجدول التالي أهداف ووسائل هذا المشروع.

سبل التنفيذ	الأهداف	المشروع
حث الأفراد والمؤسسات على إنشاء مواقع ثقافية على الانترنت تهدف إلى تقديم الثقافة الأردنية. إطلاق سلسلة من المسابقات الثقافية في المجلات المتنوعة للثقافة من خلال الانترنت. تقديم المهرجانات والمعرض الفنية التخيلية. عقد النقاشات والمنتديات على الخط.	• استخدام الانترنت لتحقيق التواصل بين أعضاء الوسط الثقافي الأردني. • استخدام الانترنت في نشر انجازات الثقافة الأردنية والعربية والإسلامية. • المساهمة في خفض نسبة الجهل بالحاسوب بين المتصلين بالوسط الثقافي في المملكة.	تطوير الثقافة من خلال الانترنت

الواقع أنه بالمقارنة بدول المنطقة، فقد اتبعت الأردن سياسة ثقافية متطورة تبنت نشر ثقافة الإنترنت واستخدام التكنولوجيا الحديثة بقدر أسرع كثيرا من البلدان المجاورة. إضافة إلى ذلك، فإن غالبية المؤسسات الحكومية تعمل طبقا لتلك التكنولوجيا الجديدة. هذا هو الوضع أيضا في منظمات المجتمع المدني الثقافية، وحتى جمعيات الكتاب والفنانين ورابطة الفنانين، فكل تلك المؤسسات تستخدم المواقع المتقدمة على الإنترنت لتقديم الخدمات الثقافية المختلفة للمجتمع.

تستخدم وسائل الإعلام الاجتماعية استخداما واسعا بين مجموعات الشباب والمؤسسات لخدمة الحملات الإعلامية الشعبية والحملات الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة، وبالقضايا التي تهم المجتمع. وقد انتشرت ثقافة المدونات، وكانت الأردن هي الدولة العربية الأولى التي تنشئ موقع "توت"، وهو موقع بديل لموقع تويتر.
وبهذا الخصوص، وفيما يتصل ودور بلدية عمان الكبرى، فقد أنشأت 16 مركزا للمعلومات وأكثر من 30 مكتبة فرعية في العاصمة، إضافة إلى التوسع في منشآت مركز زها الثقافي، وتأسيس حدائق الملكة رانيا للعائلات. كما خصصت بلدية عمان جائزة الملك عبد الله الثاني للابتكار على المستوى العربي في ثلاث مجالات هامة هي العلوم والفنون والآداب، حيث تمنح الجائزة مرة كل عامين.
وفيما يتصل واستخدام التكنولوجيا في السياسة الثقافية، هناك موقع رسمي لوزارة الثقافة ينشر أخبار الوزارة ونشاطاتها في المملكة. ولكن ذلك الموقع يمكن وصفه بأنه غير تفاعلي نتيجة لأسلوبه الرسمي الشديد، ولانعدام الأماكن التفاعلية فيه.

4.7 - قضايا وسياسات التراث

كان غياب ثقافة المتاحف أحد القضايا التي تناولها وزير الثقافة الحالي كأحد التحديات التي تواجه وزارة الثقافة. وتعمل الوزارة، طبقا لأهدافها العامة، على إقامة المراكز والمسارح والمتاحف الثقافية والفنية والشعبية في المناطق المختلفة من المملكة. كما تعمل على تعميق الشعور بالفخر والإخلاص للثقافة الوطنية في الأردن، وتعميقه من خلال إحياء التراث الوطني للفكر والعلوم والأدب والفنون والتحليل والنشر. كما تعمق الشعور بالفخر والإخلاص للثقافة العربية الإسلامية وتقدمه، حتى تساهم في نقل رسالتها، وفي إبراز دور الأردن في مستقبلها.

وتعمل الوزارة حاليا من خلال مشروعين لتحقيق هذه الأهداف. ويبين الجدول تحديد مسودة الأهداف الثقافة الوطنية للفنون الشعبية وتوثيق التراث الثقافي. ولكن ما زالت هناك حاجة لإجراء الدراسات التي تنتقد ذلك التراث وتقدم إطارا نظريا إضافة إلى تلك المشروعات العملية. ويمكن لمثل تلك الدراسات أن تزيد من الشجاعة على نقض التراث والالتزام بمحاسنه وترك مساوئه.

سبل التنفيذ	الأهداف	المشروع
• المشاركة في المهرجانات المحلية والدولية. • المشاركة في إحياء الفعاليات الوطنية. • توفير القدرات اللازمة للتطوير. • تحديث الآلات الموسيقية.	• تعريف التراث الفغني الأردني. • توفير فرص التواصل والتفاعل مع الثقافات الإنسانية. • رفع الفرقة الموسيقية إلى مستوى الأوركسترا. • إنشاء فرقة شعبية.	إنشاء فرقة وطنية للفولكلور
البحوث والدراسات والندوات والمنتديات. مواقع الإنترنت. نشر الكتب.	• تقديم الثقافة الأردنية وكشف كنوزها والمساهمة في التراث الإنساني وحفظ الذاكرة الوطنية.	توثيق التراث الثقافي (مشروع الحصر العربي)

5. النصوص القانونية الرئيسية في مجال الثقافة

5.1- التشريعات العامة

لم يتم الإحاطة بالتشريعات العامة للثقافة بشكل كافٍ، وبدءًا بالميثاق الوطني، تذكر الثقافة في إطار الهوية العربية والإسلامية، كما ذكرت اللغة العربية كجزء لا يتجزأ من تعريف الثقافة في الوقت الذي لم يكن هذا التعريف واضحًا بحد ذاته،

إذ يميل إلى التقلب بين الثقافات العربية والإسلامية من جهة، والثقافة الأردنية من جهة أخرى، مع التركيز على النزعة الوطنية للمملكة الهاشمية.

تبقى القوانين التي تحكم الثقافة في إطار عمل وزارة الثقاف إضافة إلى كل من وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الشباب والرياضة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي.

1.1.5- الدستور

وضع الميثاق الوطني لعام 1991 الخطوط الإرشادية لعمل نشاطات الأحزاب السياسية في الأردن. هناك فصل وثمانية نقاط في الميثاق الوطني مخصصة للثقافة. جميعها تحدد اللغة العربية على أنها الإطار الذي يتم من خلاله تعريف الهوية الثقافية، مع التركيز على الفولكلور الشعبي على أنه نسيج الثقافة الوطنية. كما تشير أيضًا إلى أنه يجب الحفاظ على التراث الثقافي، إضافة إلى إنجازات كل الفنانين والمفكرين، من خلال التوثيق ونشره في جميع أنحاء البلاد من خلال قواعد البيانات والمكتبات والمسارح والمعارض، الخ.

أخيرًا، ذكر الدستور أهمية أن يثري الفنانون من أنفسهم بكل السبل الممكنة، ولكن "دون الإضرار بالقيم العربية والإسلامية"، وكرر في جميع الأوقات، ضرورة الالتزام بحقوق النشر من خلال التشريعات التي تعترف بالحاجة إلى التحديث.[7]

المادة الرابعة من قانون التربية والتعليم لسنة 1994 تنص على أن أحد الأهداف العامة للتربية في الأردن هو "تذوق الجوانب الجمالية في الفنون المختلفة وفي مظاهر الحياة". يشكل منهج الفنون نسبة 1 % فقط من المنهج الكلي في الأردن.[8]

وفيما يتصل والدستور، ليس هناك ذكر للثقافة أو التراث أو الحقوق الثقافية أو الإبداع أو حقوق النشر. لقد جاء ذكر حرية التعبير عن الرأي والتعليم واللغة فقط في المواد التالية:

المادة 6

I. الأردنيون متساوون أمام القانون. ليس هناك تمييز بينهم فيما يتصل بالحقوق والواجبات، بناءً على الجنس أو اللغة أو الدين.

II. تضمن الحكومة العمل والتعليم، في الحدود إمكانياتها، وتضمن حالة الوفاق بين كل الأردنيين وتساوي الفرص فيما بينهم.

المادة 19

يحق للطوائف إقامة مدارسها الخاصة للتعليم والمحافظة عليها، شريطة أن تلتزم بالنصوص العامة للقانون، وتخضع لسيطرة الحكومة في الأمور المتصلة بمناهجها والاتجاهات.

المادة 20

التعليم الابتدائي إلزامي لكل الأردنيين دون أجر في المدارس الحكومية.[9]

ذكرت كلمة إبداع عدة مرات في إطار التعليم والقيادة والتفكير النقدي، والتمييز، في الأجندة المُعدّلة في يونيو 2004. وتشجع الرعاية الملكية الإبداع والصفات القيادية من خلال جائزة الملك عبد الله للقيادة والتنمية، إضافة إلى صندوق الملك عبد الله

---

7 http://www.kinghussein.gov.jo/charter-national.html

8 سمر دودين في ندوة "المنهج الخفي الذي يحرم الفنون"، جاليري راس العين، عمان، سبتمبر ٢٠١٥.
http://ar.ammannet.net/news/255884

9 http://www.kinghussein.gov.jo/charter-national.html

للتنمية (KAFD) الذي أُنشأ في عام 2001 بموجب مرسوم ملكي كمنظمة غير حكومية تعتمد برامج دعم التنمية البشرية في مجالات التعليم وبناء القدرات ودعم الروح الريادية والابتكار، فضلاً عن البرامج المخصصة لدعم ونشر المبادرات الرامية للحفاظ على الثقافة والتراث. أما في مجال التعليم المدرسي، تقدم جلالة الملكة رانيا العبد الله جوائز الأداء المتميز للمدرسين والطلاب على حد سواء مع التركيز بشكل خاص على تطوير مواهب الطلبة. تتمتع كلا المنظمتين بحضور قوي في جميع أرجاء البلاء وتشكلان مثالاً جيداً حول الحضور القوي واللافت الذي تمتع به جمعيات الرعاية الملكية العاملة في شتى المجالات عبر كافة أنحاء المملكة وليس في مدن محددة فقط.

5.1.2- توزيع سلطات الاختصاص

" طبقًا للدستور، وزارة الثقافة هي الهيئة الرسمية المسئولة مباشرة عن الثقافة، ووضع الخطة العامة وتنفيذها، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بما يتفق وقوانين وتعليمات ونظم البلاد"[10]

فيما يلي أهداف وزارة الثقافة على النحو المبين في القانون رقم 36 لعام 2006، حيث تتولى الوزارة المذكورة الرعاية الثقافية ضمن المبادئ التالية:

- توفير المناخ المناسب للإبداع الثقافي
- دعم الثقافة والفنون الجميلة وتذوقها
- توثيق الروابط والصلات مع الهيئات الثقافية المحلية والإقليمية والدولية
- تنمية إبداعات الإنسان الأردني وإطلاقها في كافة المجالات
- تنمية ثقافة وطنية شاملة في المملكة تؤكد على هويتها بوصفها ثقافة أردنية عربية إسلامية إنسانية

تحتفظ وزارة الثقافة بنظام طبقي لإدارة كل النشاطات والصناديق، إضافة إلى إدارة المراكز الثقافية الخاضعة لها أو تلك المسجلة باسم الجمعيات التعاونية والعاملة في القطاع الثقافي في جميع أنحاء البلاد.بالإضافة إلى ذلك، تتم متابعة جميع المنظمات الثقافية المسجلة لدى وزارة الثقافة باسم الجمعيات التعاونية عن كثب وذلك من خلال رفع التقارير حول الأنشطة السنوية والموازنات التي يتعين على المنظمات الأنفة الذكر تقديمها والتقيد بها، فضلاً عن ممثلين تعينهم الوزارة لحضور اجتماعات مجلس الإدارة على مدار العام. على الرغم من تمتع تلك المنظمات بحرية البحث عن مصادرها الخاصة للتمويل، إلا أنه يجب التصريح والحصول على موافقة مكتب السيد رئيس الوزراء حول كافة مصادر التمويل الخارجي

يمكن هذا الهيكل وزارة الثقافة من المتابعة الوثيقة لكل النشاطات التي تتم في نطاق الثقافة، في كل من مراكزها التمثيلية الخاصة في المدن الأخرى والمنظمات الثقافية الأخرى المسجلة لديها. في عام 2008 تم إجراء تغيير في قانون الشركات غير الربحية (التي يتم بموجبها تسجيل العديد من المساحات المستقلة في الأردن) والتي غيرت حالة الشركات غير الربحية الموجودة وحولتها تلقائيًا وتغييرها إلى تعاونيات مسجلة لدى وزارة التنمية والتي بدورها – واعتماداً على طبيعة عمل تلك المنظمات – ستقوم بتعيين المنظمة إلى الوزارة المناسبة لها. كما فرضت قيوداً على التسجيل المستقبلي للشركات غير الربحية لتقتصر فقط على تلك العاملة في مجالات التعليم والصحة وتمويل المشاريع الصغيرة. دخل القانون حيز التنفيذ في عام 2010 ولكن تم إعطاء مهلة للشركات غير الربحية لتغير حالتها إلى هيئات ربحية، أو تقديم أوراقها الخاصة إلى الوزارات التابعة لها ليتم دراستها بوصفها هيئات تعاونية.

10 الدكتور خالد خريس، المدير الحالي للمعرض الأردني الوطني للفنون الجميلة، مقابلة في أغسطس 2009.

5.1.3- حرية التعبير عن الرأي وتكوين الاتحادات

تنص المادة 7 من الدستور على أن "حرية الأفراد مضمونة." هناك ذكر واضح لحرية التعبير وحرية الرأي وحرية الدين الواردة بمزيد من التفاصيل في المادة 14 "أن الدولة تحمي حرية ممارسة جميع شعائر العبادة والشعائر الدينية بما يتفق والعادات في المملكة، ما لم يتفق (يتعارض) ذلك مع النظام العام أو المبادئ الأخلاقية."

على الرغم من ذلك، تم تحديد مؤشرات الحريات وتحديدها بالقوانين، ولاسيما تلك المتعلقة بالقضايا المتعلقة بالدولة والعائلة المالكة والدين. لم يتم تحديد الانتهاكات بوضوح في الأنظمة الداخلية وقد تنطوي في بعض الحالات على بعض التناقض. إن تلك التباينات من شأنها وضع الدولة في مركز القوة فيما يتصل وتحديد تلك الحدود، مما يترك المواطنين دون أدنى فكرة حول كيفية تحديد تلك الانتهاكات. وتُعتبر مواد القانون الواردة أدناه مثال على ذلك:

المادة 15

I. تضمن الدولة حرية الرأي. كل الأردنيين أحرار في التعبير عن رأيهم بالكلام أو الكتابة أو التمثيل الفوتوغرافي، أو الأشكال الأخرى للتعبير، شريطة ألا ينتهك ذلك القانون.

II. حرية الصحافة والنشر مضمونة في نطاق القانون.

III. لا يتم إيقاف الصحف أو إلغاء تراخيصها إلا فيما يتفق ونصوص القانون.

IV. في حالة إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ، يمكن، بموجب القانون، فرض رقابة محدودة على الصحف والنشر والكتب والإذاعة في الأمور التي تخص الأمن العام والدفاع الوطني.

V. يتم تنظيم موارد الصحف طبقًا للقانون.

المادة 18

يتم التعامل مع كل الاتصالات البريدية والتلغرافية والتليفونية على أنها سرية، وبالتالي لا تخضع للمراقبة أو التعليق، إلا في الحالات المذكورة في القانون.

وبينما تذكر مواد الدستور بوضوح حق التعبير عن الرأي وحرية وسائل الإعلام، فإن تلك الحقوق لا تتم ممارستها. فيمكن رؤية السيطرة على وسائل الإعلام ومراقبتها في جميع أنحاء المؤسسات العامة، والمحافظة على أوسع الصحف انتشارًا. كذلك، وحتى تحقق الانتشار الواسع لمحطات التلفزيون الفضائية في تسعينيات القرن الماضي، كان التلفزيون الأردني هو المحطة الوحيدة (بجانب التلفزيون السوري والإسرائيلي والقبرصي)، المتاح للجمهور. ويشير هذا إلى أن وسائل الإعلام ومحتواها كانت تحت سيطرة الدولة حتى ظهور القنوات الفضائية.

5.1.4- تخصيص الأموال العامة

تقوم وزارة المالية بتخصيص الأموال العامة اللازمة من أجل الفنون حيث تقوم وزارة الثقافة بإدارتها وتُعتبر مسئولة عن توزيعها على القطاع المذكور. وفي حين ينص قانون التمويل الثقافي الصادر في عام 2006 على تمويل القطاع الثقافي من خلال فرض ضريبة قدرها 1% على الإعلانات المنشورة في الصحف و2% من رسوم الترخيص لجميع محطات الراديو والتلفزيون[7]، إلا أن رئيس الوزراء ألغى الضريبة الأولى البالغة 1% في عام 2010. كما أن ثمة بعض التمويل الإضافي للقطاع الثقافي من البلاط الملكي، بيد أنه لم يتم إدراج تفاصيل الموازنة الإجمالية وكيفية إنفاقها في تقارير الإنفاق السنوية لوزارة التخطيط. ويحق للجمعيات المسجلة لدى وزارة الثقافة بوصفها جمعيات تعاونية غير ربحية (أو المعترف بها كجمعيات مستقلة) البحث عن موارد خاصة لها، شريطة الإعلان عنها، وصولها على موافقة وزارة الثقافة من خلال مكتب رئيس الوزراء.

لا يشترط القانون إجراء مناقصات عامة للحصول على تمويل للفنون والنشاطات الفنية والثقافية، أو التقدم بطلب لذلك الغرض. يتم ببساطة تقديم العروض إلى المكاتب ذات الصلة لدراستها.

وفيما يتصل بتمويل المنظمات المسجلة لدى وزارة الثقافة، يتم تخصيص بعض الموازنات لتغطية تكاليفها، ولكن مبالغ ضئيلة جداً.

5.1.5- إطار الضمان الاجتماعي

بشكل عام، يتوقف وضع الضمان الاجتماعي للعاملين في الثقافة على المكان الذي يعملون فيه والهيئات الحكومية التي تمثلهم. في الوقت الحالي، تتيح نقابة الفنانين فقط - والتي تُمثل الفنانين العاملين في التمثيل والمسرح والسينما والرقص والقطاعات الأخرى ذات الصلة - لأعضائها ضماناً اجتماعياً. خلاف ذلك، يتعين على كل العاملين الذين يعملون بصورة مستقلة تخصيص ضمانهم الاجتماعي بشكل مباشر.

المادة رقم 8

العامل الأردني الذي يعمل لدى رب عمل أو يعمل لحسابه، سواء كان مقيماً داخل المملكة أو في الخارج، أو الأردنيين الذين يخضعون للتأمين في حالة خروجهم من مظلة التأمين نتيجة نصوص هذا القانون، يحق لهم الاستمرار طواعية في الاحتفاظ بالغطاء التأميني ضد الكبر والعجز والوفاة، شريطة أن يدفعوا بالكامل المساهمات المستحقة عن رب العمل والمؤمن عليه، بما يتفق والتعليمات التي يقررها المجلس.

5.1.6- قوانين الضرائب

يتم تحصيل ضريبة الدخل ابتداءً من 7% لمن تجاوز دخلهم السنوي مبلغ 14,000 دينارا أردنيا، في حين يُعفى من يبلغ دخلهم السنوي أقل من 12,000 دينارا أردنيا.

يتسم القانون الضريبي الخاص بالفنون والثقافة بالغموض وعدم الوضوح ويندرج ضمن مجموعة مختارة من السلع والخدمات.

المادة 22

أ) المنتجات والخدمات المستوردة أو المشتراه محلياً لصالح الجهات التالية لا تخضع لضريبة:

2) المساجد والكنائس والملاجئ ومراكز كبار السن والمعاقين والأندية الرياضية والثقافية (التي يمكن ترجمتها من العربية إلى الإنجليزية ليُقصد بها الأندية الثقافية) والأشخاص من أصحاب الاحتياجات الخاصة.[11]

ضريبة الدخل: قانون ضريبة الدخل لعام 1995

المادة 1.3. المكاسب والأرباح الناجمة عن أي عمل أو حرفة أو تجارة أو مهنة، بغض النظر عن فترة ممارسة ذلك العمل أو الحرفة أو التجارة أو المهنة ، كذلك من المعاملات أو الصفقات المنفصلة والتي تُعتبر تجارة أو مهنة.

المادة 7 : أ) يعفى ما يلي إعفاءً تاماً من ضريبة الدخل:

1. دخل النقابات التجارية الناتج عن أعمال تمت بغير غرض الربح.
2. دخل الجمعيات التعاونية الناتج عن أعمال تمت بغير غرض الربح.
3. دخل أية مؤسسات دينية أو خيرية أو تعليمية أو ثقافية أو رياضية أو صحية ذات طبيعة عامة ناتج عن دخل من غير أغراض الربح، إضافة إلى دخل الأوقاف الخيرية (الودائع)، ودخل استثمارات الملاجئ.

[11](http://www.ssc.gov.jo.english)

ب) تستقطع من الدخل الخاضع للضريبة المبالغ التي قام بدفعها في المملكة كتبرعات أو مساهمات في أغراض خيرية أو إنسانية أو علمية أو ثقافية أو رياضية، إذا تم الاعتراف بتلكم الأغراض من قبل مجلس الوزراء، شريطة ألا تتعدى المبالغ المستقطعة بموجب هذا البند من القانون ربع الدخل الخاضع للضريبة قبل إجراء تلك الاستقطاعات، وبعد الاستقطاعات المنصوص عليها في الفقرة أ من هذه المادة.

يحتوي القانون على الكثير من الثغرات. فمن ناحية، ليس هناك تعريف واضح للعامل الثقافي والأعمال المختلفة في ذلك المجال. لذلك، فأسفل العنوان العريض للثقافة والصناعات اليدوية، ليس هناك تحديد واضح لما يندرج تحت مدفوعات أو إعفاءات قانون الضرائب.

5.1.7- قوانين العمل

تم تحديد قوانين العمل المعنية باتحادات العمال على النحو التالي:

"يجوز للموظفين العاملين في أية مهنة إقامة اتحاد عمال وفقًا لأحكام هذا القانون ويحق للموظف في تلك المهنة الانضمام إليه إذا ما استوفى شروط العضوية"

المادة 98:

2. يجب على صاحب العمل ألا يجعل مسألة توظيف العامل خاضعًا لشرط عدم انضمامه / ـها إلى اتحاد العمال أو التنازل عن عضويته / ـها، ولا يحق لرب العمل أن يطلب من الموظف الانسحاب من أي جمعية أو إلحاق الضرر بأي من حقوق الموظف نظرًا لعضويته / ـها في أحد الجمعيات ومساهمته في أنشطتها خارج ساعات العمل.

3. لا يحق لاتحادات العمال أو جمعيات أرباب العمل القيام بأي عمل ينطوي على تدخل أيًا منها في شؤون الجمعية الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي والإدارة وكيفية عملها.

المادة 99:

1- يقوم اتحاد العمال بتنفيذ أنشطته لتحقيق الأهداف التالية:

1. حماية مصالح العاملين في المهنة والدفاع عن حقوقهم في نطاق الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.
2. توفير الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين المنضمين إلى اتحاد العمال وإنشاء العيادات الطبية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية مؤسسات السلع الاستهلاكية.
3. العمل على رفع المستوى الاقتصادي والمهني والتعليمي للموظف.

ب. يحق للاتحاد افتتاح فروع له في المملكة وتحديد الأحكام والإجراءات ذات الصلة بالعلاقة بين الاتحاد وفروعه بموجب النظام الداخلي.

5.1.8- النصوص الخاصة بحقوق التأليف وانشر

يحمي القانون حقوق التأليف والنشر المتعلقة بالتأليف / الكتابة والأدب، إلا أنه نادرًا ما يطبق ذلك. كما أن وجود بند في القوانين التي سيأتي ذكرها فيا بعد ينص على أنه "لا يعد استخدام عمل فني خرقًا للحقوق عندما يحدث هذا الاستخدام في نطاق تجمع عائلي خاص، أو في مؤسسة تعليمية أو ثقافية أو اجتماعية، شريطة ذكر المصدر"، يُعد غامضًا، ويترك مجالاً كبيرًا للتفسيرات الشخصية للقاضي في حالة اللجوء إلى القضاء.

تأتي تفاصيل حماية الأعمال الفنية في القوانين التالية:

- حماية مجموعات الأعمال الأدبية أو الفنية، مثل دوائر المعارف وقواعد البيانات، سواء كانت مقروءة بواسطة الآلات أو بأشكال أخرى.

- يعطى المؤدي حق منع طرف ثالث من تسجيل أعماله الحية غير المسجلة أو إعادة نسخها بأي صور دون موافقة مسبقة.

- مدة حماية حقوق المؤدين والمنتجين للأعمال الصوتية هي خمسون عاماً من تاريخ تسجيل الأداء. وقرر تثبيت فترة حماية حق البث الإذاعي والتلفزيوني عند عشرين عاماً.

- تمتد الحقوق المالية للمؤلف فترة خمسين عاماً بعد وفاته أو وفاة آخر مشارك في تأليف العمل.

وبالنسبة لسرقة البرمجيات، وهي ظاهرة واضحة جداً، تتم حمايتها بموجب القوانين التالية:

- حماية برمجيات الحاسوب، سواءً كانت بلغة المصدر أو الهدف.

- يمكن للعاملين في مكتب حماية حقوق التأليف والنشر، وبموجب القانون، ممارسة سلطات ضباط الشرطة في تنفيذ نصوص القانون. وتكون لهم سلطة التفتيش والمصادرة والتخلص من النسخ المقلدة وإغلاق الأعمال التجارية التي تقوم بارتكاب هذه الانتهاكات.

- لا يقلل عدم تسجيل الأعمال الفنية من الحقوق المستحقة لأصحاب حق التأليف عن ذلك العمل.

- رفع العقوبة القصوى لانتهاك حقوق التأليف والنشر إلى السجن لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة من ألف إلى ثلاثة آلاف دينار أردني (ألف وأربعمائة دولار أمريكي، إلى أربعة آلاف ومائتي دولار أمريكي) أو كلتا العقوبتين.

ولكن مع الأسف، الحكومة غير قادرة على فرض سيطرتها على حقوق التأليف والنشر. والانتهاكات تحدث على مستويات كثيرة. فعلى سبيل المثال، تباع النسخ المسروقة من الأفلام والموسيقى وبرمجيات الحاسوب في المتاجر في الشوارع الرئيسية في البلاد. ومشكلة تطبيق القانون في هذا المثال هو أن العقوبة بسيطة جداً، بينما هامش الربح من تلك الأعمال مرتفع بما يكفي لتحمل دفع الغرامة بين الحين والحين.

كذلك،لا يعرّف القانون مصطلح حقوق التأليف والنشر، ولكنه يقر فقط أن "القانون يعطي حماية قانونية لأي نوع من الأعمال الأدبية أو الفنية أو العلمية الأصلية، بغض النظر عن قيمتها أو الغرض من العمل."

وبينما جذبت تلك القضية كثير من الانتباه، مع مجهودات الحكومة لفرض القانون، ففي الواقع، الغرامات صغيرة جداً بالمقارنة إلى الأرباح التي يتم جنيها من تلك التجارة، مثل تأجير الاسطوانات المدمجة للفيديو وبيعها، والتي زادت خلال السنوات العشر الماضية.

5.1.9- قوانين حماية البيانات

يقال في أحد المواقع على الإنترنت إنه لا توجد قوانين لحماية البيانات.[12]

على الرغم من أن بالإمكان تسجيل المواد والإبداعات الخاصة بك في المكتبة الوطنية، وهي تحت حماية القانون رقم 22 لعام 1992 الذي يعترف بإنتاج الفنانين والكتاب وأعمال البرمجة والمسرح والخطب والندوات والتأليف الموسيقي والإنتاج الموسيقي والعمارة والخرائط والبيانات.[13]

[12]6 www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?year=1993&no=10http://

[13] مصطلح يستخدم في القانون للإشارة إلى الحاجة إلى ترجمة النصوص الهامة الخاصة بعجائب الدنيا.

في حين يحظى الموضوع بالكثير من الاهتمام مع بذل الحكومة الكثير من الجهود الرامية لفرض القانون، إلا أن واقع الأمر يؤكد أن الغرامات ضئيلة جدًا لمواجهة تحقيق التوازن في الأرباح المكتسبة من الأعمال التجارية مثل تأجير ومبيعات الأقراص الرقمية DVD التي شهدت ازدياداً ملحوظًا في السنوات العشر الأخيرة.

بالإضافة إلى ذلك، وضمن المؤسسات التعليمية، قد لا يكون الأساتذة الجامعيون مدركون جيداً للآثار المترتبة على عملية القرصنة بل وقد ينخرطون في هذه العملية خلال عملهم، كذلك الأمر بالنسبة للطلبة الجامعيين الذي يزالون لا يفهمون الآثار القانونية لمسألة الانتحال، الأمر الذي يدل على مدى الضعف في تنفيذ القانون.

5.1.10- قوانين اللغة

يندرج قانون اللغة رقم 2634 /1967، في إطار وزارة التعليم التي تنظم استخدام اللغة العربية وتبقيها مستحدثة بالتعاريف الفنية والعلمية والأدبية. كما تحاول المحافظة على سلامة اللغة وحداثتها من خلال إصدار قواميس اللغة العربية ليتم استخدامها كمصدر للمراجع. ويتم القيام بهذا من خلال البحوث والكتابات والنشر والترجمة لعجائب العالم،[14] وتوزيع تلك المطبوعات على النحو المبين على الموقع الإلكتروني للوزارة، فضلاً عن نشر المصطلحات الجديدة من خلال كل وسائل الاتصالات الممكنة. وأخيراً، تصدر الوزارة دورية باسم مركز اللغة العربية الأردني كطريقة أخرى لرصد اللغة العربية وتحديثها.

كما تُعتبر وزارة الثقافة مسئولة عن نشر اللغة العربية حيث يتم تعريفها في سياق الدين الإسلامي والهوية العربية الجماعية.

5.2- التشريعات الخاصة بالثقافة

لا توجد تشريعات معينة خاصة بالثقافة، حيث يأتي ذكر الثقافة في الأجندة الوطنية فيما يتصل بالتعليم، والميثاق الوطني.

5.3- تشريعات خاصة بالقطاع

5.3.1- الفنون البصرية والتطبيقية

يمثل الفنانين البصريين في رابطة الفنانين، وهي مسجلة في وزارة الثقافة. ويُقبل أعضاء الرابطة من خلال تقديم طلبات الانضمام إلى الرابطة، ويجب أن يمتلكوا المؤهلات التعليمية الضرورية في الفنون الجميلة وتاريخ الفن أو غيرها من مجالات الدراسة المرتبطة بالفنون البصرية. كما يتعين على المتقدمين تقديم مجموعة من الأعمال لتقوم اللجنة بمراجعتها وذلك بغية الحصول على العضوية في الجمعية. ومن المتوقع أن يدفع الأعضاء رسوم سنوية تبلغ 20 دينار أردني تذهب لتغطية التكاليف وتنظيم الفعاليات في الجمعية. والرابطة مسئولة عن نشر الفنون البصرية محليًا ودوليًا، وهي أداة ترشيح تمر من خلالها الدعوات الرسمية من وزارة الثقافة وسفارات الأردن في الخارج أو السفارات المحلية في الأردن أو وزارات الخارجية الدولية وغيرها إلى الفنانين. بيد أنها لا تقدم أية حماية أو فائدة للفنانين كالتأمين الصحي أو الضمان الاجتماعي. وطبقًا لمقابلة مع مدير المتحف الوطني، الدكتور خالد خريس، وهو أيضًا مدير سابق لرابطة الفنانين، فإن عدد أعضاء الرابطة يتناقص، وكثير من الناس يختارون عدم تجديد عضويتهم، حيث يشعرون أنه ليست هناك فائدة من الرابطة. وقد أضاف الدكتور خريس أن هناك حاجة إلى رابطة تمثل حق الفنانين في الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد.

5.3.2- فنون الأداء والموسيقى

تتبع نقابة الفنانين الأردنيين إلى وزارة الثقافة وتحكم نشاطات الممثلين والدراميين (والمهن الأخرى المشاركة في أعمال الدراما)، والمنتجين (من غير المحدد ما إذا كانت تشمل منتجي السينما)، والموسيقيين والمغنيين والمؤلفين، إضافة إلى أي مهنة أخرى يقرها الوزير. وحتى يمكن الانضمام إلى النقابة، يحتاج المهني إلى تقديم طلب لتتم الموافقة عليه من مجلس

14www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?year=1993&no=10http://

النقابة. ويحتفظ المجلس بالحق في رفض الطلبات. ويعد المهنيون الذين يعملون في المجال من غير المسجلين في النقابة غير شرعيين وقد يتم تغريمهم مبلغ يتراوح بين 300 و 500 دينار أردني إذا زاولوا المهنة دون تسجيلهم وقبولهم في النقابة.

دور النقابة هو تطوير تعريف الفنون في الأردن ونشره وتشجيعه، وتفعيل المشهد الثقافي المحلي والفنانين من خلال التعاون مع الهيئات الحكومية الرسمية، وزيادة مستوى الإنتاج الفني والمساهمة في المهرجانات والبرامج الثقافية في الأردن، وعلى المستوى الدولي، وضمان حرية الفنان. وأخيراً، إنشاء صندوق للتقاعد من أجل الفنانين. تتمتع نقابة الفنانين بالاستقلالية فيما يتصل بمصروفاتها، وتتم إدارتها بواسطة مجلس إدارة منتخب.

القوانين التي تحكم نشاطات النقابة مفصلة تفصيل دقيق فيما يتصل بأعمال الموظفين ومجلس الإدارة. والأهداف والأغراض غامضة، كما هو الحال في غالبية المؤسسات.

5.3.3- التراث الثقافي

تحدد وزارة السياحة والآثار التراث بوصفه تراثًا معماريًا وحضريًا. ويشمل تعريف "الحضر" حسبما ورد في الوزارة أي أثر يشير إلى حدث تاريخي، ويشير لفظ التراث المعماري إلى البنايات والميادين والنسيج الحضري الذي يحدد هوية مدينة ما. وبموجب قانون التراث الثقافي، تخضع المباني التي يعود تاريخها إلى 1750 قبل الميلاد إلى الحماية في الأردن ويتم تحديد تلك المواقع الأثرية، ولا يسمح أن يلحق بها أي تدمير جزئي أو كلي أو تشويه. وأي انتهاكات يتم مجازاتها بالحبس لمدة تصل إلى أربعة أشهر أو الغرامة أو الاثنين معًا، أو فرض غرامات تبدأ من مبلغ 400 دينار أردني، حتى 5000 دينار، اعتماداً على طبيعة الانتهاك.

أخذًا في الاعتبار أن الأردن لديها تراث تاريخي يعود إلى العصر الحجري، فإن القانون يركز بوضوح على التاريخ الحديث للأردن والهويات التي تكونت من القرن الثامن عشر فصاعداً. وهذا يمثل مشكلة رئيسية في حماية المواقع التاريخية.

ليس هناك ذكر للتاريخ أو الثقافة غير الملموسة، وهي التي تتناولها المنظمات غير الحكومية الأخرى مثل اليونسكو وليس من قبل الحكومة. تمتلك المؤسسات مثل صندوق الملك عبد الله للتنمية برنامج خاص لحفظ التراث ونشره دون أن يشير تحديداً إلى التاريخ غير الملموس، ولكن تدل القراءات في البرامج التي تدعمها إلى تغطية هذا المجال. إضافة إلى ذلك، انخرط المركز الثقافي الفرنسي (المعروف حالياً بالمركز الفرنسي) في مشاريع الحفاظ على التاريخ غير الملموس في مجال الموسيقى الشعبية على سبيل المثال.

5.3.4 الأدب والمكتبات

في إطار الدستور، تصف القوانين مسئوليات مديريات المكتبات التي تندرج في إطار ولاية / توكيل وزارة الشباب. وتتضمن الموارد المكتبية الكتب والمجلات والصحف والصور والخرائط والأفلام، إضافة إلى الميكروفيلم والتسجيلات الصوتية واللوحات، وأي مواد تتصل بالمديرية. والهدف من مديرية المكتبات هو إنشاء وإدارة مكتبات قومية، وإقامة إدارات مسئولة عن التوثيق والمعلومات والأرشفة، وإقامة نظام للعمل والإدارة بالمكتبات، والعثور على سبل لإحياء الثقافة، إضافة إلى التنسيق بين المكتبات الأخرى في المنطقة وعلى المستوى الدولي.

إضافة إلى المكتبة الوطنية، تمتلك بلدية عمان الكبرى شبكة من المكتبات تنتشر في جميع أرجاء مدينة عمّان وتم تحديد إداراتها بموجب قانون المديريات. تسعى هذه المكتبات لتحقيق الأهداف الإحدى عشر التالية: تشجيع المواطنين على تحسين معلوماتهم العامة وقضاء أوقات فراغهم في المكتبة، ودعم المواهب في كل المجالات ونشر إنجازاتها للعموم. كم أن ثمة إقرار بالحاجة إلى تفعيل المكتبات للاستخدام العام، وألا يكون الغرض من المكتبة بمثابة أرشيف للمواد فقط، حيث إنه من المهم إتاحة تلك المواد للجمهور. من المتوقع أيضًا وضع لائحة بالبرامج التي من شأنها تشجيع مشاركة الجمهور التي تؤدي إلى تنمية معارفهم.[15]

15http://www.shoman.org/en/library.aspx

لا توجد أية إشارة في هذا التوصيف على فهم التغيرات التي طرأت على عملية نشر المعلومات وإمكانية الحصول على المعرفة من خلال شبكة الإنترنت، وكيف يمكن لهذه المسألة أن تغير من استخدام المكتبة كمكان لبناء المعارف والمهارات. وبالتالي، تميل العديد من المكتبات التي تحكمها بلدية عمّان إلى تقديم البرامج الأساسية من ورش عمل وفعاليات، وعادةً ما يتم استخدام مكتبة الكتب لإشراك الأطفال الصغار في عملية التعلم وذلك في سنواتهم الأولى.

توصف المكتبة كمكان يمكن للناس قضاء وقت الفراغ فيه، وليس كجزء ضروري للتعليم. ليس هناك ذكر للعلاقة بين المكتبة والمدرسة أو الجامعة. تم في مرحلة ما تعويض نقص الموارد في مدينة عمان بالمبادرات الخاصة لمؤسسة عبد الحميد شومان، والمكتبات العامة مع الحد الأدنى لرسوم العضوية السنوية التي وفرت العديد من المراجع الحديثة ويتم استخدامها على نطاق واسع من قبل شرائح مختلفة من الجمهور.

"أنشئت عام 1986، مما يتفق وأهداف مؤسسة عبد الحميد شومان، والتي تهدف إلى دعم البحث العلمي وإقامة مكتبة حديثة تتضمن مصادر مختلفة للمعلومات في أفرع المعرفة المختلفة، وتوفير تلك المصادر للباحثين وعامة القراء. وقد افتتحت المكتبة رسمياً في1986/1/8... أخذًا في الاعتبار المكانة التي وصلت إليها، فقد ذكرها صندوق النقد الدولي عام 2002 كمكان لإيداع المنشورات الخاصة بالصندوق، وفي نهاية نفس العام، كمكان لإيداع قواعد بيانات الصندوق."[16]

ويتيح لنا هذا أن نستخلص أن مكتبة شومان اكتسبت المزيد من التقدير والثقة عالمياً.

أطلقت الملكة رانيا عبد الله الثاني مشروع مهرجان "القراءة للجميع" في عام 2008 وذلك بالتعاون مع وزارة الثقافة التي نشرت 48 كتاباً جديداً من 270,000 نسخة سنوياً في مختلف المواضيع بما في ذلك الفنون والثقافة والعلوم والدين .في عام 2009 أعلنت بلدية عمان الكبرى خطتها لبناء مكتبة وطنية جديدة ضمن مبنى البلدية في وسط المدينة. لا تتوافر الكثير من المعلومات الحديثة حول هذا المشروع.

5.3.5- العمارة والبيئة

تتولى وزارة البيئة وضع القوانين التي تتعلق بالبيئة وهي تحكم من خلال القوانين الداخلية الخاصة بالتلوث الهواء والماء (بما فيها الحياة المائية) والطبيعة (بما فيها التنوع البيئي)، والأرض. إضافة إلى ذلك، هناك قوانين داخلية خاصة بإدارة النفايات، بما في ذلك وجود المواد الخطرة والضارة. والوزارة مسئولة عن وضع الخطوط الإرشادية للحفاظ على البيئة بما في ذلك إصدار التصاريح، وإجراء البحوث البيئية في المواضيع ذات الصلة، ووضع الخطط الطارئة، وإبرام الاتفاقيات الدولية مع المنظمات المماثلة. ويمكن للوزارة الحصول على تمويل إضافي محلي ودولي.[17]

يتضح العمل الأكثر فعالية في مجال صون البيئة وحمايتها في الأردن في الأعمال التي تقوم بها القطاعات غير الحكومية حيث يبدو ذلك جلياً من خلال عمل المنظمات مثل الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ومؤسسة نهر الأردن. وقد قامت كلتا الجهتين بوضع المشاريع البيئية المستدامة التي تشمل المشاريع المستدامة اقتصادياً لحماية الحياة البرية التنوع الحيوي، فضلاً عن الفوائد الاقتصادية التي تعود على المجتمعات في إطار مشاريع السياحة البيئية. وتشمل الأمثلة عن هذه المشاريع الناجحة محمية ضانا الطبيعية التي فازت بالعديد من الجوائز الدولية ومشاريع الحرف اليدوية في وادي فينان وبني حميدة. وبالرغم من ذلك، فإن القانون الذي يمكن بموجبه تسجيل الشركات غير الربحية من أجل الحصول على التمويل اللازم والبدء بإدارة المشاريع في هذا المجال قد مكّن العديد من المنظمات الصغيرة من العمل دون خضوعها للمراقبة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي – إضافة إلى الفساد – إلى إلحاق الضرر بهذا المجال أو تخلفه على أقل تقدير.

تندرج حماية التراث العمارة في نطاق إدارة وزارة السياحة والآثار التي تنص على أن الأبنية التي تم بنائها بعد عام 1750 هي تحت حماية الوزارة طالما أنها تتوافق وقانون الآثار رقم 12 لعام 1988.[18]

16 www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?year=1993&no=10http://

17 www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?year=1993&no=10http://

18 الدليل الميداني للأردن، معاني، جرير، 2008، Maani.us

يحدد القانون التراث المعماري على أنه أي موقع أو بناء أو ميدان أو عناصر تحمل قيمة تاريخية أو ثقافية. ويُعرف التراث الثقافي على أنه أي شخص أو حيوان ترك أثرًا له خلال فترة مدتها أربعة آلاف وخمسمائة سنة. تلك المواقع والأشياء موثقة وتقوم الوزارة بحمايتها.

إن التحدي الذي يواجه المحافظة على الآثار والعمارة في الأردن هو ذو شقين رئيسيين. فمن جهة، الأردن لديه تاريخ معماري يعود إلى القرن الحادي عشر قبل الميلاد، ويتضمن مواقع من العصر البرونزي.[19] حيث تقع العديد من المواقع خارج الإطار الزمني الذي تحميه الوزارة، وعدم تسجيل كثير من تلك المواقع والأعمال في جميع أنحاء البلاد يعني فقدان الكثير منها في البناء وخصوصًا تلك الموجودة في المدن، أو تعرضها للسرقة إذا ما تم اكتشافها وتأكيد قيمتها الثمينة. في حين ينص القانون على وجوب إبلاغ وزارة السياحة والآثار بكافة القطع الأثرية التي يتم العثور عليها أثنا القيام بعمليات البناء، إلا أن الإعلان عن هذه القطع الأثرية إلى السلطات قد يؤدي إلى تعثر خطط البناء، الأمر الذي دفع بالناس إلى التخلص بسرعة وهدوء من الكشوفات التي عثروا بطريقة أو بأخرى دون التصريح بها للوزارة. من ناحية أخرى، تفتقر وزارة السياحة والآثار – وهي المسئولة عن حماية تلك القطع والكشوفات الأثرية – إلى الموارد الكافية لجمع التراث التاريخي الواسع والمواقع الأثرية وتوثيقها وحمايتها وإدارتها.

من المهم أيضًا إضافة التعليم والثقافة إلى هذه المعادلة. هناك القليل من الاهتمام والمعرفة أو التعليم الذي يرفع مستوى الوعي حول أهمية التاريخ القديم وصلته الوثيقة بالحاضر.ومن الأمور الأخرى التي تشكل تهديدًا للتراث المعماري، ازدياد أعمال التنمية والبناء في المدن خلال القرن المنصرم. تعود ملكية العديد من المباني إلى القطاع الخاص، ونظرًا لارتفاع قيمة العقارات وأسعار المضاربة، اختار العديد من المالكين هدم المباني القديمة لصالح الفرص الاستثمارية وقد ساد هذا الوضع في المدن الكبرى على وجه الخصوص منذ منتصف التسعينيات ، أعقب ذلك موجة كبيرة أخرى في عام 204 (مع تدفق اللاجئين العراقيين). أما بالنسبة للقوانين فهي إما غير موجودة أو غير مدعومة، وفي بعض الحالات لا يتم الالتزام بها بسبب الفساد السائد.

5.3.6- السينما والفيديو والتصوير الفوتوغرافي

تعمل نشاطات الصناعة السمعية البصرية من خلال الهيئة الملكية الأردنية للأفلام، والتي تم تحديد أدوارها كما يلي:

"أنشئت الهيئة الملكية الأردنية للأفلام في يوليو 2003، ومهمتها المساهمة في تطوير صناعة سمعية بصرية أردنية، منافسة ودولية من خلال تنمية القدرات البشرية والفنية والمادية. إضافة إلى ذلك، تقدم دعمًا متكاملاً للإنتاج المحلي والإقليمي والدولي. والهيئة هي هيئة حكومية مستقلة ماليًا وإداريًا، يترأسها مجلس من المفوضين، على رأسه الأمير علي بن علي الحسين."[20]

ولا تتوقف النشاطات التي تتولها على المشاركة المباشرة في صنع وإنتاج الأفلام، ولكنها تشمل التلفزيون والإذاعة والإعلانات والتصوير الفوتوغرافي والكرتون والرسوم المتحركة وألعاب الكمبيوتر. والهيئة مسئولة عن الترويج للأردن كمكان لتصوير الأفلام، وبالتالي تسهيل إنتاج الأفلام، بما فيها إصدار تصاريح التصوير ودخول المعدات وتوظيف فرق الإنتاج المحلية وغير ذلك.

تعمل الهيئة بالتزامن في بناء القدرات المحلية في الصناعة بغرض خلق فرص عمل للمهنيين المحليين من خلال الإنتاج والإقليمي والدولي، في جميع أوجه الصناعات السمعية والسمعية البصرية.

القانون الذي تعمل في ظله الهيئة يتيح حرية لها قدرًا أكبر من الحريات مما هي متاحة للهيئات الرسمية الأخرى في الأردن. تدار الهيئة بواسطة مجلس من المفوضين، يتم تعيين رئيسه من قبل سمو الأمير علي بن الحسين. الذي يقوم بدوره بتعيين المدير.

---

19 www.rfc.com

20 http:// www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?year=1993&no=10

يمكن للهيئة أن تعين الموظفين المحليين أو الدوليين، بينما يمكن للجهات الأخرى تعيين الأردنيين فقط. وتأتي الميزانية السنوية من مخصصات الحكومة، إضافة إلى التمويل الدولي. كما يمكن للهيئة إنشاء شركات تعمل في نفس مجال عمل الهيئة.

ومما يستحق الذكر أن الهيئة مستقلة عن أي وزارات أخرى ذات صلة، إضافة إلى تأسيسها بواسطة عدد مختار من الأشخاص الذين عملوا في المجال، كما أن المشاركة الشخصية للملك عبد الله الثاني في تكوين الهيئة جعلت نشاطاتها مميزة عن الهيئات الرسمية الأخرى. وقد لعبت الهيئة دوراً في جذب شركات الإنتاج العالمية للتصوير عن الأردن، الأمر الذي كان له أثراً هاماً في بناء القدرات وإضفاء الطابع المهني على هذه الصناعة وخلق المزيد من فرص العمل. كما تعاونت الهيئة الملكية للأفلام مع جامعة جنوب كاليفورنيا في إنشاء مدرسة السينما على مستوى الماجستير في مدينة العقبة ومعهد البحر الأحمر للفنون السينمائية الكائن في مدينة العقبة والذي عمل بين عامي 2008-2011 قبل اندماجه مع معهد SEA في عام 2012.

كما دعمت الهيئة الملكية للأفلام مبادرة نادي الأفلام التي ركزت حصراً على بناء القدرات لهذا القطاع من خلال العديد من البرامج المحلية والإقليمية والدولية. ويُعتبر برنامج "الراوي" المخصص لكتاب السيناريو في الوطن العربي من أكثر البرامج نجاحاً على الإطلاق. ويمكننا القول عموماً أن مجال الصناعة السمعية والمرئية قد شهد تطوراً كبيراً منذ عام 2004 وذلك نتيجة لهذا البرامج والمنظمات المختلفة.

وتشمل المنظمات والمبادرات الأخرى في مجال السينما والتصوير الفوتوغرافي: "دارة التصوير" وهي جمعية مستقلة غير حكومية تهدف إلى تحفيز وإلهام وتقديم الفن ومهنة التصوير والتقنيات الحديثة إلى المصورين الهواة والمحترفين في الأردن مع المرافق التالي: الغرفة المظلمة، الأستوديو، المكتبة، قاعة المحاضرات والمعارض.

كما أطلق المعهد الفرنسي في عمّان مهرجان الصورة في عام 2011 وهو مهرجان سنوي يشمل على التصوير ولأفلام والفيديو.

5.3.7- الصناعات الثقافية

في حين لا يعترف القانون الأردني بهذه الصناعات الإبداعية، بُذلت الكثير من الجهود المستقلة لتحديد مشاكل هذا المجال واحتياجاته وذلك من خلال منظمة "أردن مُبدع" – وهو منصة للأفكار البصرية وجزء من مشروع EUNIC MENA للصناعات الإبداعية تنفذه مجموعة معاهد الثقافة الوطنية في الإتحاد الأوروبي في الأردن (المجلس الثقافي البريطاني، المعهد الفرنسي، معهد غوته، معهد سرفانتس، جمعية دانتي أليغري) وبدعم من بعثة الإتحاد الأوروبي في الأردن. بدأت هذه المنصفة من خلال اجتماع تم عقد في عام 2012 للشخصيات والمنظمات الإبداعية في الأردن وغيرها من المنظمات من مختلف البلدان في العالم العربي وذلك بهدف إظهار التنوع في الصناعات الإبداعية وتصوّر السبل الملائمة لتشجيع الابتكار وتحفيز روح المبادرة وتطوير أسواق جديدة. في عام 2012، نظم المشروع منتدى في شهر مايو ف منطقة البحر الميت في الأردن إلى جانب برنامج للمحادثات والمسارات الإبداعية والعروض التوضيحية وورش العمل. في عام 2013 واصل المشروع أنشطته مع مزيد من التحليل العميق للتحديات والحلول المقترحة كما اقترحها المنتجين المبدعين أنفسهم وذلك من خلال سلسلة من جلسات مجموعات الاهتمام الخاصة بقطاعات هذا المجال. تم نشر نتائج مجموعات الاهتمام باللغتين العربية والإنجليزية طباعةً (بهدف تحميلها على الإنترنت قريباً) حيث جرى استخدامها لصياغة سلسلة من ورش العمل التي تركز على مواضيع محددة، فضلاً عن ندوة خلُصت إلى نتائج استنتاجات ذلك العام.

5.3.8- الإعلام الجماهيري

التلفزيون والإذاعة

يحدد قانون التلفزيون والإذاعة بشكل رئيسي الإطار الذي تعمل ضمنه المنظمات في هذا القطاع، وتتضمن القائمة ما يلي: المنظمات المسئولة عن إنشاء محطات التلفزيون والإذاعة، وشراء المعدات اللازمة لقيام بذلك، وبث مختلف المحطات، وإجراء أي اتفاقيات ذات صلة (غير محدد ما هي أو مع من). وأخيراً، "أي أعمال تتصل بمسئوليات المنظمة."

قامت وزارة الثقافة في العام 2015 بإطلاق مشروع ثقافي ضمن سياساتها الثقافية باسم "ومضات ثقافية" وهو مشروع يتضمن التعاون مع وسائل إعلام مرئية ومسموعة والكترونية محلية ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي للتعريف بمثقفين ومبدعين محليين ودعمهم والتوجه للتفاعل معهم ومع منتجاتهم الفنية والأدبية.

يمكن تلخيص النقاط الأساسية المحددة في القوانين التي تحكم القطاع فيما يلي:

- تمارس الصحافة عملها بحرية وتقدم المعلومات الخاصة بالمواضيع المختلفة في إطار القانون وتتم إلى الموضوعية وانتهاك الخصوصية وخرق حقوق الإنسان

- تعرّف حرية الصحافة بأنها الحصول المعلومات ذات الأهمية للوطن إضافة إلى شكل من أشكال التعبير عن الرأي حيث تُعتبر الهيئات الرسمية مسئولة عن توفير المعلومات اللازمة لتسهيل عمل الصحفيين وفي كل الأوقات يتمتع الصحفيون بحق المحافظة على سرية مصادرهم ما لم يكن هذه المصادر مطلوبة للتقديم إلى المحكمة.

- يتم إصدار التصاريح للأحزاب السياسية ومجلس الوزراء إضافة إلى المواطنين الأردنيين ممن يستوفون المتطلبات القانونية والمالية اللازمة. وتشمل المحتويات التي لا ينبغي نشرها بشكل رئيسي على الأفكار التالية: الأخبار التي تخص الملك والعائلة المالكة بصورة سلبية، الأخبار المتعلقة بالقوات الخاصة التي لم يتم نشرها عبر مكاتبها الصحفية الخاصة، تدنيس / التشهير بالأديان التي تقرها الدولة، ونشر المعلومات التي من شأنها أن تؤدي إلى تعميم السلوكيات غير الأخلاقية أو تلك التي قد تهدد الوحدة الوطنية أو المعلومات الحكومية السرية أو المعلومات التي قد تؤثر على العلاقات الدولية.[21]

لا تحدد القوانين بشكل صريح وواضح ما يمكن اعتباره "خطراً على الوحدة الوطنية" أو المعلومات التي يمكن اعتبارها "سلبية" فيما يتعلق بالعائلة الحاكمة، مما يترك الأمر مفتوحاً أمام التفسيرات الشخصية للأفراد. وفي هذا السياق فقد انخرط موقع الصحافة الشعبية ibr.org7 الذي حجبه قسم الصحافة والنشر الأردني بشكل فعال في إعداد التقارير حول القوانين التي تحكم حرية الصحافة حيث عمد إلى إنتاج المعلومات المقترنة بالرسوم البيانية كأداة لنشر الوعي بخصوص هذه المسألة.

هناك 35 صحيفة يومية (إلكترونية ومطبوعة، أسبوعية ويومية) في الأردن[31]. تسيطر الحكومة على أسهم في غالبية الصحف واسعة الانتشار (53% من صحيفة الرأي، و35% من الدستور). التلفزيون الأردني هي المحطة التي تديرها الدولة، حيث توجد قناتان، واحدة محلية والأخرى فضائية. وتشمل القنوات الأخرى قناة أيه تي في (والتي لم تبدأ البث بعد منذ حظرها عام 2007 - ستلي المزيد من التفاصيل فيما بعد)، قناة "نورمينا" وقناة "رؤيا" التي افتتحت حديثًا. حتى عام 2007، كان هناك 15 تصريحًا لمحطات أف.أم.، ولكن محطة واحدة لها حق بث الأخبار والبرامج السياسية. أما بالنسبة للمدونات، فلم يتم الاعتراف بها أو تعريفها في قانون الصحافة والإعلام في الأردن مما يدل على أن الحكومة لم تقم (ولغاية) عام 2012 بالاعتراف بهذه الوسيلة بوصفها شكل من أشكال التواصل، إلا أن عدداً كبيراً من المدونات والمواقع النشطة على الإنترنت تغطي مجموعة واسعة من الموضوعات، بما فيها القضايا الاجتماعية والسياسية. وحتى عام 2012، خضعت تلك المدونات لرقابة قليلة. وعقب موجة الاحتجاجات العالمية التي اندلعت في عام 2011، ألغت السلطات الأردنية الرقابة على محتويات وسائل الإعلام الإلكترونية إظهار حرية التعبير. إلا أن الحكومة أصدرت قانوناً في عام 2012 لمراقبة وسائل الإعلام الإلكترونية الذي جُوبه بموجة احتجاجات كبيرة لإيقاف العمل بقانون الرقابة الجديد، لكن الحكومة أغلقت عددً من المواقع الإلكترونية تحت ذريعة نشرها محتويات مخالفة للقانون.

"يُلزم القانون الجديد المواقع الإلكترونية بالحصول على رخصة مزاولة المهنة من دائرة المطبوعات والنشر الذي يستلزم بدوره أن يكون مدير التحرير في الموقع مسجلاً في نقابة الصحفيين لمدة لا تقل عن أربع سنوات. ومن الواضح أن هذه السياسة إنما تهدف إلى تشويه سمعة الكتّاب والمدونين خارج المؤسسة الصحفية الموجودة في الأردن. كما يحمل القانون الجديد المحررين كامل المسئولية عن كافة المحتويات والتعليقات الواردة في المقالات المنشورة على الموقع. انصاع عدد قليل من المواقع الإخبارية الإلكترونية للقانون الجديد وسعوا للحصول على التراخيص من دائرة المطبوعات والنشر من أجل استعادة مواقعها على شبكة الإنترنت. في المقابل رفض العديد من المواقع فكرة التقدم بطلب للحصول على هذه التراخيص من

[21] http://www.jordanwatch.net/ ، باير واردام، جوردوووتش، 24 أغسطس 2007.

حيث المبدأ وطوروا أساليب التحايل على الرقابة بدلاً من ذلك، مستخدمين مواقعهم الخاضعة للرقابة كفرصة لنشر المزيد من الوعي وحشد المزيد من الدعم ضد القانون المذكور"

وبينما يعلن الدستور حرية الرأي، كما جاء في المادة 15، فإن الواقع أن تلك الحرية حرية مختلفة في الإعلام. وطبقًا لتقارير كل من اليونسكو و المنظمة الدولية للنظم الانتخابية في عام 2007، يبين ما يلي وضع الإعلام في الأردن.

"تخضع الصحافة بوجه عام في الأردن إلى سيطرة الحكومة، وتدعم مصالحها. ويعطي القانون مجلس الوزراء سلطة سحب التصاريح الخاصة بوسائل الإعلام. وفي الأردن، يُعد من غير القانوني أن يستثمر غير الأردنيين في الصحافة، ولا تملك الحكومة سلطة إغلاق الصحف أو الحجز على أصولها دون تصريح من القضاء. وقد كان تطبيق ذلك القوانين بدافع سياسي وعشوائي، ومن منطلق سوء استغلال السلطة."

مثال جيد لسوء استخدام السلطة هو حالة محطة أيه تي في، والتي تم إيقافها قبل يوم من موعد انطلاقها. "وقد جاء قرار اللجنة السمعية البصرية بإيقاف انطلاق أول محطة تلفزيون مستقلة في الأردن (تلفزيون الغد)، والتي حققت نجاحًا مدويًا خاصة وأن القرار قد وقّع عليه فيصل شبول، القائم بأعمال رئيس اللجنة السمعية البصرية، ورئيس تلفزيون الأردن، المنافس الرئيسي لـ أيه تي في."[22] ولم يتم نشر إيضاحات بشأن الأسباب التي أدت إلى اتخاذ هذا الإجراء القاسي.

بعد إلغاء وزارة الإعلام، قام المجلس الأعلى للإعلام بمتابعة وسائل الإعلام. وتتولى الوكالات الأمنية مراقبة وسائل الإعلام، وهي مسئولة أيضًا عن متابعة محتوى الإعلانات. ونتيجة لعدم وجود هيئة مركزية لمتابعة وسائل الإعلام، أصبحت سلطات مختلفة مشتركة في الأمر، وبالتالي تمارس السلطة والرقابة.

تجدر الإشارة إلى التعديل الأخير لقانون المطبوعات والنشر في نهاية 2013 بخصوص المواقع الالكترونية الإخبارية والثقافية وغيرها وما يتعلق بترخيصها وفقا للقانون وتعديلاته، والذي تم تقديم طعن بخصوصه ضمن المادة 49 من القانون وفقًا لاعتراض المواقع الالكترونية عليه. حتى حزيران 2014 تم ترخيص 160 موقعا إخباريا منها و100 موقع متخصص. فيما بقي أكثر من 112 موقعا إخباريا محجوبا لأنها غير مرخصة، 97 منها لم يعد موجودا (لغاية تشرين الاول 2014) فيما استمر 15 موقعا آخرا بالعمل رغم الحجب، نصفها مواقع إخبارية غير أردنية أو عربية والبقية اختارت الاستمرار مستعينة بمنصات إلكترونية أخرى للوصول لجمهورها.[23]

"بينما نادرًا ما يعاني الصحفيون من سوء المعاملة البدنية، فإن كثيرين منهم يخشون المهام الرسمية ويتلقون تهديدات من الوكالات الأمنية. تقديم الصحفيين إلى المحاكم أسلوب مستخدم بكثرة لإرهابهم. منذ عام 1993 حتى عام 2004، كانت هناك 300 قضية ضد الصحفيين. وقد أقامت الحكومة الأردنية نصف تلك القضايا على الرغم من أنها لم تكن ناجحة في 90% منها. لا شك أن المحاكم المدنية لم ترسل صحفيًا واحدًا إلى السجن. تلك الإحصائيات مؤشرات قوية على أن حكومة الأردن تسيء استخدام سلطاتها، وتستخدم قانون الإعلام بطريقة عشوائية من أجل تحقيق أغراضها السياسية، بما فيها الرقابة. كما أنها تشير أيضًا إلى أن المحاكم تحاول المحافظة على سيادة القانون."[24]

وفي نغمة أخرى تشير إلى حرية حركة الصحفيين.. "يعطي القانون الحالي الحكومة الحق بمحاكمة الصحفيين في محاكم أمن الدولة العسكرية، كما لا يضمن حق الحصول على المعلومات ويزيد من فرص المحاكمة السياسية نتيجة نشر المواد المثيرة للجدل"، يقول منصور من مركز الدفاع عن الصحفيين. يخول القانون الحالي السلطات باحتجاز الصحفيين وتغريمهم ما بين 20,000 و 27,000 دينار أردني عن الانتهاكات الصحفية بما في ذلك تهم "التحريض"

وبينما تم على نطاق ضيق إيقاف سلوك الشرطة وقوات الأمن تجاه الكاميرات والأشخاص (المصورين الفوتوغرافيين الهواة) الذين يلتقطون الصور الفوتوغرافية في أرجاء المدينة، حيث كانوا يمنعون من ذلك تحت إدعاء أنه "مخالف للقانون." هذا

[22] تقرير مقارن عن حالة الإعلام في مصر والأردن ولبنان والمغرب. د. ساسين عساف، البروفيسير كيث هنرسون (محرر لغة أنجليزية)، المنظمة الدولية للنظم الانتخابية، مايو 2007، اليونسكو، المركز العربي لتطوير سيادة القانون والأمانة.

[23] http://7iber.com/2014/11/news-websites-licensing-in-jordan/#hcq=pDiqiBp

[24] تقرير مقارن عن حالة الإعلام في مصر والأردن ولبنان والمغرب. د. ساسين عساف، البروفيسور كيث هندرسون (محرر لغة إنجليزية)، المنظمة الدولية للنظم الانتخابية، مايو 2007، اليونسكو، المركز العربي لتطوير سيادة القانون والأمانة.

النوع من السلوك منتشر في الأردن، ويطرح أسئلة عن حقوق وسائل الإعلام، وهو مثال جيد للاتجاه العام للحكومة تجاه الصحفيين.

5.3.9- التشريعات الخاصة بالفنانين الذين يعملون لحسابهم

ليست هناك إشارة إلى اعتراف التشريعات بالفنانين الذين يعملون لحسابهم.

5.3.10- مجالات أخرى لتشريعات ذات صلة

لا توجد

6- تمويل الثقافة

6.1- نظرة عامة مختصرة

توزع الوزارة نفقاتها وفق العناوين الثلاثة التالية: الرواتب والأجور التي تستحوذ على 14.6%، المركز الثقافي الملكي الذي يُخصص له 31.7%، ويتم تخصيص الباقي71.7% للتنمية الثقافية. أدناه تفاصيل حول توزيع الموازنة الذي يحدد النفقات منذ عام 2009 ولغاية 2014، ومن ثم توزيعها إلى الموازنات التي تستهدف الشباب والنساء.

موازنة الفصل 3001 - وزارة الثقافة
لعام 2012 موزعة حسب البرنامج

(بالدينار)

البرنامج	الوصـــــــف	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	إجمالي النفقات
4901	الإدارة والخدمات المساندة	1,083,500	70,000	1,153,500
4905	التنمية الثقافية	772,000	4,905,000	5,677,000
4910	المركز الثقافي الملكي	734,500	350,000	1,084,500
	المجموع	2,590,000	5,325,000	7,915,000

إجمالي النفقات لعام 2012 موزعة حسب البرامج

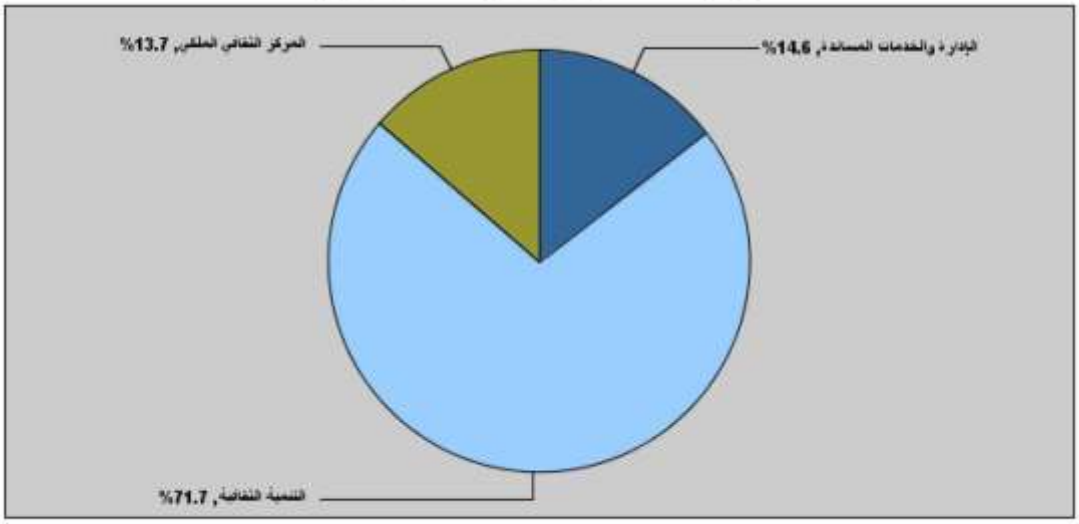

المخصصات المقدرة للإناث موزعه حسب البرامج للسنوات 2010 - 2014

البرنامج		2010	2011	2012	2013	2014
4901	الإدارة والخدمات المساندة	375000	385000	399000	412500	423000
4905	التنمية الثقافية	1079000	1173000	1232000	1264000	1264000
4910	المركز الثقافي الملكي	175000	215000	223500	230000	237000
	المجموع	1629000	1773000	1854500	1906500	1924000

المخصصات المقدرة للطفل موزعه حسب البرامج للسنوات 2010 - 2014

البرنامج		2010	2011	2012	2013	2014
4905	التنمية الثقافية	292500	330000	395000	450000	505000
4910	المركز الثقافي الملكي	30000	50000	55000	60000	65000
	المجموع	322500	380000	450000	510000	570000

6.2- الإنفاق العام على الثقافة للفرد

ليست هناك معلومات متوفرة. يمكن الإشارة فقط إلى تدني هذا المعدل بشكل عام خلال عام 2014 وعام 2015 إذا قورن بالأعوام الماضية، وهذا طبيعي نتيجة تراجع الظروف الاقتصادية العامة وقبوع الإنفاق على الثقافة في آخر سلم إنفاقات المواطن الأردني بشكل عام.

6.3- توزيع الإنفاق العام على الثقافة طبقًا للمستويات الحكومية

يبين الجدول التالي توزيع الإنفاق الحكومي / الوزاري المعنية بالشأن الثقافي

إجمالي كل وزارة	2009 (منتظر)	2008	2007	البند
227,847	81,150	91,150	55,547	التعليم
23,680	9,680	7,360	6,640	التعليم العالي
16,370	7,260	7,260	1,850	الثقافة
18,060	4,270	4,370	9,420	الشباب
285,957	102,360	110,140	73,457	الإجمالي طبقًا للعام

المصدر: تقرير الإنفاق السنوي 2007 – 2009 لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

من الواضح أن التعليم يحظى بأكبر ميزانية، وفي ظل التعليم، هناك ميزانيات مخصصة للثقافة، وهو مرة أخرى مصطلح يستخدم للإشارة إلى القضايا الوطنية، والإخلاص للدولة، ولا يشير إلى النشاطات الثقافية الإبداعية مثل المسرح أو الموسيقى أو الفنون البصرية. حتى النشاطات الاجتماعية والمدنية لا يأتي ذكرها أو تشملها النفقات. وفيما يلي توزيع إنفاق ميزانية التعليم والثقافة والشباب. وبينما حظيت ميزانيات الثقافة بزيادة كبيرة، شهد الإنفاق على برامج الشباب انخفاضًا خلال السنوات الثلاثة الماضية.

6.4- توزيع الإنفاق العام على الثقافة فيما يتصل بالإدارة والأصول والبرامج

التوزيع التالي يخص الإنفاق العام لوزارة الثقافة، خاصة وقد يظهر طبقًا للسنوات الثلاثة من 2007 الى 2009.

الإنفاق (بالألف دينار أدرني) كل عام للبرامج المختلفة لوزارة الثقافة، خلال تلك السنوات الثلاثة:

الإجمالي طبقا للبرنامج	2009	2008	2007	وزارة الثقافة
100	50	50	0	مجلس الفنون والثقافة
0	0	0	0	صندوق لدعم الفنون
30	15	15	0	بناء القدرة
75	25	25	25	تحويل معلومات الوزارة إلى معلومات رقمية

تطوير الثقافة من خلال الإنترنت	-	10	10	20
البنية التحتية والبنايات	1,230	5,000	5,000	11,230
إدارة الشهيد وصفي التل	100	50	50	200
النشاطات الفنية (المعارض، المراكز الفنية، المهرجانات...)	285	2050	2050	4,384
أرشيف الوثائق الأردنية	150	0	0	150
ثقافة التواصل والمجتمع	40	40	40	120
البرنامج الوطني لتطوير التواصل	20	20	20	60
الإجمالي طبقًا للعام	1,825	7,160	7,160	16,145

في إطار ميزانية / إنفاق وزارة التعليم، هناك ميزانية منفصلة بموجب المادة 5 توصف بأنها "تطوير الثقة الوطنية للطلاب في المملكة، وتقوية هويتهم كأردنيين وعرب ومسلمين وبشر". ويوصف هذا أكثر بأنه أسلوب لإرساء الولاء الوطني للطلاب، والانفتاح على الثقافات وتطوير وتنمية الدراسات المدنية والاجتماعية في البرامج المدرسية.

في نطاق توزيع الإنفاق على التعليم، هناك ميزانية منفصلة مخصصة للنشاطات المتصلة بالثقافة. فيما يلي الأرقام والنسب التي يتم إنفاقها على الثقافة في التعليم.

وزارة الثقافة	2007	2008	2009
إجمالي الإنفاق على التعليم	55,547	91,150	81,150
الإنفاق على تطوير الثقافة والهوية	50	1,000	1,300
نسبة هذا البرنامج إلى إجمالي الإنفاق	0,09%	1,09%	1,6%

المصدر: تقرير الإنفاق السنوي 2007 – 2009 لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

تهتم بعض برامج وزارة الشباب بشكل ما من النشاطات الثقافية، ولكنها مرة أخرى نشاطات قومية في طبيعتها ولا تهتم بأي شكل من أشكال الإبداع.

كل الأرقام بالألف دينار أردني

2009	2008	2007	وزارة الشباب
4,270	4,370	9,420	إجمالي الإنفاق
100	100	100	الإنفاق على الشباب والثقافة والإعلام
2,34%	2,28%	1,06%	النسبة من ميزانية الثقافة

بلغت قيمة المساعدات المالية الخارجية التي حصلت عليها الأردن في ٢٠١٤ المخصصة لمجالي التعليم والتعليم العالي مبلغ ٥٨,٨ مليون دولارًا أمريكيًا، وفي مجال القضاء والحكم الرشيد وحقوق الانسان والإعلام مبلغ ٢٧,٦ مليون دولارًا أمريكيًا.

طبقًا للبحث الذي أجراه الدكتور التل، فإن البرامج الثقافية تتضمن التراث الثقافي والقومية، وتفهم الثقافة العالمية، إضافة إلى الثقافات الوطنية والإسلامية والعربية المعاصرة. إضافة إلى ذلك، وتحت عنوان معلومات عامة، تندرج المعلومات العالمية واللغات الأجنبية (غالبًا الانجليزية)، ومعلومات عن القانون والتكنولوجيا والأيديولوجيات والمعلومات الطبية، وأخيرًا معلومات عن الفن والأدب. أخذًا كل تلك الموضوعات في الاعتبار، فإن الميزانية المخصصة لها صغيرة جدًا، والسؤال الذي يطرأ على الذهن أنه بعد توزيع التمويل على كل تلك البرامج الفرعية، كم سيتم إنفاقه حقًا، وهل سيكون فعالاً على أي مستوى؟

6.5- توزيع القطاعات

أدناه جدول يحدد النفقات الخاصة بمختلف البرامج في وزارة الثقافة.

موازنة الفصل 3001 - وزارة الثقافة موزعة حسب البرنامج

4905 برنامج التنمية الثقافية

هدف البرنامج :

يهدف هذا البرنامج ومن خلال ارتباطه بالهدف الاستراتيجي الى الحفاظ على النتاج الثقافي والفني ودعم الابداع وادامته فكريا وثقافيا وفنيا

الهدف الإستراتيجي المرتبط بالبرنامج :

انشاء وتطوير وتحديث البنية التحتية الثقافية.

المديريات المرتبطة بالبرنامج :

1- مديريات الثقافة في المحافظات.
2- دارة الشهيد وصفي التل.
3- مديرية الدراسات والنشر.
4- وحدة المشاريع الثقافية.
5- مديرية الابنية والصيانة.
6- مديرية العلاقات العامة.
7- مديرية التبادل الثقافي.
8- مديرية الهيئات الثقافية.
9 - مديرية الابنية والصيانة.

الخدمات التي يقدمها البرنامج :

الدعم الفني والثقافي وتنظيم النشاطات الثقافية والادبية .

الكوادر العاملة بالبرنامج :

ينفذ البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر في عام 2011 بنحو (90) موظفا منهم (52) ذكور و (38) إناث .

مؤشرات قياس أداء البرنامج

	مؤشر قياس الأداء	سنة الاساس	القيمة	القيمة الفعلية 2010	القيمة المستهدفة 2011	تقيم ذاتي اولي 2011	القيمة المستهدفة 2012	2013	2014
1	عدد الاصدارات الثقافية السنوية	2009	282	282	350	350	360	380	390
2	عدد الاصدارات الثقافية السنوية للاطفال	2009	85	85	105	105	114	117	200

مخصصات برنامج التنمية الثقافية حسب الانشطة والمشاريع (بالدينار)

	الأنشطة و المشاريع	فعلي 2010	مقدر 2011	إعادة تقدير 2011	مقدر 2012	تأشيري 2013	تأشيري 2014
	النفقات الجارية	774,866	767,500	757,000	772,000	794,000	819,000
601	ادارة التنمية الثقافية	605,166	667,500	657,000	672,000	694,000	719,000
602	دعم النشاطات الثقافية والابداع	169,700	100,000	100,000	100,000	100,000	100,000
	النفقات الرأسمالية	4,293,709	8,173,000	7,753,000	4,905,000	3,645,000	3,445,000
001	مشروع ادارة برنامج التنمية الثقافية	39,185	40,000	30,000	75,000	75,000	75,000
002	انشاء مركز ثقافي في معان	747,721	3,000,000	3,000,000	200,000	100,000	100,000
003	انشاء مركز ثقافي في اربد	750,000	775,000	775,000	1,060,000	300,000	150,000
006	انشاء مراكز ثقافية في المحافظات	15,000	180,000	180,000	0	0	0
007	إكمال مركز الملك عبدالله الثاني الثقافي	42,970	0	0	0	0	0
009	نشر النتاج الفني والثقافي ودعم الابداع	749,810	900,000	900,000	800,000	800,000	800,000
010	الفعاليات والانشطة الثقافية والشبابية	799,514	1,040,000	1,035,000	670,000	720,000	720,000
011	مدن الثقافة الاردنية	749,603	750,000	745,000	700,000	725,000	725,000
015	مهرجانات و فعاليات ثقافية و ادبية	399,906	350,000	350,000	850,000	850,000	850,000
016	كتابة تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية	0	738,000	338,000	400,000	0	0
017	متحف الحياة السياسية	0	400,000	400,000	150,000	75,000	25,000
	البرنامج / خزينة	4,293,709	8,173,000	7,753,000	4,905,000	3,645,000	3,445,000
	مجموع البرنامج	5,068,575	8,940,500	8,510,000	5,677,000	4,439,000	4,264,000

كم أن لدى وزرة الثقافة توزيع نفقات خاص بمختلف البرامج الثقافية المنتشرة في مختلف المدن الأردنية.

مخصصات المشاريع الرأسمالية حسب البرنامج								
البرنامج		المشاريـــع	فعلي 2010	مقدر 2011	اعادة تقدير 2011	مقدر 2012	تأشيري 2013	تأشيري 2014
4901	001	مشروع الإدارة	45901	75000	65000	70000	70000	70000
		مجموع البرنامج	45901	75000	65000	70000	70000	70000
4905	001	مشروع ادارة برنامج التنمية الثقافية	39185	40000	30000	75000	75000	75000
	002	انشاء مركز ثقافي في معان	747721	3000000	3000000	200000	100000	100000
	003	انشاء مركز ثقافي في اربد	750000	775000	775000	1060000	300000	150000
	006	انشاء مراكز ثقافية في المحافظات	15000	180000	180000	0	0	0
	007	اكمال مركز الملك عبدالله الثاني الثقافي	42970	0	0	0	0	0
	009	نشر الانتاج الفني والثقافي ودعم الابداع	749810	900000	900000	800000	800000	800000
	010	الفعاليات والانشطة الثقافية والشبابية	799514	1040000	1035000	670000	720000	720000
	011	مدن الثقافة الاردنية	749603	750000	745000	700000	725000	725000
	015	مهرجانات و فعاليات ثقافية و ادبية	399906	350000	350000	850000	850000	850000
	016	كتابة تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية	0	738000	338000	400000	0	0
	017	متحف الحياة السياسية	0	400000	400000	150000	75000	25000
		مجموع البرنامج	4293709	8173000	7753000	4905000	3645000	3445000
4910	001	مشروع ادارة برنامج المركز الثقافي الملكي	192963	500000	350000	350000	350000	350000
		مجموع البرنامج	192963	500000	350000	350000	350000	350000
		المجموع	4532573	8748000	8168000	5325000	4065000	3865000

6.6- إنفاق القطاع الخاص

غير متاح.

6.7- إنفاق القطاع المستقل (المدني)

غير متاح.

6.8- إنفاق الوكالات الأجنبية

غير متاح

7- المؤسسات الثقافية والشراكات الجديدة

7.1- إعادة توزيع المسئوليات العامة

لم تتم خصخصة المراكز العامة والمنظمات العامة في الأردن بعد.

7.2- وضع ودور وتنمية المؤسسات الثقافية الرئيسية

تخدم المؤسسات التي تمولها الدولة هدفين، فهي من ناحية، مكان لإقامة المعارض ونشر الفنون بتوفير أماكن مقابل أجر، تقام فيها فعاليات القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، هناك مكاتب صغيرة في تلك المؤسسات مخصصة لإدارة نشاطات المنظمات العامة، إضافة إلى ميزانية صغيرة مخصصة من قبل الوزارة لتقديم المحاضرات وربما عرض الأفلام على الجمهور. تلك النشاطات لا تشمل فرض رسوم على الجمهور، وتعمل تحت تعريف تثقيف الجمهور وإشراكه في مختلف المجالات الفنية.

تدعم الدولة أيضًا مهرجانات متنوعة، بما فيها الشعر والغناء والموسيقى والكتب والصناعات اليدوية والفولكلور. وكمثال لتلك النشاطات التي تمولها الدولة، والتي تبرز مهرجانًا كبيرًا ومتنوعًا، ما يعرف بـ "مهرجان الأردن." بدأ هذا المهرجان في عام 2009، وتم إدارته وتمويله من قبل الأموال العامة والخاصة وشاركت كل من وزارة السياحة ووزارة الثقافة في هذا المهرجان بالشراكة مع شركة الفعاليات الأردنية.. هذا المهرجان يحل محل مهرجان سنوي آخر دام لمدة طويلة مدينة جرش، وكان يدعى "مهرجان جرش"، وقد دام لخمسة وعشرين عامًا قبل أن يتم إيقافه أو استبداله بمهرجان الأردن بحجة أنه يجب تقديم المهرجان في مختلف المدن الأردنية فضلاً عن عمّان. يقام مهرجان الأردن في جميع أنحاء الأردن في محاولة لكسر مركزية النشاطات الثقافية في المدن الرئيسية، ونشرها إلى البلديات في جميع أنحاء البلاد. ومن خلال هذا العمل، تم أيضًا تقديم نشاطات ثقافية متنوعة، لا تقتصر فقط على الأداء المسرحي، كما كان الحال في جرش. بالرغم من ذلك، فقد تم إحياء مهرجان جرش منذ عام 2013.

ومن المهرجانات العريقة الأخرى في مجال المسرح: مهرجان فوانيس ومهرجان "آت" الخاص بالمرأة الذي أنطلق مؤخرًا ويعتمد برنامجًا مركزيًا يركز على التمثيل والمسرح، فضلاً عن مهرجان "زخارف حركية" الذي يركز بدوره على فن الرقص المعاصر.

مهرجان موسيقى البلد يقام كل سنتين بدعم من وزارة السياحة والآثار في المدرج الروماني ومدرج الأوديون في وسط البلد. يستضيف عدد من الفنانين العرب الشباب المحترفين ليقدموا أعمالهم للجمهور الأردني والعربي، وليشاركوا في لقاءات مفتوحة للاطلاع على أسلوب عملهم والحوار معهم حول الاتجاهات الموسيقية المعاصرة التي يعملون عليها.

وتشمل المهرجانات الصغيرة الأخرى تلك التي تركز على الشعر والموسيقى والكتاب وغير ذلك وتقام في المناطق الريفية، مثل مهرجان زيت الزيتون الذي يقام في بلدة رميمين التاريخية الواقعة في منطقة عين الباشا شمال عمّان. لا تندرج هذه المهرجانات ضمن برامج وزارة الثقافة وإنما تتبع لإدارة وزارة الزراعة. تضم تلك المهرجانات الصغيرة عنصرًا فنيًا كالعروض الموسيقية.

تعتمد إستراتيجية المنظمات غير الحكومية الخاصة، والممثلين الدوليين للمراكز الثقافية الأجنبية على مصالح المدير أو المؤسس. وعادة ما يبدي هؤلاء اهتمامًا بدعم مجموعة واسعة من الأنشطة التي تتفاوت ما بين الثقافات العامة والتراث، إلى الأحداث الفنية المعاصرة. تقوم منظمات التمويل الكبيرة مثل معاهد الثقافة الوطنية في الإتحاد الأوروبي والإتحاد الأوروبي بتحديد الإستراتيجية المتبعة والرؤية السنوية.

وبشكل منفصل، الهيئة الملكية الأردنية للأفلام ودور السينما، واللذين يعملان من خلال لجنة من المفوضين الذين يحددون النشاطات في نطاق أهداف الهيئة التي يعرفها القانون الذي تعمل من خلاله المنظمة. خلاف التركيز على تسويق الأردن كمكان لإنتاج الأفلام، طورت الهيئة مشروعًا يسمى دار السينما، والذي يركز على بناء القدرات وتوفير التسهيلات للهواة وصناع الأفلام الجدد. وتتضمن تلك التسهيلات المعدات ومكتبة وعرض الأفلام وورش عمل. وفي النهاية، تهدف دار السينما إلى أن تكون كيانًا قانونيًا منفصلاً عن الهيئة حتى يمكنها العمل بصورة مستقلة كمنظمة غير حكومية مستقلة. كذلك لعبت الهيئة دورًا

في نشر الثقافة السمعية البصرية والمعلومات خارج عمان من خلال مشروع دار السينما، حيث يتم بناء القدرات من خلال التدريب التقني السمعي البصري من خلال ورش عمل وكذلك من خلال عرض الأفلام.

وبالنسبة للفنون البصرية، فالمؤسسات التي تلعب دورًا رئيسيًا في القطاعات هي المنظمات غير الحكومية. دارة الفنون، مؤسسة خالد شومان، مكان-مساحة فنية، والمعرض الوطني الأردني للفنون الجميلة، الأستوديو، دارة التصوير وغيرها من التجمعات غير الحكومية الأخرى.. تقيم تلك المنظمات ورش عمل وندوات وعروض وحوارات ومحاضرات تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نشر المعارف والمهارات. على سبيل المثال، تدير دارة الفنون أكاديمية صيفية للفنانين 1999-2003 تختار الفنانين الشباب من الأردن والبلاد العربية (من منطقة البحر المتوسط على وجه الخصوص) للمشاركة في تنمية مهاراتهم. ومن ورش العمل الأخرى التي لعبت دورًا في بناء القدرات في مجال الفنون البصرية ورشة عمل المركز الثقافي الفرنسي لفنون الفيديو، والتي أقيمت سنويًا عبر عدة سنوات، ومن خلال نداءات للمشاركة، علمت فناني الفيديو الواعدين انتاج أفكارهم الخاصة باستخدام ذلك الوسط. وعلى المستوى الحكومي، وعلى مدى عامين ابتداءً بعام 2008، قدمت وزارة الثقافة بالتعاون مع أساتذة الفن في جامعة الأردن برنامجًا شهريًا يُقام في المركز الثقافي الملكي.

في مجال المسرح والرقص والتمثيل، لعبت المراكز الثقافية دورًا هامًا في مجال تعليم الشباب. وعلى مستوى أكثر تركيزًا، يختص مركز الفنون المسرحية، وهو جزء من مؤسسة الملكة نور للفنون التعبيرية، مكرس بشكل خاص للفنون المسرحية، حيث يقوم – إلى جانب التعليم – بإنتاج المسرحيات وعروض الرقص المعاصر. بينما يقدم مركز هايا الثقافي التدريب على الفنون التعبيرية، لكنه قدم أيضًا نشاطات فنية أخرى للشباب. المكان المستقل الذي يقدم ساحة لعمل وتقديم مسرح الشباب والفنانين المسرحيين هو محترف رمال. خلاف ذلك، هناك فجوة كبيرة في هذا مجال للفرق أو المنظمات المهنية المختصة بدعم وإنتاج المسرح والرقص.

ثمة العديد من المنابر العريقة التي تعنى بعرض المسرح والرقص والأداء مثل مهرجان فوانيس المسرحي الذي تنتجه وتديره الرمال، ومهرجان "زخارف حركية" وهو ملتقى الرقص السنوي لعرض عروض الرقص وورش العمل المحلية والإقليمية والدولية. وقد أطلقت مؤسسة "زخارف الحركة" هذا المهرجان في عمّان سنة 2007 بوصفه برنامج غير ربحي يقام بالتعاون مع العديد من السفارات والمؤسسات الثقافية والهيئات الحكومية والقطاع الخاص.

مهرجان عمّان للرقص المعاصر مهرجان أردني عالمي، حيث تقام أول دورة له في عمّان في شهر نيسان 2009، يقيمه المركز الوطني للثقافة والفنون الادائية ـ مؤسسة الملك الحسين ، وبدعم من أمانة عمان الكبرى والسفارة الهولندية والسفارة الكورية في عمان، ضمن خطة ممنهجة وواضحة المعالم بهدف تعريف الجمهور الأردني على تقنيات وجماليات الرقص المعاصر واتاحة الفرصة للفنانين الأردنين لحضور ورشات عمل في الرقص المعاصر والاستفادة من الخبرات المتعددة للفرق المشاركة.

بالنسبة للموسيقى، المعهد الوطني للموسيقى هو المعهد الوحيد الذي يقدم تعليماً موسيقيًا (معترف به لمستويات مختلفة). كما يتولى إدارة وإقامة الحفلات الموسيقية، ويكاد أن يكون الوحيد في مجال الموسيقى. تقدم أشكال أخرى من الحفلات الموسيقية بواسطة كيانات وفرق خاصة. أشهر وأبرز فرق دعم وتسويق الموسيقى هي "أورنج رد" لإدارة الفعاليات الموسيقية والثقافية، و"إيقاع" التي تعمل في الإدارة والإنتاج الموسيقي على مستوى إقليمي . نشاطات القطاع الخطاص قليلة جدًا وتشاهد بوجه خاص في التعاون مع الهيئات الثقافية الأجنبية. وقد قدم المركز الثقافي الفرنسي دائماً الحفلات الموسيقية من خلال مهرجان عيد الموسيقى السنوي، وهو بلا شك أكثر الأحداث الموسيقية ثباتًا في عمان.

بلدية عمان الكبرى: أنشئت إدارة الثقافة في عام 1997، وهي تهدف الى نشر الفنون بين المواطنين بالعمل مع الفنانين المحليين والدوليين على إقامة المعارض وتقديم الأنواع المختلفة من العروض التي يمكن دعمها ماليًا من قبل البلدية، وإعداد اللقاءات والندوات مع الفنانين، إضافة إلى نشر وشراء حقوق الكتب.

7.3- الشراكات والتعاونات الجديدة

هناك تعاون بين المنظمات غير الحكومية وممثلي ومراكز الثقافة الدولية، إضافة إلى الهيئات الحكومية المحلية، فضلاً عن وزارة الثقافة وبلدية عمان الكبرى. وقد أظهرت بعض الشركات الخاصة والبنوك بعض المشاركة في القطاعات الفنية والثقافية. وتشمل نشاطاتها تمويل المعارض في القطاع التجاري، إضافة إلى إقامة ورش العمل والمهرجانات والعروض.

أثيرت قضية مشاركة القطاع الخاص في اجتماع عام 2006، "المسئولية الاجتماعية للشركات"، وهو منتدى استضافته أمانة عمان الكبرى في محاولة لتضييق الفجوة بين عمل المنظمات غير الحكومية في الصناعات الثقافية والقطاع الخاص. وتحت نداء المسئولية الوطنية، إضافة إلى مبادرات الإعفاء الضريبي بغرض مساندة الفنون وتمويل الثقافات، يتم تشجيع القطاع الخاص على دعم هذا القطاع. وقد زاد الاهتمام منذ ذلك الوقت، ولكن التركيز على أعمال التنمية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في المناطق الأقل حظًا يلقى قدرًا من التمويل أكبر مما تتلقاه المنظمات التي تعمل في الفنون فقط، حتى وإن كانت مثل تلك النشاطات موجهة إلى من هم أقل حظًا.

بوجه عام، ما زال تعريف دعم الفنون غير ناضج بما فيه الكفاية. ولا تزال الشركات الخاصة غير مدركة لأهمية المشاركة في دعم الفنون والثقافة أو مردود انعدام دعمهما. ولا تزال بعض الأفكار التمويل والمحسوبية والأعمال الخيرية مقابل مفاهيم أخرى كالشراكة والرعاية كما تُفهم بالمعنى التسويقي للكلمة غير واضحة في نهج الجهات المانحة الخاصة. وقد يعود ذلك إلى عدة أمور، أحدها النقص الافتقار العام لتقدير، أو تعريف أو فهم الفنون والثقافة، وبالتالي، التردد في دعم نشاطاتها، خاصة تلك التي تخص الفنون والثقافة المعاصرة. في ظل ذلك الشعور الغامض تجاه تفهم الفنون والثقافة، تجد كثير من الشركات أنه من الأيسر تمويل الثقافة من خلال المنظمات والنشاطات التي تتصل وتنمية الأطفال والشباب.

8- دعم الإبداع والمشاركة

8.1- الدعم المباشر وغير المباشر للفنانين

تدعم وزارة الثقافة الإنتاج الفني في مختلف المجالات. ليست هناك نداءات رسمية للمشاركة، ولكن تقدم عروض المشروعات إلى وزارة الثقافة ويتم الاختيار بناءً على توصيات من "لجنة غير معلنة" من العاملين في المجال، وبوجه خاص أساتذة الجامعات الذين يتم استشاراتهم في العروض المقدمة طلبًا للتمويل. وبناءً على رد اللجنة، يحصل المشروع على تمويل كامل أو جزئي. عملية الاستشارة تلك محاولة للمحافظة على العدالة في عملية الاختيار، وتجنب الواسطة (وهي ظاهرة متفشية كسبيل لإنجاز الأعمال اليومية في الأردن).

قد تمثل اللجنة غير المعلنة مشكلة لمستشاري وزارة الثقافة، بالنسبة للعروض المشروعات. فلو أن هؤلاء المستشارون يعملون في الجامعات العامة، وهو الوضع الغالب، فإن تفسيرهم وتعريفهم وقبولهم للفنون ينحاز إلى الآراء الكلاسيكية والتقليدية والشعبية، وأيضًا إلى الأجيال القديمة من الفنانين، أو حتى حلفائهم وأصدقائهم. وهذا يعني أن الفنانين الذين هم خارج تلك الدائرة أو التعريف فرصتهم ضئيلة في تلقي التمويل من وزارة الثقافة.

يمكن أن نخلص أيضًا إلى أن ميل الوزارات للعمل معًا في الأردن يشير أيضًا إلى مجموعة ثابتة من الأفكار والأهداف ونوعية الناس الذين يعملون في القطاع العام. ولو أن الأهداف وضعت بحيث تشمل القطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية في عملية التخطيط واتخاذ القرار، فإنه قد يظهر تغير في الخدمات وفي الاتجاهات.

على الجانب الآخر، أنشئ صندوق تطوير المهنيين الخاص بالفنانين في وزارة الثقافة منذ عام 2006 (مزيد من التفاصيل في الجزء 1.1.8.)

لقد كان هناك اقتراح بتوفير التمويل المالي للفنون من خلال قانون ثقافة جديد، يفرض ضريبة 5% على كل مبيعات وسائل الأعلام في التلفزيون والصحافة والمجلات، وتوجه حصيلة تلك الضريبة إلى ميزانية الوزارة لدعم الفنون والثقافة. وقد نوقش هذا القانون لفترة طويلة حتى "أقر مجلس النواب تعديل قانون الثقافة الذي أحيل إليه من مجلس الشورى، والذي يفرض ضريبة قدرها 1% على إيرادات الإعلانات لدعم القطاع الثقافي."[25] أحد أسباب الدعوة ضد القانون، وخفض النسبة في النهاية، يأتي بذريعة أن الإعلام يواجه صعوبة في مبيعات الإعلانات وأن القانون سيضيف عبئًا جديدًا. تم إلغاء القانون في عام 2013[39]

وفيما يخص صناعة السينما، تركز دار السينما التابعة للهيئة الملكية الأردنية للأفلام (الهيئة الحكومية التي تتولى العمل طبقًا لقانون منفصل للمؤسسات الحكومية)، على بناء القدرة والإنتاج ونشر الإنتاج السينمائي الأردني من خلال عدة قنوات. وتقام ورش عمل لتطوير المهنيين في صناعة السينما من الأردن والمنطقة المحيطة بصورة سنوية. إضافة إلى ذلك، يحتك صناع السينما الأردنيين بالمهنيين في المجال من خلال اتصال الهيئة بالجامعات والمهرجانات،الخ. إضافة إلى ذلك، تمتلك دار السينما مكتبة متنامية من الأفلام الدولية، وتقدم المعدات وخدمات المونتاج مجانًا لصناع الأفلام. وهي تعمل اليوم على إنشاء برنامج لتدريب صناع الأفلام من كل مكان حول العالم.

وكبديل متاح لصناع السينما، تعمل جمعية صناع السينما في عمان منذ أكثر من ست سنوات على الأقل، وقد أقامت ورش عمل مجانية في مجال صناعة السينما، وبدأت في عام 2006 إقامة مهرجان الفيلم القصير الدولي في عمان. وهناك نشاطات أخرى صغيرة ممثل تعاونية عمان للأفلام لبناء القدرة تتم من خلال ورش العمل التي تقدمها المراكز الثقافية الأخرى المحلية والدولية.

بالنسبة للفنون البصرية، يأتي التمويل الرئيسي للسفر والإنتاج ونشر الأعمال من خلال الهيئات الإقليمية، وأحيانًا الدولية. هناك بعض التمويل المحلي متوفر بشكل رئيسي من الهيئات المستقلة، مكان، ودار الفنون (مؤسسة خالد شومان). وعادة ما يكون

25 جورن تايمز، 2009/8/7، "تأجيل الجلسة غير العادية للبرلمان الأردني".

التمويل بمناسبة مهرجان أو ورشة عمل أو ندوة أو معرض، وعلى مستوى ضيق جداً. قد تقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم أماكن للعمل، بصورة رسمية أو غير رسمية، لتيسر على الفنانين، مجاناً أو نظير رسم زهيد جداً.

ومؤخراً أنشئت جائزة في الهندسة المعمارية لطلاب السنوات النهائية والخريجين الجدد، حيث يتم اختيار الفائزين بواسطة لجنة تحكيم من الأردن ومن المنطقة.

الأدب

تتولى وزارة الثقافة تغطية المطبوعات المحلية، إضافة إلى فرصة الوزارة لشراء حقوق التأليف والنشر. ويتم هذا من خلال نموذج طلب يقدم إلى وزارة الثقافة، حيث تقرر لجنة اختيار ما إذا كان الكتاب ذا أهمية للوزارة أم لا. كذلك تقوم بلدية عمان الكبرى بدعم نشر الكتب، والتي يمكن أن تتنوع ما بين الكتب الخيالية، والكتب القائمة على البحوث.

وهذا خلاف الجوائز والمنح التي تقدم من المنظمات الإقليمية (المزيد في 2.1.8).

8.1.1- الصندوق الخاص للفنانين

كما ذكر في 8.1، تمول وزارة الثقافة المشروعات التي يقوم بها الفنانون والكتاب، والبحوث النظرية والتطبيقية، والعلوم الاجتماعية. وتعرف وزارة الثقافة هذا التمويل على أنه جائزة للدعم. تقدم الطلبات إلى وزارة الثقافة، حيث تشكل لجنة من اختيار وزير الثقافة. ويخصص التمويل كميزانية منفصلة من رئيس الوزراء. ويمكن للصندوق أيضاً تلقي التمويل من المصادر المحلية أو الدولية.[26] وهو متاح لكل الفنانين الذين يقل عمرهم عن أربعين عاماً. تقوم الوزارة بتعيين لجنة تحكيم تمثل التخصصات المختلفة لاختيار الطلبات. ولابد ألا يكون المتقدمون قد تقدموا بطلبات لجوائز محلية أو دولية أخرى، وألا يكون قد مر على كتابة البحث أكثر من ثلاث سنوات. وتشمل المنحة 15000 دينار أردني كجائزة نقدية، إضافة إلى شهادة.[27]

جائزة أخرى أنشئت عام 2007 هي عبارة عن فترة دراسية إبداعية.[28] وهي مخصصة لإنتاج المشروعات الفنية. تقوم الوزارة بتعيين لجنة تحكيم من ثمانية أفراد لاختيار الفنان الذي سوف يتلقى 15000 دينار أردني منحة من أجل الإنتاج. ويبلغ إجمالي عدد الجوائز السنوية عشرة جوائز، يمكن منحها إلى أفراد أو مجموعات، حيث ينظر إلى المجموعة على أنها منحة واحدة. ولكن أعضاء لجنة التحكيم غير مؤهلين للتقدم لهذه الجائزة. تذهب حقوق طبع الأعمال إلى وزارة الثقافة لمدة ثلاث سنوات. ويمكن للفائزين بالجائزة التقدم للحصول عليها مرة أخرى بعد ثلاث سنوات. يتم شرح القوانين الداخلية الخاصة بذلك الصندوق تحت الخطوط الإرشادية للصندوق.

الفرق بين هاتين المنحتين ليس واضحاً تماماً، وحيث إن قيمتهما متساوية، فإن هذا يسبب القليل من الارتباك. يختلف المؤهلون لنيل الجائزتين في أن الجائزة الثانية تنطبق على منتجات المشروعات الفنية، والجائزة الأولى من أجل البحث والكتابة.

8.1.2- المنح والجوائز والمنح الدراسية

هناك منح للإنتاج الصغير متاحة من المنظمات غير الحكومية المحلية، ولكن التمويل الرئيسي يأتي من المنظمات الإقليمية والدولية التي تدعم الإنتاج الإبداعي (الصندوق العربي للفنون, والمتحف الوطني للفنون الجميلة, والمورد الثقافي، ومؤسسة القطان،و صندوق مسرح الشباب العربي، منح صندوق بينالي الشارقة، مؤسسة فورد في مصر، ومعهد المجتمع المنفتح). تأتي منح الإنتاج الصغير والجوائز من منظمات غير حكومية مختلفة، مثال على ذلك جائزة إسماعيل شموط المقدمة إلى الرسامين. يتم التنسيق من أجل هذه الجائزة مع المعرض الوطني للفنون الجميلة، وقيمتها خمسة آلاف دولار أمريكي، تمنح إلى لوحة لم يسبق عرضها من قبل. وتقدم وزارة الثقافة جائزة فنان العام بصورة غير منتظمة من أجل الفنون البصرية. ويفوز بتلك الجائزة الفنانون المسجلون لدى نقابة الفنانين التشكيليين. ويتم منح تلك الجائزة بشكل غير ثابت، حيث قدمت آخر

26 http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?no=36&year=2006 ، قانون رعاية الثقافة رقم 16/4759-5-2006.

27 http://www.lob.gov.jo/ui/bylaws/search_no.jsp?no=111&year=2008

28 إجازة مدفوعة الأجر تمنح لأساتذة الجامعة للبحث.

مرة عام 2007. كما يقدم محترف الفنان رافع الناصري "جائزة رافع الناصري"، وهي عبارة عن ألف دولار أمريكي مقدمة إلى فناني الحفر والغرافيك العرب.

في مجال التعليم، ومنذ نهاية ستينات القرن العشرين، قدمت وزارة التعليم ووزارة الثقافة منحًا تعليمية للفنانين من قطاعات مختلفة، لدعم تعليمهم في بلدان في جميع أنحاء العالم, تلك المنح التعليمية قائمة على عقود، وترتبط بخدمة المرشح لعدة أعوام في التعليم الجامعي بشكل أساسي. ومؤخرًا، لعبت الهيئة الملكية الأردنية للأفلام دورًا في الحصول على المنح التعليمية للإنتاج السينمائي من خلال اتصالاتها بالجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، دون أي التزام من جانب المرشحين.

ساندت المنظمة غير الحكومية، دارة الفنون (مؤسسة خالد شومان)، بصورة غير رسمية الفنانين الصاعدين في التعليم العالي، إضافة إلى إقامة ورش العمل على المستوى الدولي. ولا يرتبط الفنان بعقد من أجل الفوز بهذه المنحة الدراسية. وقد بدأت المؤسسة ذاتها بمن جائزة منحة الدكتوراه البالغة 10,000 دولار أمريكي للمرشحين الذين يكتبون أطروحتهم في مجال الفن العربي. وعلى نحو مماثل في مجال البحث العلمي، يقدم مركز الأبحاث العلمية لجامعة كاليفورنيا في عمّان منحة دراسية بقيمة 10,000 دولار أميركي لدعم المرشحين الذي يجرون أبحاث الدكتوراه في الأردن. وخلاف ذلك، فإن المراكز الثقافية الأجنبية قد تقدم منح تعليمية رسمية. مثل منحة شيفينينج التابعة للمركز الثقافي البريطاني يمكن منحها أحيانًا إلى شخص يعمل في مجال الفنون والثقافة، كان برنامج المنح الرئيسي في عام 2011 في مجال الإدارة الثقافية هو برنامج لمدة سنتين يختار اثنين من المهنيين العاملين في هذا المجال ممن حصلوا على المنحة البالغة 10,000 دولار لمدة عام واحد، ومهارات التوجيه الذاتي وبرامج تنمية المدراء الثقافيين. كذلك دعم المركز الثقافي الفرنسي، بشكل غير رسمي، الفنانين في ورش العمل في فرنسا. ويعتمد هذا عادة على اهتمام المدير في ذلك الوقت بالأمر. دوليًا، تقوم بعض المنظمات، مثل الصندوق العربي للفنون والثقافة، مؤسسة عبد المحسن قطان، ومؤسسة كريم رضا، بتقديم منح تعليمية في الثقافة بشكل رسمي.

8.1.3- دعم رابطات ونقابات وشبكات الفنانين المهنيين

توجد اتحادات ونقابات الفنانين في شكل رابطة الفنانين المسجلة بموجب قانون وزارة الثقافة، وتتلقى التمويل المباشر من وزارة الثقافة. على الرغم من ذلك، فإن تمويل تلك المنظمات قليل جداً. وعادةً ما يغطي هذا المبلغ إيجار المكان ودفع أتعاب توظيف سكرتير.

بعض المنظمات غير الحكومية التي تحظى بالرعاية الملكية كالهيئة الملكية الأردنية للأفلام والجمعية الملكية للفنون الجميلة إضافة إلى مركز الفنون المسرحية، تحصل على التمويل العام نتيجة للرعاية الملكية. لا يمكن للمنظمات الأخرى الحصول على المال العام ما لم تكن مسجلة باسم منظمة غير حكومية تابعة لوزارة الثقافة.

8.2- الجمهور والمشاركة

هناك قصور كبير في الأعداد والإحصائيات الخاصة بمشاركة الجمهور في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لذلك فمن الصعب محاولة تتبع نجاح أو فشل مهرجانات أو فعاليات معينة. ومن الأشياء التي تمت مناقشتها، صعوبة ضمان الجمهور في مواسم معينة نتيجة لتكرار النشاطات المماثلة. كمثال لذلك، الزيادة المفاجئة في مهرجانات الأفلام خلال السنوات الخمس الماضية. بداية، كان مهرجان الفيلم الأوروبي الحدث الوحيد الذي يقدم الأفلام، والآن هناك مهرجان الأفلام العربية ومهرجان الأفلام القصيرة ومهرجان الأفلام الفلسطينية، إضافة إلى عروض منتظمة للأفلام، قد تصاحب أو لا تصاحب مهرجانات أخرى مثل مهرجان الأردن الذي يتضمن أفلاماً في برنامجه العام.

8.2.1- الاتجاهات والأرقام

تُظهر أحد الدراسات التي أجريت في الأردن حول عادات الإنفاق أن الإنفاق على الطعام كنسبة من الإنفاق الكلي قد انخفض في كل المجموعات، وأن أعلى زيادة في الإنفاق حدثت على الملابس. هناك إشارات على تحسن الأوضاع الاجتماعية

والاقتصادية للعائلات، بيد أن الإنفاق على الثقافة ووقت الفراغ والرياضة انخفض في كل المجموعات. وهذا يعكس قلة المبالغ المتاحة للإنفاق من دخل العائلات لتلبية الأوجه الأخرى للحياة الشخصية."[29]

8.2.2- السياسات والبرامج

وضعت وزارة الثقافة عام 2008 خطة لتطوير الثقافة خلال السنوات الثلاثة التالية. ويمكن تلخيص الخطة فيما يلي. تركزت الرؤية على خلق وعي أكبر بما يعرف الثقافة الأردنية، والمثقفين، والعثور على طرق أفضل لتسويق المنتجات الثقافية الأردنية من خلال النشر والتمويل، وخلق فرص متساوية للثقافات الأردنية المختلفة والتي تشير إلى الأقليات في البلاد، وإيجاد طرق للتواصل على المستوى المحلي بممثلي المشهد الثقافي في كلا من القطاع العام والقطاع الخاص، بالإضافة للحاجة إلى تشجيع الشراكات الدولية من خلال شبكة من السفارات الأردنية من أجل وتسويق تسويق منتجات الثقافة الأردنية.

تقر وزارة الثقافة بعدم كفاية السياسة الثقافية وتسعى إلى تطوير واحدة. ترتبط قواعد ذلك التطوير بالقواعد التي يؤمل بناءً عليها أن يتم تحقيق الأهداف، والتي تبدأ بالتأكيد على الدين والتراث ورؤية الملك ورئيس الوزراء والأجندة الوطنية والهيئات الحكومية، والعمل كامتداد للأمن الوطني للبلاد. وبالنسبة لوزارة الثقافة، تشير تلك الرؤية إلى التزام قوي بالتعريف الوطني للثقافة، ويمكن أن يُفهم على أنه دور سلبي في وضع الأجندة الخاصة بها، حيث إنه ليس هناك ذكر للتحديات ونقاط الضعف النظام القائم حاليًا أو تعريفات الثقافة على المستوى الوطني. وليس هناك ذكر لإجراء مثل تلك التطورات بناءً على البحث الكمي أو الكيفي، أو من خلال لقاءات مع أعضاء قطاع الثقافة.

على الجانب الآخر، وضعت عدة برامج تركز على تقديم الفنون المختلفة في الأردن. وقامت الحكومة بتمويل بعضها وتم إطلاق البعض الآخر من خلال المراكز الثقافية المحلية، وأحيانًا، التعاون مع شركاء إقليميين وشركاء دوليين. وتشمل أكثر تلك المهرجانات شهرة ما يلي:

الموسيقى والرقص والمسرح

أعلن مهرجان جرش مؤخرًا تغييرًا في الإدارة وإعادة تسميته مهرجان الأردن. مهرجان فوانيس المسرحي. مهرجان زخارف حركية، مهرجان حكايا، مهرجان موسيقى البلد الصيفي، عيد الموسيقى هو مهرجان فرنسي يقام سنويًا في جميع أنحاء العالم. تلك كانت المنابر الرئيسية التي عملت بنشاط وفعالية على مدى السنوات العشر الماضية ولغاية عام 2013.

السينما

مهرجان السينما الأوروبية. مهرجان الأردن للأفلام القصيرة والفيديو، مهرجان كرامة لأفلام حقوق الإنسان. وتشكل مهرجانات الأفلام أخرى مهرجانات تقدم برامج عرض أفلام من بلاد محددة أو مجموعة منها مقدمة في صالات العرض والمسارح، الهيئة الملكية الأردنية للأفلام.

الفنون البصرية والفنون المعاصرة

مهرجان نقاط التقاء للفنون المعاصرة، وهو برنامج من صندوق شباب المسرح العربي، وفضاء مكان في الأردن وقد أقيم منذ عام 2004 لغاية 2011 في نسخته السادسة (ومع ان عمان كانت مكان انطلاق هذا المهرجان الا انه و بعد العام 2011 لم تعد عمان على خارطة هذا المشروع). بدأ المهرجان السياحة هذا بهدف تعميم أعمال الفنانين العرب في المدن العربية الأخرى، وهو يعالج مسألة الإنتاجات السياحية. بدأ المهرجان منذ عام 2007 بإدراج مدن أوروبية ويقدم الآن معرض سياحي دولي مع مختلف الشركاء في جميع أنحاء العالم. تُعتبر ورشة شطنا العالمية للفنانين المنصة الوحيدة الأخرى التي قدمت أعمالاً حول الفنون البصرية من مختلف الجماهير، وقد جرى عقد ورشة العمل هذه لثلاث سنوات متتالية 2007-2009 حيث

[29] مركز الدراسات الإستراتيجية، كيف تتفاعل الطبقة المتوسطة في الأردن. الـ 30% الأكثر ثراء في الأردن تمتلك 60% من إجمالي الدخل، إبراهيم سيف وياسمين طباع.

تم دعوة 20 فنان لمدة أسبوعين لإنتاج أعمال محددة بمواقع العمل في أحد القرى الكائنة في شمال الأردن. اختتمت الورشة بيوم مفتوح حيث تسنى للجمهور رؤية الأعمال الفنية والاحتفاء بها.

أقيمت مهرجانات أخرى صغيرة، وقد لا تكون قد استمرت، مثل مهرجان الجاز الذي أقيم خارج مدينة عمان، في ضاحية مادابا، إضافة إلى مهرجان الموسيقى الإلكترونية الذي قدم فيه موسيقيون من الأردن وفلسطين ومصر موسيقى تجريبية، ولكنه لم يقم عام 2009 نتيجة لمشاكل في التمويل.

تتجه سياسة وزارة الثقافة الخاصة بنشر الثقافة إلى الإنفاق على عناصر البنية التحتية. وينظر إلى هذا من خلال بناء مراكز ثقافية في مدن مختلفة في جميع إنحاء البلاد. ويُعد هذا جزء من سياسة 2007 التي وضعتها وزارة الثقافة لنشر الثقافة خارج عمان. بيد أن تلك السياسية محل نقاش، حيث إن النقد الرئيسي الموجه لقطاع الثقافة هو أنه يجب أن يكون متوجهًا نحو بناء القدرة أولاً، مما يعني خلق مجموعة من المهنيين والفنيين في مجال الثقافة، القادرين على إدارة تلك المراكز. إضافة إلى ذلك، في وجود تلك الميزانية الصغيرة المخصصة للثقافة، فإن توجيه قدر كبير من الإنفاق نحو البنايات هو في حد ذاته سياسة تثير التساؤل.

8.3- تعليم الفنون والثقافة

8.3.1- تعليم الفنون

الفنون جزء من المنهج الدراسي، ويتم تدريسها للطلاب مرة أسبوعيًا في دورة باسم تعليم الفنون. يدرّس المسرح بطريقة غير رسمية من خلال ورش عمل تتوقف على توفر مدرسي المسرح والدراما في وزارة التعليم، وينطبق الشيء نفسه على الموسيقى.

والأهم من ذلك فيما يتعلق بتعليم الفنون هو أن الفنون تتبع قسم النشاطات. كما لا يتم احتساب الدرجات التي يتم الحصول عليها في نتائج الدرجات نهاية العام كما تم توقيف الدروس بعد الصف التاسع. يشير هذا إلى أن الفنون يُنظر إليها على أنها نشاط لوقت الفراغ وليست مواد يمكن للطلاب التفكير فيها كخيار وظيفي لهم. وفيما يتعارض مع هذا، أن الجامعات العامة تقدم برامج لنيل درجة البكالوريوس في الفنون البصرية والموسيقى والمسرح. بيد أنه مع الوضع الحالي لتعليم الفنون في المدارس، فإن مستوى وموقف الطلاب من الفنون ليس مستو جيداً بما يتيح لمدرسي الجامعة قاعدة طيبة، يمكنهم أن ينتقوا منها الطلاب، ورفع مستوى تعليمهم إلى المستوى الجامعي.

كذلك في حديث مع أحد المدرسين الذين يعملون في وزارة التعليم، أشار إلى أن مدرسي الفنون يخضعون لرقابة إدارة النشاطات، وأن مستوى الاهتمام بفصول تعليم الفنون يتوقف على ما إذا كان رئيس إدارة النشاطات فنان أو درامي أو متخصص في التربية البدنية. وطبقًا لذلك الشخص المتخصص، يمكن أن تحظى فصول الفنون بالانتباه الكاف أو لا تحصل عليه. كذلك أُشير أثناء المناقشة إلى أن مدرسي الفنون أنفسهم لا يهتمون بتدريس المادة. ويؤدي هذا إلى عدم أخذ الدرس بالجدية المطلوبة. أخيراً، استُخلص أيضًا أن نوع النشاطات الفنية يركز بصورة رئيسية على النشاطات الوطنية، بمعنى أن التكليفات تعطى بمناسبة الاحتفالات الوطنية، ولا تقوم على التعبير الذاتي للأحاسيس الداخلية.[30] ويجرنا هذا إلى أن مدرسي الفنون أنفسهم، حتى إن كانوا جادين ومهتمين، ما زالوا قاصرين في فهمهم لمصطلح "التعبير الإبداعي". تجدر الإشارة هنا إلى التوجه للاهتمام بمشاريع ثقافية عامة تطرح من خلال مشاركة عدة مدارس وتكون غالبًا نشاطات عالمية أو محلية عامة مطروحة بدعم رسمي أو مؤسسي داخلي أو خارجي. تماما مثل مشروع صوت العالم المدعوم من الاونروا والاكاديمية البريطانية في الأردن للعام 2014، أو مشروع القراءة وتحفيز المكتبات المدرسية المدعوم من وزارة التعليم ومؤسسات مدنية وهو مشروع استمراري. ومن الملاحظ أن النشاطات الجماعية الثقافية خارج حدود المناهج تلقى اهتماما ونجاحا أكبر على وجه العموم رغم محدودية مدتها الزمنية وذلك على عكس المناهج المدرسية لو تضمنت تركيزا أكبر على مواد ونشاطات ثقافية إلا أن هذا يصدم أيضا بعدم جدية الإدارات التعليمية تجاه الثقافة في المناهج، إذ ان الدرجات التعليمية والتحصيل حتى

30 الدكتور أحمد هتار، مقابلة في وزارة الثقافة، أغسطس 2009.

نهاية المرحلة الثانوية يتركز على مجاميع علامات الطلاب ولا يتم الاهتمام بالمواد الثقافية أو الفنية ضمن إطار المعدل العام فغالبا ما ينجح الطلاب فيها بشكل اعتباري.

أخيراً، ذكر المدرس أن هناك اختلافات في مادة الدورة، في الكتب المستخدمة من جانب الطلاب لتعلم الفنون، ودليل تعليم المادة الخاص بمدرسي الفنون. هذا التضارب، من ناحية، يترك مجالاً لإثارة الارتباك لدى المدرس، وعلى الجانب الآخر، يثير الاستفسار عن الدوافع الخفية، إن كانت هناك دوافع خفية، وراء الحاجة إلى تواجد ذلك التضارب بين الاثنين. هناك كتب مقررة لتعليم الفنون، ولكن أسلوب وهيكل تدريس الفنون قديم جداً، ومناهض لفكرة استخدام الإبداع كشكل من أشكال التعبير الشخصي. وفيما يتصل وتعليم الأعمال اليدوية، فإن تلك الدورة تتم تحت رعاية إدارة منفصلة، ولكنها تواجه نفس المشاكل الذي يواجهها تعليم الفنون.

تقدم مجموعة من الجامعات العامة والخاصة مجموعة من دراسات الفنون الجميلة والتصميم والموسيقى والتلفزيون وإنتاج السينمائي، إضافة إلى الدراسات المسرحية. وتميل أعلى نسبة من الطلاب إلى تعلم الفنون التطبيقية، مثل التصميم وتصميم الرسم والتصميم الداخلي والآثار. كذلك تقدم جامعة آل البيت دورات تعليمية في الفن الإسلامي والآثار الإسلامية والموسيقى.

هناك اتفاق على أن مستوى التعليم، وخاصة في الجامعات العامة، متدني جداً. وتقدم الجامعات الخاصة مستوى أفضل قليلاً من التعليم، ولكن نوعية التعليم تختلف، ويحددها المدرسون القائمون على الدورات، وليس الأقسام.

8.3.2- الثقافة في التعليم

تُعرّف الثقافة في إطار الدين والدولة. هناك موضوعات متعددة تتداخل فيها الثقافة، تحت عنوان الدراسات الثقافية الإسلامية والدراسات الوطنية والمدنية والتدريب والتعليم المهني واللغة العربية والتاريخ العربي المعاصر والدراسات الثقافية العامة. تركز هذه الموضوعات على العبارات المنقولة عن الدراسات الإسلامية والملكية والمواقع التاريخية الرئيسية في الأردن، الخ.[31] محتوى الكتب الخاصة بتلك الدورات يؤكد آراء وكأنها عقائد، ويتجه إلى حد كبير إلى المحافظة على الملكية والإخلاص للبلاد.

عرض وزير التربية والتعليم لمحاور خطة الوزارة وفي مقدمتها خطة الاصلاح التربوي للأعوام 2015- 2020، واشتملت الخطة على ثلاثة محاور رئيسية هي: محور التعليم والتعلم الذي يشمل تطوير المناهج والكتب المدرسية وتطوير امتحان الثانوية العامة وتدريب المعلمين وتكنولوجيا التعليم والمعلومات والاتصال، ومحور الأبنية المدرسية والتجهيزات، ومحور الإدارة والتشريعات والتوجه نحو اللامركزية وبنية السلم التعليمي وتطوير معايير المساءلة ومعايير جودة التعليم.[32]

8.3.3- التدريب المهني للفنون والثقافة

تدير منظمة حكومية تسمى منظمة التدريب المهني أكثر من أربعين مركزًا للتدريب في جميع أنحاء البلاد، وهي موزعة في مراكز في الشمال والوسط والجنوب. وتحدد البرامج التي يتم تدريسها التدريب على مهم مثل النسيج والفخار وشغل الإبرة والخياطة وتنسيق الزهور. هناك أيضًا القانون رقم 4369، الصادر في 1999/8/1، والذي جاء فيه ذكر نشاطات تلك المنظمة. وينص القانون أيضًا على النشاطات والإطار القانوني للمسجلين في الأعمال في هذا المجال.[33]

تقوم مؤسسة التدريب المهني ومنذ العام 2014 بإقامة معرض للوظائف لدمج متدربيها في سوق العمل وهذا يشمل أيضا المتدربين على مهن فنية كالمذكورة سابقًا، هذا إضافة لمعارض متنوعة في المحافظات لعرض وبيع منتجات فنية ترافقها نشاطات ثقافية كل فترة

[31] كتب وزارة التعليم، الصف الثالث والسادس والحادي عشر.

[32] جريدة الرأي، تطوير المناهج الدراسية خلال العامين المقبلين، ١٢ أبريل ٢٠١٥

[33] http://www.vtc.gov.jo/Training%20Program%202009%20from%20Abu%20Khalid/index.htm

8.4- المساهمات الاجتماعية والثقافية والفنون المجتمعية

تتم عدد من النشاطات تحت مظلة وزارة الثقافة لتشجيع الثقافة والتراث المحليين. ويمكن أن تتضمن تلك النشاطات مهرجان زيت الزيتون أو مهرجان الشعر. وتتم تلك المهرجانات بالتعاون مع البلديات المحلية، وقد تتضمن عروضًا للحرف اليدوية أو الفنون المحلية.

على مستوى آخر، أنشئت منظمات غير حكومية متعددة في بداية ثمانينات القرن العشرين بهدف تطوير الأعمال اليدوية المحلية كشكل من أشكال التطوير المستدام. أحد أمثلة تلك المشروعات هي مؤسسة نور الحسين التي أنشئت في عام 1985، والتي تغطي نشاطاتها مجالات واسعة من المشروعات، مثل جائزة نور الحسين لأدب الأطفال، وبني حميدة، وهو مشروع تنموي مستدام للنساء في المدن جنوب مدينة بني حميدة، يشتهر بمنسوجاته من السجاد.

8.4.1- النشاطات الثقافية غير المهنية

انتشرت في الأردن نشاطات تبادلية للكتب في مشاريع ثقافية بسيطة ومستقلة بدأت في العام 2014 واستمرت في العام 2015 وإلى اليوم وهي طوعية من خلال وضع أكشاك بسيطة للكتب في أماكن مختلفة من العاصمة وقرب مواقف وسائل النقل بحيث يستطيع أي مواطن قراءة أي كتاب وارجاعه فيما بعد كما يتاح له التبرع بأي كتاب يريده، او أخذ كتاب ووضع آخر مكانه دون أي مراقبة أو متابعة من قبل أية جهة رسمية. وهو نشاط ثقافي يتم الاتجاه لتعميمه في المستقبل من خلال المواطنين أنفسهم. عدا هذا فإن النشاطات الغير مهنية تتركز في أفراد مختلفين ولا يمكن حصرها أو تأطيرها ضمن هذا التقرير.

8.4.2- دور الثقافة والنوادي المجتمعية الثقافية

يُستخدم مصطلح المراكز الثقافية لوصف المنظمات التابعة لوزارة التعليم، ويصف تلك المراكز بأنها أماكن لإقامة ورش العمل لمدد مختلفة. تلك المراكز لا تتمتع بالاستقلالية. والقوانين الداخلية التي تعمل في ظلها هو قانون المراكز الثقافية رقم 43، وتشريع وزارة التعليم رقم 3 لعام 1993.[34]

تنتشر المراكز الثقافية في جميع أنحاء المملكة وتخضع كلها للبلديات المحلية التي تتواجد في نطاقها وهناك أنشطة ثقافية متعددة تتم في هذه المراكز تطلقها البلديات أو وزارة الثقافة وأحيانًا وإن كان نادرًا بالتعاون مع المنظمات المحلية أو الدولية

أكثر تلك المراكز المجتمعية التابعة للبلديات نشاطًا هي تلك التي تقوم أمانة عمان الكبرى بإدارتها. وقد أعيد تجديد تلك المراكز مؤخرًا، حيث هناك مجموعة من الأنشطة التي تركز على المهارة الإبداعية للشباب كطريقة لتعويض غياب التعليم الفني في المدارس. ويندرج ذلك تحت تنفيذ برنامج "مدينة صديقة للطفل" في أمانة عمان الكبرى. العديد من المراكز الثقافية يتم تمويلها بصورة خاصة، وتركز على تنمية الإبداع والثقافة، اعتمادًا على الاهتمام الشخصي للممول.

في العام 2014، تم توسيع نادي أمانة عمان الكبرى الكائن في منطقة الاستقلال في العاصمة الأردنية عمان وإضافة مرافق جديدة إلى مبناه وفتحه أمام المواطنين وليس فقط موظفي الأمانة وذلك لخلق بيئة تفاعلية في نشاطات ثقافية متعددة تجمع مختلف الناس وليس فقط موظفي الامانة ومن خلال نشاطات ثقافية تشرف عليها أمانة عمان الكبرى.

8.5- شؤون اللاجئين

منذ العام ٢٠١١، انتقلت مجموعات ضخمة من اللاجئين السوريين للعيش في المدن الأردنية وفي مخيمات الزعتري والأزرق للاجئين. وفي ما تشكله هذه الهجرات من ضغط على البنى التحتية للمجتمعات المستضيفة، تم الاعلان عن الخطة الوطنية لتمكين المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين (٢٠١٤ - ٢٠١٦) في كانون الثاني ٢٠١٤، وتضمنت الخطة مشاريع وقطاعات

[34] http://www.vtc.gov.jo/Training%20Program%202009%20from%20Abu%20Khalid/index.htm

تمكين المجتمعات المستضيفة واستقبلت الحكومة منحًا لتأهيل ومتابعة تقديم الدعم للاجئين، لا سيما المقيمين ضمن حدود هذه المخيمات.

كذلك وضعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استراتيجية للتعليم تمتد من عام 2012 إلى 2016 تهدف إلى تنمية مهارات اللاجئين ومعرفتهم من أجل تمكينهم من عيش حياة صحية ومنتجة، وتعزيز الاعتماد على النفس والتعايش السلمي المستدام.

الهدف الأول للاستراتيجية هو الجودة: تحسين فرص الحصول على التعليم والتحصيل العلمي في صفوف الأطفال اللاجئين، مع التركيز على بيئة التعلّم، ونوعية التدريس، وتنمية الطفولة المبكرة وبرامج التعلم السريع. ويكمن الهدف الثاني في زيادة فرص الوصول إلى التعليم بعد المرحلة الابتدائية والتدريب. وتكتسب ميزات التعليم الثانوي أهمية خاصة في صفوف اللاجئين الشباب من حيث تنمية مهارات القيادة والقدرة على المساهمة بشكل إيجابي في مجتمعاتهم في كل من أوضاع اللجوء التي طال أمدها وإعادة الإعمار بعد النزاع.

أما الهدف الثالث فيكمن في توسيع فرص التعليم الثالثي للاجئين، سواء أكان من خلال المنح الدراسية إلى كليات الدول المضيفة أم من خلال التعليم عن بعد. وبموجب برنامج تموّله الحكومة الألمانية منذ العام 1992، تقدّم المفوضية منحًا دراسية للتعليم العالي للاجئين. منحت مبادرة ألبرت أينشتاين الألمانية الأكاديمية السنوية للاجئين آلافًا من الشباب اللاجئين اللامعين منحًا تعليمية إلى الجامعات والكليات في دولهم المضيفة. إنّ الفرص المتزايدة بتلقي دورات جامعية وشبه مهنية، بما في ذلك عبر التعلم عن بعد، تقدم إمكانية متنامية للاجئين باكتساب مهارات قيادية وإمكانيات أفضل لكسب العيش.

9- الموارد والوصلات الحية

1.9- الوثائق الأساسية الخاصة بالسياسات الثقافية

1. "تأجيل الجلسة غير العادية للبرلمان الأردني"، صحيفة جورن تايمز، 2009/8/7.
2. لينا خميس، "أوجه السياسة الثقافية في الأردن"، رسالة دكتوراه، إكستر، 1998.
3. سيف، إبراهيم، وطباع، ياسمين، "كيف تتفاعل الطبقة المتوسطة في في الأردن، الـ 30% الأكثر ثراء في الأردن تمتلك 60% من إجمالي الدخل"، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2008.
4. معاني، جرير ،" دليل آثار وطبيعة الأردن"، Maani.us، 2008.
5. "تقرير مقارن عن حالة الإعلام في مصر والأردن ولبنان والمغرب"، د. ساسين عساف، البروفيسور كيث هندرسون (محرر لغة إنجليزية)، المنظمة الدولية للنظم الانتخابية، اليونسكو، المركز العربي لتطوير سيادة القانون والأمانة،2007.
6. التل، د. أحمد يوسف، "السياسات الثقافية في الأردن: بين الواقع والطموح"، بلدية عمان الكبرى، 2009.
7. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الإنفاق السنوي، 2007- 2009.

2.9- المنظمات والبوابات الريسية

- وزارة الثقافة الأردنية: http://www.culture.gov.jo
- وزارة التخطيط الأردنية: www.mop.gov.jo
- موقع الملك عبد الله الثاني: www.kingabdullah.jo
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: http://www.jncw.jo
- الميثاق الوطني الأردني:

http://www.pm.gov.jo/arabic/index.php?page_type=pages&part=1&page_id=80

- رابطة الكتاب الأردنيين: www.writers.org.jo
- أكاديمية اللغة العربية في الأردن: www.majma.org.jo
- إتحاد الفنانين الأرديتين:www.joartist.org
- مؤسسة عبد الحميد شومان:http://www.shoman.org
- دار الفنون:www.daratalfunun.org
- السياسة الثقافية في الأردن، هاني العمد: unesdoc.unesco.org/images/0004/000481/048158eo.pdf
- إنتلجينسيا للدراسات واستطلاعات الرأي:http://www.intelligent-sia.info
- باتير واردام، جورن واتش، الجمعة ، 24 أغسطس http://www.jordanwatch.net.2007
- http://www.vtc.gov.jo/
- http://www.kinghussein.gov.jo/charter-national.html
- http://www.ssc.gov.jo/english
- http://www.privacyinternational.org/article.shtml?cmd%5B347%5D=x-347-559523
- www.rfc.com
- http://www.lob.gov.jo/ui/laws
- http://www.ammancity.gov.jo
- http://portal.unesco.org/en

المراجع

1. التنمية الثقافية في الأردن، ص 5: خطاب وزير الثقافة، وزارة الثقافة.
2. واقع ومستقبل النشاط الثقافي في الأردن، إنتلجينسيا للدراسات، 2004.
3. مقدمة بقلم وزير الثقافة ، عادل طويسي الذي أتم خطة التطوير هذه، وزارة الثقافة، 2006.
4. استطلاع بخصوص "واقع ومستقبل النشاط الثقافي في الأردن، إنتلجينسيا للدراسات، مايو 2004.
5. السياسة الثقافية في الأردن، هاني العمد، اليونسكو.
6. معروف البخيت، رئيس الوزراء السابق: مقال في صحيفة الرأي عن رابطة الاتحاد الأوروبي في 2007، أثناء توليه لمنصبه.
7. خطاب الملك عبد الله الثاني في الجلسة الافتتاحية مجلس الأمة، 2 ديسمبر 2007.
8. التواصل وبناء إستراتيجية، مقال بقلم الدكتور عصام الموسى، صحيفة الرأي، الاثنين، 12 أكتوبر 2009.
9. خلاصة ورشة عمل بعنوان "مستقبل المنظمات الثقافية العربية"، إنتلجينسيا للدراسات، أبريل 2002.
10. السياسات الثقافية في الأردن: بين الواقع والطموح، أحمد يوسف التل، دار نشر أمانة عمان، 2008.
11. "الاستدامة الثقافية"، مليا مليناردراجيسيفيتش-سيسك، بحث مقدم من قبل المورد الثقافي في بيروت، 2009.
12. لقاء مطول مع وزير الثقافة الحالي، صبري **ربيحات** بشأن الإصلاحات المطلوبة لوزارة الثقافة، صحيفة الرأي، 11 أكتوبر 2009.
13. الدكتور أحمد هتار، مقابلة في وزارة الثقافة، أغسطس 2009.
14. كتب وزارة التعليم، الصف الثالث والسادس والحادي عشر.
15. الدكتور خالد خريس، المدير الحالي للمعرض الأردني الوطني للفنون الجميلة، مقابلة في أغسطس 2009.